جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

قسم العلوم السياسية

رسالة ماجستير بعنوان

السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمات في منطقة الشرق الأوسط 2011-2016 (الأزمة السورية حالة دراسة).

Russia's Foreign Policy Toward Middle East Crisis 2011 – 2016 (Syrian Crisis - Case Study).

إعداد

صدام عبد الله راشد العرقان

إشراف

الدكتور علي عواد الشرعة

مقدمة استكمالا للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة

في جامعة آل البيت

العام الدراسي

2017/2016

قرار لجنة المناقشة

قدمت هذه الرسالة **(السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمات في منطقة الشرق الأوسط ٢٠١١-٢٠١٦ (الأزمة السورية حالة دراسة)** استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة أل البيت نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ ٢٠١٧/٤/٢٥

إعداد

صدام عبد الله راشد العرقان

إشراف

الدكتور علي عواد الشرعة

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور علي عواد الشرعة .... (مشرفاً ورئيساً)	
الأستاذ الدكتور: محمد احمد المقداد ....(عضواً)	
الدكتور: هاني عبد الكريم أخوارشيده ....(عضواً)	
الدكتور: وصفي محمد عقيل..................... (عضواً خارجياً)	

التفويض

أنا الطالب: **صدام عبد الله العرقان**؛ أعلن بأنني أمنح جامعة آل البيت حق تزويد نسخ من أطروحتي للمكتبات، أو الهيئات، أو المنظمات والمؤسسات البحثية عند الحاجة إليها.

التوقيع:......................................

التاريخ: 1/5/ 2017م

الإقرار

أنا الطالب: **صدام عبد الله العرقان** الرقم الجامعي: (1570600004)

التخصص: **علوم سياسية** الكلية: **معهد بيت الحكمة**

أقر بإلتزامي بقوانين جامعة آل البيت الموقرة وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد أطروحات الماجستير عندما قمت شخصيًا بإعداد أطروحتي :

السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمات في منطقة الشرق الأوسط

2011-2016 (**الأزمة السورية حالة دراسة**).

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: .... التاريخ 1/ 2017/5م

الإهداء ...

إلى والدي الذي لطالما اشتققت منه الكفاح وشد الأزر والعزم والأمل

إلى والدتي التي غمرتني بحبها وحنانها ودفئها .

إلى زوجتي التي شجعتني وجعلت الحياة أجمل في عيني

إلى ابني قصي أمل المستقبل

إلى أشقائي الذي كانوا لي نبراسا وإرادة

إلى كل من لم يبخل علي بالنصيحة

والذين تقدمت بهم خطواتي

أهدي هذا الجهد المتواضع .

شكر وتقدير

وبعد أن أنهيت متطلبات هذه الدراسة، يطيب لي أن ارفع خالص الشكر والتحايا والتقدير إلى أستاذي الدكتور علي عواد الشرعة الذي اشرف على رسالتي هذه وأعطاني من وقته وجهده الكثير وجنبني أخطاء ما كنت لا تخلص منها لولا رعايته واهتمامه .

وخالص التقدير والشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الذي تفضلوا بقبول مناقشة رسالتي، وكذلك الشكر لكل من مد لي يد العون والمساعدة وإسداء النصيحة، وكل من تعلمت منهم وزاملتهم وأفادوني بإنتاجهم الفكري، واخص منهم زملائي وكل من تعلمت منه في معهد بيت الحكمة .

وكذلك أقدم شكري وخالص امتناني للعاملين في جامعة آل البيت ومكتبتها، راجيا المولى إدامة هذا الصرح العلمي منهل علم وخير لأبناء الوطن.

الباحث

فهرس الموضوعات

الملخص باللغة العربية

السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمات في منطقة الشرق الأوسط 2011-2016 (الأزمة السورية حالة دراسة).

إعداد

صدام عبد الله راشد العرقان

إشراف

الدكتور علي عواد الشرعة

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم إطار نظري للسياسة الخارجية الروسية والنظام السياسي لروسيا الاتحادية،ومعرفة الملامح العامة للسياسة الخارجية الروسية في سياستها المعاصرة، ومحاولة ادراك طبيعة المصالح الروسية في منطقة الشرق الأوسط وسوريا بشكل خاص، وتحليل مواطن الضعف والقوة في الموقف الروسي فيما يتعلق بالسياسة الخارجية لروسيا، وبيان حدود الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط.

وكانت مشكلة الدراسة تسعى إلى الإجابة على التساؤل الرئيس وهو : ما هي توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة في منطقة الشرق الأوسط وسوريا بشكل خاص في ظل التحولات الحالية؟

وقد استخدم الباحث المزاوجة بين منهج صنع القرار ومنهج دراسة الحالة من اجل تحقيق أهداف البحث .

وكان من نتائج الدراسة ان تنامي الدور الروسي وسعيه الحثيث لعالم متعدد الاقطاب يستند إلى مقومات قوة حقيقية ، ويمكن ان نلمس ذلك من خلال مصالح روسيا في المنطقة ومنها المصالح الجيوستراتيجية والسياسية والثقافية والعسكرية والامنية، باعتبار ان روسيا كانت قد نتجت عن انهيار الاتحاد السوفياتي السابق 1990-1991 . وكذلك فان تبني روسيا سياسة

خارجية ذات محددات واضحة وناضجة انعكس بشكل واضح على حل مشكلاتها الإقليمية بشكل بارع ومبدع، حيث تعاملت مع كل أزمة بموازين معينة، حيث تراوحت بين الدبلوماسية والقوة العسكرية كما هي الأزمة السورية، استطاعت روسيا ان تستحوذ بالكلية على سوريا كمنطقة نفوذ بدعمها لسوريا اقتصاديا وعسكريا وسياسيا إلى جانب إيران والصين، وذلك من خلال مبادرات سياسية سلمية إلى جانب محاربتها تنظيم داعش وجبهة النصرة.

وقد أوصت الدراسة بناء على النتائج بالعمل على إيجاد إستراتيجية لدى جامعة الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط، وإيجاد آلية تنظيم عملية العلاقات الاقتصادية والسياسية والامنية بين الدول العرب والتي أصبحت مسرحا لتدخل الدول العظمى وخاصة روسيا والولايات المتحدة الأمريكية اللتان اصبحتا تتدخلان بشكل كبير في الشؤون الداخلية للدول العربية .

Russian Foreign Policy towards Crises in the Middle East (2011-2016)

(The Syrian crisis Case Study)

Prepared by Saddam Abdullah Al argan

Under the supervision of

Dr. Ali Shraah

Abstract

This study aimed to provide a theoretical framework to the Russian foreign policy and the political system to the Russian federation. Moreover, the study aimed to identify the general feature of the contemporary Russian foreign policy and the nature of the Russian interests in the Middle East region in general and in Syria in particular, in addition to clarifying the limits of the Russian role in the Middle East Region.

The study aims at answering the following main research question; what are the main trends in the Russian Foreign Policy towards the Middle East crises in general and the Syrian Crisis in particular in light of the current regional transformations. To achieve the study goals and answer the research questions the study used two methods; Decision-Making as an approach to the study of international politics and case study being the best for analyzing the Russian foreign policy towards the Syrian crisis.

The study reached to the following results: the first conclusion of the study is that The Russian role in international politics is growing in line with Russia's overall strategy in a multipolar world. The achievement of Russian objectives in the Region linked to its geostrategic, political, cultural, security and military interests in the region. The study provided a number of recommendations, the most important is the need for creating a strategy for the League of Arab states in the Middle East region, Furthermore the study emphasizes the need to develop mechanisms for political, economic, cultural, and security cooperation among Arab states.

Keywords: Russian foreign policy, Middle East, Arab states, Multipolar world.

المقدمة :

يشهد النظام الدولي تغييرا تاريخيا في القاعدة العالمية للقوة، تلعب فيه بعض المناطق دورا هاما متزايدا،اعتمادا على ما يسودها من إحساس بالثقة في المستقبل، والى ما يلوح به النجاح أو الفشل الاقتصادي في المنظومة الدولية، ويوحي بهوية ونظام قيم يتفوق كل منهما على الآخر من المنظومة الغربية والشرقية، والذي تضمحل قوته ويتراجع نفوذه من حين إلى آخر وما بين معسكر وآخر، حيث يتحدث كثير من المحللين والمراقبين عن "التحول الحضاري من الغرب للشرق، وبعد أن قاد الغرب العالم والحضارة الإنسانية في القرن العشرين، سيقود الشرق العالم في القرن الحادي والعشرين" (أبو العزم، 1997 : 36).

ووعيا بان صعود واندحار القوى امر له خطورته على النظام العالمي، خاصة في فترة انتقالية تاريخية انهار فيها نظام ويوشك آخر على البزوغ(Lewis, 1992 : 58)، فإن غياب الوعي السليم بالتغييرات في توازن القوى يحمل مخاطر بناء القرارات الأمنية في العالم على أساس غير صحيح، ويهدد بتدهور الاستقرار العالمي والإقليمي، ومن ثم تظهر حاجتها لمناهج جديدة للأمن العالمي والإقليمي، وقادرة على التعامل مع ظاهرتي نمو القوى الرئيسية، وتراجع الاعتماد على الأحلاف العسكرية الثنائية.

وهكذا، تعد السياسة الخارجية لأي دولة تعبيرا عن مصالح دائمة لهذه الدولة، اذ انه ليس هناك صداقة أو عداوة بل مصالح دائمة، وبما أن روسيا لديها العديد من المصالح التي تسعى إلى تحقيقها باستخدام جميع الوسائل سواء الدبلوماسية، أو الاقتصادية أو العسكرية، والتي من خلالها استطاعت العودة من جديد إلى منطقة الشرق الأوسط وبعض المناطق وخاصة التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي السابق، فإنها بذلك تسعى لإقامة نظام عالمي جديد يعتبر من وجهة نظرهم أكثر توازنا في ظل النظام الدولي الحالي أحادي القطبية والذي هيمنت فيه الولايات

المتحدة الأمريكية على قيادة العالم، بالرغم مما ورثته روسيا من مشكلات داخلية وسياسية واقتصادية واجتماعية،وقيادة غير قادرة في ذلك الحين على التعامل مع الوضع الدولي الحالي الجديد والذي حاول وبشتى الوسائل التأثير المباشر على روسيا داخليا وخارجيا.

وفقا للسياسة الروسية المعاصرة، فقد شهدت منطقة الشرق الأوسط عودة تدريجية للنشاط الخارجي لهذه الدولة في المنطقة، والذي استعادت من خلاله علاقتها مع بعض دول المنطقة وخاصة تركيا وسوريا وإيران، وقد ترافقت هذه العودة مع تزايد الرغبة الروسية في التوجه نحو مناطق تخدم مصالحها وتساعدها على ضمان موقع أفضل في النظم الدولي وان تفتح مجالا حيويا لتعظيم مصالحها.

وبالرغم من أن التحولات الراهنة التي يشهدها النظام الدولي من صعود الدول الآسيوية في سلم الاقتصاديات المتطورة في العالم، والتحولات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط فيما يسمى بالحراك العربي،وما نتج عنه من تأثيرات إقليمية ودولية ترافقت مع وصول هذه الموجة إلى سوريا، أدى إلى بروز تهديدات جديدة ، ولاعبين جدد في المنطقة.(مدوخ، 2014، أ)

ومن الملاحظ أن هذه الأوضاع أثرت على مكانة روسيا في المنظومة الدولية وحتى في علاقاتها وسياساتها الدولية، وأدرك النظام الروسي بزعامة بوتين أن الهيمنة والسيطرة الأمريكية على الساحة الدولية وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، ستلحق الأذى والضرر بالمصالح الروسية ، على الرغم من العديد من عناصر القوة التي من الممكن أن تعيد لها مكانتها الدولية، ولعل ما وصل إليه الوضع في العالم، وخاصة في العالم العربي بعد الربيع العربي في عام 2010، وما نتج من دمار وإزالة أنظمة في العديد من الدول العربية، والتي كان العديد منها يعتبر حليفا رئيسيا لروسيا وريثة عرش الاتحاد السوفياتي، وخاصة في سوريا والعراق وليبيا وتونس ومصر واليمن، والتي كان لها الدور في تحفيز دولا كبرى مثل روسيا والصين على إعادة

وإنتاج نظام عالمي جديد يكون أكثر قدرة على التعامل مع السياسة الدولية وعلاقاتها الدولية بنظرة أكثر شمولا وايجابية.

واستنادا على ما ذكر، تسعى هذه الدراسة إلى تناول السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمات في منطقة الشرق الأوسط، خلال الفترة (2011–2016) استنادا على ما تملكه من العديد من عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، ويتم تناول تلك السياسة في العديد من المحاور والتي سيتم التركيز فيها على سياسة الاتحاد الروسي على المنظومة الدولية وخاصة الأزمة السورية خلال الفترة محل الدراسة.

أولا : أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من كونها تبحث موضوع مهم جدا لدى الباحثين ودارسي العلوم السياسية المتعلقة بالدول الكبرى، حيث ان تتبع سلوكيات الدول الكبرى في سياستها الخارجية يساعد الباحث ودارسي العلوم السياسية في فهم وتفسير مجريات الاحداث في الساحة الدولية بالنسبة لدولة روسيا تجاه المنطقة العربية عموما وسوريا بشكل خاص، ولذلك فإن أهمية الدراسة تنبع من جانبين :

1– الجانب العلمي :

أ) بيان السلوك الخارجي لدولة روسيا تجاه منطقة الشرق الاوسط وخاصة الدول العربية.

ب) تتبع السلوك الخارجي السياسي لروسيا الذي يساعد على فهم الأحداث السياسية في المنطقة.

ج) بيان طبيعة السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا في الفترة من 2011–2016.

د) بيان حقيقة التوجه والأهداف الروسية في المنطقة العربية وسوريا خاصة.

هـ) بيان أهمية الدور الروسي في أزمات منطقة الشرق الأوسط من حيث التوازن الاستراتيجي مع القوى العظمى الأخرى.

2- الجانب العملي : وهو يكمن في بيان وتوضيح السياسة الخارجية الروسية تجاه أزمات المنطقة وطريقة تعامل الروس مع الأزمة السورية كحالة دراسة، وكذلك الاطلاع على محاولتهم العودة إلى المكانة التي كانت للاتحاد السوفيتي السابق من خلال الدخول المباشر لازمات الشرق الأوسط على رأسها الأزمة السورية.

ثانيا : أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1- تقديم إطار نظري للسياسة الخارجية الروسية والنظام السياسي لجمهورية روسيا الاتحادية.

2- معرفة الملامح العامة للسياسة الخارجية الروسية في سياستها المعاصرة

3- محاولة إدراك طبيعة المصالح الروسية في منطقة الشرق الأوسط وسوريا بشكل خاص.

4-استخلاص تصورات عن اطر ومسارات السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمات في منطقة الشرق الأوسط وخاصة الأزمة السورية حاليا ومستقبليا.

5- تحليل العديد من عناصر القوة والضعف في الموقف الروسي وخاصة فيما يتعلق بعناصر قوة وضعف السياسة الخارجية الروسية والسيناريوهات المعتمدة عليها لمحاولة إقامة الندية والتكافؤ مع الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي إحداث توازنات جديدة في النظام الدولي.

6- بيان حدود الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط عامة وسوريا بشكل خاص.

ثالثا : مشكلة الدراسة وأسئلتها :

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل التحولات الجديدة للسياسة الخارجية الروسية تجاه أزمات الشرق الأوسط والعوامل التي أثرت فيها بهدف الكشف عن إمكانية تبلور إستراتيجية روسية جديدة، واختبار درجة هذا التغير من خلال التركيز على السلوك الدولي لها، مما يثير العديد من التساؤلات، حيث أن التساؤل الرئيس هو :

ما هي توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمات في منطقة الشرق الأوسط وسوريا بشكل خاص في ظل التحولات الحالية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية :

1- ماهو حدود الدور السياسي الخارجي البراغماتي الروسي تجاه المنطقة وسوريا بشكل خاص؟

2- هل تسعى روسيا إلى استعادة دورها في منطقة الشرق الأوسط الذي فقدته بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق؟

3- ما هي محددات السياسة الخارجية الروسية في الساحة الدولية ومنطقة الشرق الأوسط خاصة، وما هو موقف وتوجه السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية خلال الفترة 2011-2016؟

4- ما هي أهداف السياسة الخارجية الروسية؟ وما هي أسباب استعادة روسيا لدورها في منطقة الشرق الأوسط؟

5- كيف استطاعت الدولة الروسية الحفاظ على علاقاتها مع دول المنطقة رغم عدم استقرار روسيا نفسها؟

رابعا : فروض الدراسة :

تنطلق الدراسة من الفرضية الرئيسية التالية :

كلما كان هنالك اهتماما متزايدا من قبل الاتحاد الروسي للدخول وبقوة إلى مناطق الصراع بالشرق الأوسط كلما أدى ذلك إلى استعادة دور الاتحاد السوفيتي السابق.

ويتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية :

1. كلما تعاظمت المصالح والاهداف الإستراتيجية ف منطقة الشرق الأوسط كلما تزايد دعم روسيا السياسي لقضايا وازمات المنطقة وسوريا خاصة.
2. إن التطورات الجديدة في السياسة الخارجية الروسية نتيجة السياسات الدولية أدت إلى تغيير كبير في بنية النظام الدولي القائم.
3. كلما اعتبرت روسيا الأزمة السورية ذات بعد استراتيجي لأمنها القومي كلما أدى ذلك إلى إيجاد حل سلمي للازمة السورية.

خامسا : حدود الدراسة :

لقد تم تحديد عام 2011 كبداية للفترة الزمنية للدراسة من حيث بدء تلك الأزمة من خلال ما يسمى الثورة السورية، التي كان احدى محطات ثورات الربيع العربي، أما نهاية الفترة فقد روعي أن تكون عام 2016 لأنه العام الذي يمكن فيه الوصول إلى آخر التطورات في السياسة الخارجية الروسية تجاه هذه الأزمة ، وكذلك المعطيات والمعلومات والبيانات التي تم تزويد الدراسة فيها تتوقف عند هذا الوقت.

سادسا : محددات الدراسة :

لقد اقتصر البحث بشكل رئيسي على دراسة حالة الأزمة السورية، (وبشكل فرعي دارسة أزمات مصر وليبيا والعراق واليمن)، لما تشكله سوريا بشكل عام من أهمية إستراتيجية لدول المنطقة ، وتلك الدول بشكل خاص من أهمية بالغة للمساعدة في تعميم النتائج على الدراسة.

سابعا : المتغيرات والمفاهيم الأساسية في البحث:

يبرز في هذه الدراسة المتغيرات الرئيسية التالية :

1- المتغير المستقل : وقد تمثل بالسياسة الخارجية الروسية.

2- المتغير الوسيط : وقد تمثل بالمصالح الروسية.

3- المتغير التابع الثاني: الشرق الأوسط (الأزمة السورية حالة دراسة)

اما المفاهيم الأساسية في البحث فهي:

1) السياسة الخارجية :

أ) التعريف الاصطلاحي : هي مجموعة الأنشطة والتصرفات التي تقوم بها دولة ما إزاء الدول الأخرى بقصد تحقيق أهدافها في ضوء الحدود التي تفرضها قواعد التعامل الدولي وقوة الدولة (الرمضاني، 1991 : 27).

ب) التعريف الإجرائي : إن مؤشرات السياسة الخارجية التي سيتم اعتمادها في هذا البحث (سليم ، 1999 : 7) :

الإمكانات العسكرية : القدرات العسكرية رغم تكاليفها الباهظة التي تسهم في تحقيق الأهداف.

2) الدبلوماسية :

أ) التعريف الاصطلاحي : مشتقة من كلمة يونانية بمعنى (طوى) للدلالة على الوثائق والأوراق الرسمية الصادرة عن الملوك والأمراء، ثم تطور معناها وأصبحت الوثائق التي تتضمن نصوص الاتفاقات والمعاهدات، اما معناها الاصطلاحي العام فيمكن تعريفها على انها مجموعة المفاهيم والقواعد والإجراءات والمراسم والمؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والمتمثلين الدبلوماسيين ، بهدف خدمة المصالح العليا الأمنية والاقتصادية والسياسيات العامة وللتوفيق بين مصالح الدول بواسطة الاتصال والمتبادل وإجراء المفاوضات السياسية وعقد الاتفاقات الدولية، وتعتبر الدبلوماسية أداة رئيسية من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية في التأثير على الدول والجماعات الخارجية بهدف استمالتها وكسب تأييدها بوسائل شتى منها ما هو إقناعي وأخلاقي ومنها ماهو ترهيبي (مبطن) وغير أخلاقي.(الكيالي، 1984: 658).

ب) التعريف الإجرائي: تعني التوفيق بني المصالح المتعارضة للدول وفتح مسالك الاتصال الدبلوماسي والسياسي بينها من اجل تحقيق الأهداف لكل دولة.

3) مفهوم الشرق الأوسط :

التعريف الاصطلاحي : أطلق الانجليز هذا المصطلح على إيران وأفغانستان، ومنطقة السند(باكستان حاليا)، أما الألمان فقد أطلقوا هذا المصطلح على المنطقة التي تشمل أفغانستان وباكستان والهند وبنغلادش وبورما ونيبال وسريلانكا، وبتردد اسم الشرق الأوسط في الكثير من الدراسات والكتب السنوية للإشارة إلى الإقليم الذي يشتمل على الدول الممتدة من إيران إلى مصر ومن تركيا إلى اليمن، وقد يضاف إليها ليبيا والسودان

أو أحداهما، أو برقة وشمال السودان فقط. فمجلد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي يصدر سنويا في لندن أطلق هذه التسمية على المنطقة التي تشمل تركيا وإيران وقبرص ومنطقة الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية ومصر والسودان وليبيا وتونس والمغرب والجزائر وأفغانستان، وفي حين يطابق المعهد العالمي للشرق الأوسط في واشنطن جغرافيا بين الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، حيث يجعله يمتد من المغرب إلى اندونيسيا ومن السودان إلى أوزبكستان، هذا لاعتناق شعوب المنطقة للدين الإسلامي (العوضي، 2016 : 2).

التعريف الإجرائي : إن مؤشرات الشرق الأوسط التي سيتم اعتمادها في هذا البحث هي:

1) الأزمة السورية : والتي سيتم تناولها بشكل رئيس حيث تستخدم هذه التسمية بعض الدول والتنظيمات الصديقة للسلطة الحاكمة في سوريا إضافة إلى التيار الوسطي والمحايد من الشعب السوري للدلالة على الأحداث الجارية في سوريا وما شابها من صراع مدمر اثر على جميع الجوانب الديموغرافية والاقتصادية والأمنية والعسكرية (Kilo, 2011: 431-444).

2) وقد اعتمد في الأزمة السورية المؤشرات التالية :

3) الكتلة السكانية : حيث تغيرت الكتلة السكانية وتبدل سماتها العامة، وقد حدث هذا التحول التاريخي نتيجة ثلاثة عوامل رئيسية، هي : لجوء ملايين السوريين إلى الخارج، ونزوح آخرين منهم داخليا، وتضرر عدد من مشاريع التنمية البشرية الرافدة للتطور الديمغرافي الوطني والمحفزة له (المرهون ، 2015 : 2).

4) المؤشرات الاقتصادية : لقد ظهر واقع جديد على مستوى عوامل الإنتاج والتجارة الخارجية والاتجاهات المالية والنقدية نتيجة لخروج الصناعة كموجه رئيس للاقتصاد

السوري اثر عمليات الدمار التي طالت المنشات الصناعية، وكذلك بفعل تدهور العديد من المصادر والمقومات الأولية الرافدة للتنمية الصناعية.

وهناك الأزمة الليبية والعراقية واليمنية والتي سيتم تناولها أيضا وبشكل ثانوي من خلال ما يدور بها من أحداث وأزمات وما للسياسة الخارجية الروسية من تأثير فيها.

ثامنا : منهجية الدراسة :

وانطلاقا من حقيقة أن منهج البحث العلمي هو الطريق الذي يسلكه الباحث للوصول للحقيقة، فقد اقتضت طبيعة الدراسة أن تعتمد على المزاوجة بين منهج صنع القرار ومنهج دراسة الحالة حيث يقوم منهج صنع القرار على أساس افتراض مؤداه أن السياسة تعني في النهاية سلسلة من صنع القرارات، ومن ثم يمكن من خلال هذا المنهج دراسة السياسة وما تشهده من مواقف لصنع القرارات، قد تبدأ قبل ظهور القرار، حيث عمليات التحضير لصنع القرار، وتستمر بعد صدوره ثم تنفيذه وتقويمه.

1) منهج صنع القرار : سيعمد الباحث في معالجته لإشكالية هذه الدراسة إلى استخدام مقولات منهج صنع القرار لأصحابه (ريتشارد سنايدر وجراهام اليسون) آخذا بعين الاعتبار أن روسيا فيما تمثله من سياسة خارجية ومصالح وأهداف في منطقة الشرق الأوسط، وعلاقاته مع سوريا بالذات، التي تعتبر علاقات وفاق إلى حد ما، ولم تكن علاقات روسيا مع المنطقة علاقات صراع، وإنما كانت تتسم بالتعاون والتقارب تارة والخلاف تارة أخرى.

ويعتقد هانس مورجانتو ابرز منظري منهج القوة والمصلحة بان كل دولة تتطلع نحو القوة، وهي تسعى إلى الحفاظ على الوضع الراهن، وانطلاقا من هذه المقولة تبحث الدراسة في أن الجانب الروسي يسعى للحفاظ على الوضع الراهن في علاقاته مع دول المنطقة وخاصة سوريا، باعتبار أن ميزان القوة في سوريا بالذات يميل لصالح روسيا.

ووفق هذا المنهج فإن بؤرة البحث تدور عادة حول رئيس الدولة والمجموعة محدودة العدد المشاركة معه في صنع القرار، أو قيادة مؤسسة أو جامعة أو منظمة وما يحيط بها من مجموعة مؤثرة تتولى صنع القرارات، وما يمثله هؤلاء من تفضيلات وقيم وادراكات، أو ردود أفعال إزاء البيئة المحيطة وما تعززه من ضغوط وتأثيرات (القصبي، 2004 : 219).

ومن أهم مقولات منهج صنع القرار :(مركز الناطور للدراسات والأبحاث، 2016 :2):

أ) السياسة في النهاية هي عملية صنع قرارات، وعملية صنع القرار هي أهم جوانب الدراسة السياسية، بل يعتقد انه الجانب المحوري فيها، ويشير صنع القرار إلى التفاعل بين المشاركين في تقرير السياسات العامة. بعبارة أخرى انه يعني الاختيار بين الحلول البديلة.

ب) الدولة هي الوحدة السياسية في العلاقات الدولية إلا أن أفعالها يقوم بها من يتحدثون باسمها، وعليه فإن الدولة بمعنى ما هي صانعوا قراراتها.

2) منهج دراسة الحالة : حيث سنستخدم هذا المنهج في وصف السمات العامة للسياسة الخارجية الروسية وللوصول إلى معلومات وحقائق تفصيلية حول الأحداث التي تشهدها سوريا في الفترة من آذار /2001 إلى نهاية 2016، خاصة وأنها لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا، وهذا يتطلب منا متابعة الأحداث والتدقيق في تطوراتها ، كما يساعدنا هذا المنهج أيضا على تحديد طبيعة التفاعلات التي تحدث بين الأطراف المؤثرة في الأزمة السورية سواء الأطراف من داخل سوريا أو خارجها.

تاسعا : الدراسات السابقة :

1) **دراسة مركز بيروت الدراسات الشرق الأوسط (2016)، الموسومة بـ: " السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمتين السورية والأوكرانية"** . تهدف هذه الدراسة إلى تناول مبادئ وخطوط السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية منذ عام 2011-وحتى 2015، حيث انه ومنذ قيام الثورة السورية في عالم 2011م، وبخلاف باقي دول التحولات العربية كانت الثورة السورية الأسرع في تحديد الموقف الروسي حيالها، حيث بادرت بإعلان دعمها النظام السوري، ورفضت حيالها، الخارجي في الشأن السوري، وتبين الدراسة أسباب التدخل الروسي في الأزمة السورية، والأطراف الإقليمية والدولية في الأزمة السورية، ودور السياسة الخارجية في الأزمة السورية.

2) **العريبي (2013) : الموسومة بـ: " السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"** : تناولت هذه الدراسة السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر 2001، وتناولت أيضا الملف النووي الإيراني وموقف روسيا منه ومن العقوبات المفروضة على إيران بشان هذا البرنامج النووي، وثم بعد ذلك تناولت الاتفاق النووي الإيراني مع المجموعة (5+1) ، وأكدت أن إيران يعتبر حليفا قويا لروسيا وان روسيا تسعى إلى زيادة الشراكة مع إيران، وبعد ذلك تناولت التفاهم الروسي الأمريكي حول الأزمة السورية.

3) **دراسة السرحان (2010)، الموسومة بـ: " اثر التطورات الجديدة في السياسة الخارجية الروسية على بنية النظام السياسي"** هدفت هذه الدراسة إلى بيان أكثر التطورات التي حدثت في روسيا منذ تولي الرئيس فلاديمير بوتين، وفوز ديمتري

ميدفيدف في انتخابات الرئاسة الروسية في نيسان ابريل /2008 ودعم الرئيس بوتن له، وموقف روسيا من توسيع حلف الناتو شرقا، وملف البلقان، والدرع الصاروخي في بولندا واثر تلك التطورات التي حدثت في روسيا على الشرق الأوسط ، حيث يهدف هذا البحث إلى معرفة مضمون التطورات على السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط، حيث استخدم الباحث منهج تحليل النظم للوصول إلى أهدافه. وخلص الباحث إلى مجموعة من النتائج منها إلى أن التغيير في الإستراتيجية الروسية سيؤدي إلى تراخي القبضة الأمريكية على العالم، وسيشكل بداية النهاية لشكل النظام العالمي وتمهد لأطلال التعددية القضية شكل أكثر فعالية.

4) **دراسة عز الدين (2008) : الموسومة بـ: " الإستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط 2000-2008"** : تهدف هذه الدراسة إلى بيان الإستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط خلال فترة ولاية الرئيس فلاديمير بوتين 2000-2008، والذي سعى لعودة روسيا من جديد على الساحة الدولية، وركزت الإستراتيجية الروسية في توجهاتها الجديدة تجاه الشرق الأوسط على القضية الفلسطينية ومدى تأثيرها بالإستراتيجية الروسية.

5) **دراسة الشيخ (2008) : الموسومة بـ: " السياسة الروسية وحدود الدور في الشرق الأوسط"** : تناولت هذه الدراسة نجاح الرئيس فلاديمير بوتين في إعادة ترتيب البيت الروسي خلال فترة رئاسته الأولى، حتى بدأ في بلورة التوجهات العامة لسياستة الخارجية وخاصة تجاه منطقة الشرق الأوسط، وبعد ذلك تناولت الانتقادات الروسية للموقف الأمريكي في تعامله مع بعض القضايا الخاصة بالمنطقة ، وتناولت أيضا الموقف الروسي من القضية الفلسطينية والذي يتميز بالتوازن والاحتفاظ بالعلاقات

الجيدة والقنوات الاتصالية المفتوحة مع كافة القوى الفلسطينية ومن بنيها حماس، وبعد ذلك تناولت العراق وقالت أن روسيا أدانت الغزو الأمريكي البريطاني للعراق.

6) **دراسة يوشكا فيشير (2008) : الموسومة بـ: " تعديل مسار السياسة الخارجية الروسية يصب في خانة التغيير الإستراتيجي**" : تهدف هذه الدرساة إلى بيان أن روسيا الاتحادية تسعى إلى لعب دور أكثر بروزا على الساحة الدولية يبرهن عليه دلائل التغيير في سياستها الخارجية التي لم تتوقف عن التراكم منذ أن حدد معالمها الرئيس (بوتين) في عدة محاور على المستوى الأوروبي وعلى مستوى النظام الدولي مع القوى الصاعدة كالصين والهند، وإضافة إلى التعامل والتعاطي بموازة الدور الأمريكي فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني أو قضايا الشرق الأوسط كفلسطين والعراق ولبنان.

7) **دراسة الجبور(2007) : الموسومة بـ: " الدور الروسي في النظام العالمي الجديد في الفترة 2000-2006**" : تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ملامح الدور الروسي في العلاقات الدولية في هذه المرحلة من العام 2000-2006، والتي شهدت فيها السياسة الخارجية الروسية تحولات مهمة في مجال إعادة الهيبة والمكانة والموقع الذي يجب أن تكون عليها السياسة الخارجية الروسية في ظل النظام الجديد، والذي عبر عنه مواقف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تجاه الأحداث السياسية على المستوى الإقليمي والدولي.

ثانيا : الدراسات الأجنبية :

1) **دراســة (2013 ,Trenin) . بعنــوان : Les Relatiten Russa Americaines**

تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد مقارنة جديدة، روسية غربية لوقف سفك الدماء في سورية، والمساعدة على تشكيل سلطة انتقالية في دمشق من شأنها أن تعزز المصالحة الوطنية، وحيث أن روسيا اتخذه موقفا واضحا بشان سورية ولم تتوان عن خوض غمار خلاف حاد للغاية مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا : وموقف روسيا يخضع بشان سورية إلى مفهوم الخاص للنظام العالمي والذي يدعو إلى ضبط استخدام القوة من جانب مجلس الأمن الدولي، ورفض تغيير الأنظمة من الخارج.

ومن نتائج الدراسة انه لا يمكن تجاهل دور روسيا، ولا يمكن للدول الغربية التعامل مع موسكو وفقا لشروطها في سوريا.

2) **دراسـة (Cohn, Ariel(2013 بعنـوان : Mow, the U.S Should Respond to Russia un helpful Role in the middle East**

دراسة كوهين حول الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط ، حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الدور الروسي المتنامي في الشرق الأوسط وخاصة في سوريا ودروها في الملف النووي الإيراني .

واستخدم الباحث هنا منهج النظام الدولي وصنع القرار للوصول إلى نتائج الدراسة ، وكان من بين نتائج الدراسة ان روسيا لا تستطيع التنازل عن دورها الرئيس والمحوري في الشرق الأوسط ، وذلك لان مصالحها ستتعرض للخطر ، وهي تحاول ان تحافظ على مصالحها مع

دول المنطقة ، ومن التوصيات التي أوصى بها الباحث العمل على إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول هذا الموضوع نظرا لأهميته .

3) **دراسة (Stephen, 2012)** ، بعنوان : **The new soviet approach to Europe, in fleron Hoffman ,**

الموسومة بـ: "وجهات نظر في السياسة الخارجية الروسية" .

تهدف هذه الدراسة أهداف السياسة الخارجية الروسية في الشرق من خلال المقارنة بين الأهداف التي سعت روسيا لتحقيقها في عهد الرئيس بلتسي الأهداف التي حاول الرئيس بوتين تحقيقها في فترة رئاسته الأولى والثانية، بعدها حاول إبراز تأثير شخصية الرئيس بوتين على مسار الدبلوماسية الروسية في منطقة الشرق الأوسط، خاصة في القضية الفلسطينية، ليحاول هذا الأخير توضيح مدى التوافق والاختلاف بين الأهداف الروسية في المنطقة مع أهداف الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ومن نتائج الدراسة أن روسيا لا تستطيع أن إلا أن تشارك في قضايا المنطقة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية ومصالحها الحيوية

ما يميز هذه الدراسة

أنها تناولت معالم السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط ابان ثورات الربيع العربي التي انطلقت في بدايات 2011 حيث شملت بعض الدول العربية تونس، مصر، ليبيا، اليمن، والتركيز على الأزمة السورية، وعلاقة روسيا بسوريا كحليف، وما يميز الدور الروسي تجاه الأزمة السورية.

علاوة على ذلك أن هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تناولت الأزمة السورية منذ عام 2011 وحتى نهاية عام 2016.

الفصل الأول

ملامح وأهداف السياسة الخارجية الروسية

في الشرق الأوسط

الفصل الأول

ملامح وأهداف السياسة الخارجية الروسية

في الشرق الأوسط

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 وإحلال روسيا محلها حرص العالم على أن يتابع باهتمام كبير السياسة الخارجية الروسية التي توالت على هذه الدولة التي ولدت على أشلاء إحدى القوتين العظميين اللتين دام الصراع بينهما طوال مرحلة الحرب الباردة 1945–1990م، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى بداية العقد الأخير من القرن الماضي انقسم العالم إلى كتلتين يفصل بينهما بوضوح خط راسي يشق طريقه عبر القارة الأوروبية حيث أصبح الأمن قائما على إستراتيجية الردع السابق في التسلح مع المحاولة الدائمة لتفادي أي خلل، أو تغيير يطرأ على هذا التوازن القائم بين الكتلتين المتصارعتين وطوال هذه المرحلة القائمة على القطبية الثنائية، تكونت وتشكلت السياسة الخارجية على الجانبين على أسس المواجهة العقائدية أي بين الاشتراكية والرأسمالية وهي مواجهة يدعمها السابق المحموم في مجال التسلح.(الأصفهاني، 2000 : 171).

وهكذا في ظل ردع قائم على دوام استعراض القوى مضت مرحلة القطبية الثنائية هذه التي مع حرصها على تفادي إخلال التوازن القائم على صعيد القوة العسكرية على الجانبين، وقد أطلقت العنان لسياسة خارجية اتسمت بالمواجهة العقائدية والتحدي في ظل دبلوماسية مرنة تدعمها قوة السلاح، ثم جاء العقد الأخير من القرن الماضي ليسجل قدوم مرحلة جديدة حاملة معها ثورة تكنولوجية هائلة وتصاعد العولمة، وهي مرحلة أدت إلى تراجع ثم إلى إلغاء القطبية الثنائية وما لازمها من مواجهة عقائدية أيديولوجية وذلك لصالح هيمنة الانفتاح على الأسواق

العالمية ومنها الشرق الأوسط إلى أن أصبح الاستثمار والاقتصاد يحكمان السياسة الخارجية الروسية.(نومكين، 2006 : 83-84).

ومنذ تولي الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 7 أيار /مايو 2000 شهدت البلاد تغييرات جذابة عديدة، وخاصة في النهج السياسي الخارجي لروسيا، حيث انطلقت ولايته الرئاسية الأولى من تحالف بين روسيا والغرب ، لكنه غير من نهجه في العام 2003 على خلفية التدخل الأمريكي الروسي في العراق، والدعم الغربي لما عرف بالثورة، البرتقالية " في أوكرانيا، والانتقادات التي وجهها الغرب بشان قضية خودوركوفسكي والتطورات الأخرى في السياسة الداخلية لروسيا، وقد تمسك بوتين بدفاعه عن روسيا وعن سياستها الخارجية، حيث طرأ التغيير في هذا الموقف بعد أحداث الربيع العربي وعودته إلى سلم الرئاسة عام 2012 وما زالت سياسة روسيا الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط ثابتة لا تتغير تجاه هذه المنطقة بالدفاع عن قضاياها انطلاقا من المصالح الإستراتيجية الروسية.(إبراهيم، 2015 : 6-7).

يتناول هذا الفصل المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : الأهداف والمحددات الداخلية والخارجية.

المبحث الثاني : المكانة الاقتصادية والأمنية للشرق الأوسط في السياسة الخارجية الروسية.

المبحث الأول

الأهداف والمحددات الداخلية والخارجية

بعد أن تولى فلاديمير بوتين السلطة في روسيا في نيسان / ابريل عام 2000م، اعتمد إستراتيجية تهدف لدعم سلطة الدولة المركزية، وتشديد قبضتها على المؤسسات الاقتصادية والسياسية وتقوية قدراتها الإستراتيجية، وبدا بوتين في سياسة داخلية تقوض سلطة أباطرة رأس المال والسياسة في روسيا حيث قام بتعين حكام الأقاليم الروسية بدلا من انتخابهم واختيارهم ممن يعرفهم ويثق في قدراتهم، وقد احكم سيطرته على ثروات روسيا من النفط والغاز، حيث تزامنت تلك الإجراءات مع ارتفاع أسعار الطاقة في السوق العالمي، وهذه الخدمة من الإجراءات أدت إلى انتعاش الاقتصاد الروسي، وبالتالي ارتفاع مستوى معيشة الفرد في روسيا مما زاد في شعبية بوتين داخليا يشكل غير مسبوق.(الطحلاوي، 2014 : 2-3).

الإجراءات التي قام بها فلاديمير بوتن على المستوى الداخلي أثرت على السياسة الخارجية الروسية، حيث أدى ذلك إلى نوع من التوازن بين محدودية القدرات الروسية والمتغيرات السائدة على الساحة الدولية مما دفع بوتن إلى تبني سياسة أكثر واقعية ، حيث تبلورت السياسة الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط حيث جاءت تلك السياسة منبثقة عن التوفيق المرن بين المستوى الداخلي والأهداف العقائدية التي يؤمن بها بوتين ولتي نص عليها الدستور الروسي، والتي جعلها أساسا للسياسة الخارجية للدولة الروسية وبين تأكيد موقف الحياد لدول المنطقة والتركيز على علاقات الود والصداقة مع دول المنطقة.(الأصفهاني، 2000 : 159-160).

وفي سياسة الدولة الروسية الخارجية التي أصبحت منذ تولي بوتاين تلعب دورا هاما ومؤثرا فيها، أكد بوتين أن روسيا لم تجني شيئا من العهد السوفياتي، بل على العكس عانت من تبديد هائل لثروتها الوطنية، علاوة على نشوء حالة من الرعب عاشها الدولي، في ظل الحرب

الباردة من 1945-1990 بين الشرق والغرب، إلا أن بوتين كان عازما على تأكيد المكانة الدولية لروسيا أخذا بعين الاعتبار محدودية القدرات الوطنية لبلاده، وقد تجسد هدف بوتين الأساس في حصول بلاده على مكانة مؤثرة في قضايا الأمن والسلم والترتيبات الاقتصادية والسياسية على الساحة الدولية، بحيث لا يكون الدور الأكبر للولايات المتحدة الأمريكية ، بل يجب أن تأخذ روسيا مكانتها ودورها في الدولي.(الجبور، 2007 : 3) .

يتناول هذا المبحث المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : الأهداف والمحددات الداخلية.

المطلب الثاني : الأهداف والمحددات الخارجية.

المطلب الأول

الأهداف والمحددات الخارجية لسياسة الخارجية الروسية

كانت الأولويات التي تحكم السياسة الخارجية الروسية هي أول من تأثر بنهاية الحرب الباردة؛ إذ هيمنت عليها أولويات جديدة أدخلتها العولمة والانفتاح لفترة ما وان كانت أبقت على الأولويات التقليدية والنابعة من حرص الدولة الجديدة على عدم التخلي عن المصالح القومية الروسية، بمعنى آخر فإن ما حدث في الواقع هو إعادة ترتيب هذه الأهداف والأولويات والمحددات لكي تبدو أكثر توافق مع متطلبات العصر الجديد، على هذا النحو يمكن وصف الالتزام الروسي بالقيم العالمية الذي أدى به غورباتشوف في بداية مرحلة الانفتاح مجرد تصريح بينما جاء التركيز الحقيقي على تزايد مراعاة " المصالح الإستراتيجية المباشرة" فيما يتعلق بعلاقة روسيا الاتحادية بالعالم الخارجي، فلم تعد روسيا في سياستها الخارجية الجديدة تركز على ما نص عليه الدستور السوفيتي " الاستعادة من التناقضات الامبريالية" كما كان الحال في الماضي فضلت عليها التركيز على اتجاهات أكثر توفقا مع التغيرات التي طرأت على بنية الحكم في الدولة الروسية.(الأصفهاني، 2000 : 172).

يتناول هذا المطلب المحورين الآتيين :

أولا : أهداف السياسة الخارجية الروسية.

ثانيا : محددات السياسة الخارجية الروسية.

أولا : الأهداف الخارجية للسياسة الخارجية الروسية :

بعد تولي فلاديمير بوتين اختلفت الأهداف السياسة الخارجية لروسيا في عهده كدولة كبرى لها مكانتها العالمية ودورها الإستراتيجية والجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط، حيث أن منطقة الشرق الأوسط، والشرق الأدنى والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز تشكل معا النطاق الحيوي للمصالح الروسية، ويمكن أن نرصد أهداف السياسة الخارجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط بالذات على النحو التالي :

1) استعادة مكانة روسيا كدولة كبرى لها وضعها العالمي من خلال الثبات على مواقف مستقلة، دون رفض الماضي السوفياتي أو التكفير عنه، لأنه جزء من الذاكرة الروسية وعامل مؤثر في تكوين المجتمع الروسي الحديث، ولهذا السبب عادت بعض الرموز القديمة للدولة السوفياتية بالظهور، ومنها العلم الأحمر كرمز للجيش الروسي والنجمة السوفياتية المذهبة والنشيد الوطني القديم بعد التعديل لبعض كلماته مع الاحتفاظ باللحن القديم الذي كان يرمز دوما إلى عظمة روسيا وقدرتها على الصمود والمواجهة.(نصار، 2008 : 2-3).

2) أهداف جيوبولتيكية (جغرافية سياسية) : حيث كان للجغرافيا في الذهنية الروسية مكانة هامة فرضتها على روسيا طبيعة أهدافها فيما يتعلق بالاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط، وذلك لكون روسيا تشغل الحيز الأكبر من الكتلة الاوروآسيوية الملاصقة للشرق الأوسط، حيث كان طبيعيا أن تضع الشرق الأوسط في بؤرة سياستها الخارجية منذ زمن بعيد، وذلك من اجل السيطرة على القوقاز والبحر الأسود ورغبة في الوصول من خلاله إلى المياه الدافئة إذ يمكن القول أن الشرق الأوسط يمثل حزاما غير محكم الأطراف يحيط

بجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز اللتين تعتبرهما مجالا حيويا لها وتسخر كل إمكانياتها لمنع أي تعد يعدد تلك المناطق .(Vo, kuniva,2008 : 168) .

3) ضمان حصول روسيا على وضع خاص ومميز عند صياغة امن أوروبي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة فهي تطالب دائما بدور يليق بمكانتها " كقوة عظمى سابقة" ودولة كبرى حاليا قادرة على الدفاع عن مصالحها وجديدة بالاحترام، ويتوافق هذا الهدف تماما مع الرأي العام الروسي الذي يؤمن بان بلدة تتمتع بنفوذ كبير ويبرره تراث ثقافي فريد من نوعه، بالإضافة إلى كبر مساحته الشاسعة وثرواته الطبيعية وقدراته الهائلة، حيث كانت ولا زالت روسيا لا تألو جدها في الحرص على طرح هذا الهدف في ساحة العلاقات الدولية فتطالب بحقوق خاصة على كامل مساحتها الجيو سياسية كما ورثتها من الاتحاد السوفياتي.(الأصفهاني، 2000 : 172).

4) الحفاظ على التوازن في القوى بين الكتلتين قد دفع الجانب السوفياتي إلى التركيز المتواصل على تنمية الصناعات العسكرية والنووية مما كان يستوجب التسابق في سبيل التفوق التكنولوجي كأداة مميزة للحفاظ على القمة. وعلى هذا النحو أصبح الاتحاد السوفياتي السابق المصدر الأول للأسلحة والأدوات العسكرية بالنسبة لعدد من دول منطقة الشرق الأوسط، بل أن التعاون العسكري قد امتد أيضا إلى القيام بتدريب الضباط في المعاهد العسكرية السوفياتية والى إرسال مستشارين فنيين روس إلى هذه الدول، ويمكن تحديد أهم دول المنطقة التي بلغ فيها التعاون العسكري مع الاتحاد السوفياتي أعلى درجة ممكنة كما حصل ذلك مع مصر، وسوريا، واليمن والعراق وليبيا والجزائر، والآن وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق فإن روسيا ترغب بالتواصل المستمر مع

دول منطقة الشرق الأوسط لتحقيق أهدافها الجيوسياسية والعسكرية.(الأصفهاني ، 2000 : 160).

5) إن احد الأهداف الرئيسية والأكثر إلحاحا لروسيا بعد انهيارها واندحارها كقطب منافس للولايات المتحدة الأمريكية، هو تجميع أشتات الإمبراطورية الروسية من جديد، وهذا ما تحدث عنه الجيوبولتيكي البلجيكي " جان تيرياز" عندما قال هناك ضرورة لإقامة الإمبراطورية الاوروسوفيتية، وإذا لم تفعل ستواجه عدة صعوبات ومشاكل منها تكامل إسلامي بين دول آسيا الوسطى مع تركيا وإيران والعراق وباقي الدول الإسلامية، وتجميع الإمبراطورية الروسية يتطلب منها الانفتاح على البحار الدافئة، من الناحية الجيو بولتيكية تتطابق حدود روسيا (الشمالية والشرقية مع الحدود الجغرافية الطبيعية، فهي حدود مائية باردة متجمدة وهو ما يشكل حاجزا طبيعيا ومنيعا ، لذا فإنفتاح روسيا على مياه البحار الدافئة في الجنوب والغرب ضرورة لتصبح روسيا مكتملة من الناحية الجيو بولتيكية.(المومني، 2010 : 130).

6) ضرورة تفعيل القوات الروسية وتغيير بينتها وإعادة صياغتها من جديد ليكون الضمان الرئيسي للأمن الروسي الداخلي والخارجي، والعمل على اختيار دقيق وواضح ومدروس لكوادر الجيش الروسي وأفراده، وتحسين أوضاعهم الاقتصادية التي تعتبر الأساس في كل عميلة إصلاح مقدمة ، وتامين النهوض بالاقتصاد والتنمية الاجتماعية الروسية والعمل على الاستمرارية في تقليص دور المافيا والنفوذ اليهودي في الداخل، من اجل تفعيل الثقل الروسي في الساحة الدولية ومن ثم تفعيل التوجه العربي لإقامة علاقات ثنائية أو جماعية مشتركة وتعميق علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري مع الوطن

العربي، وبالتالي تحقيق أهداف السياسة الخارجية الروسية في الحفاظ على المصالح الوطنية الروسية.(دبانبنة، 202 : 7).

7) حاجة روسيا إلى التقليل من حجم التهديدات المحتملة على حدودها الجنوبية، وهو ما يدفعها إلى إقامة شراكة مع العالم الإسلامي، والعربي، وهذا سيساعد في حل المشكلة الشيشانية ، وبالتالي مزيدا من الاستقرار الداخلي في روسيا، وأيضا الأهداف الاقتصادية والشراكة التجارية العسكرية بين الدولة الروسية ودول المنطقة الغنية وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، لذلك تحاول روسيا الاستمرار بتواجدها في منطقة الشرق الأوسط للسيطرة عليها، ومنع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الانفراد بها، وكذلك فإن من أهدافها في المنطقة القضاء على الجماعات المتطرفة الإرهابية (داعش، على سبيل المثال) التي تهدد الاستقرار الداخلي بروسيا.(مجدان، 2016 : 48).

8) الاستقرار والحفاظ على الحدود الروسية، إذ أن انهيار الاتحاد السوفياتي، ومدى تأثيرها عليهم، حيث سقطت الدولة معها الملايين من الموتى، فالخوف من تكرار هذه الحادثة، ما يزال ملازما للروس في ظل عدم المرونة التي يتصف بها المجتمع الروسي الضعيف، الذي يصعب عليه تحمل مثل هذه الصدمات تحت الإدارة التقليدية متعددة الأعراق، وفي الواقع فإن روسيا تبحث عن الاستقرار الداخلي والخارجي، وتبتغي الاحترام والمشاركة الفعالة مع دول الاتحاد السوفياتي السابق، وقدرات روسيا واهتماماتها لا تساعدها بالتدخل بالسيطرة على غيرها من الدول، وان كان هذا واحدا من الطموحات التي تراود دولة طالما تمتعت بقوة الإمبراطورية، ولكن بالرغم من الموقف من القوقاز الروسي، وتامين الروس في السنوات الماضية، إلا أن الخطر يهدد الهوية الجغرافية الروسية، وقدرة الدولة على التقدم من الحماية ليست بكافية كما يذكر القوميون

والديمقراطيون ذلك كثيرا ، وكما سبق ،وان حذر من الرئيس الروس السابق ديمتري ميدفيد في أيلول /سبتمبر 2008 .(Wipperfuth, 2012: 1-2) .

وهناك أهداف أخرى للسياسة الروسية على النحو التالي : (wipperfuth, 2012 : 2-5) :

أ) تنمية روسيا داخليا : وذلك بسبب تخلف الحالة الاقتصادية الروسية والبنية التحتية بالإضافة إلى تركيز الجهود على بناء القوات المسلحة، والتي تعتبر المقياس التقدمي في نظر السلطة الروسية، بالإضافة إلى العون الخارجي الذي جعل الروس يشعرون بان الحكومة الروسية تساهم في تطوير الدول المجاورة أكثر مما تساهم في تطوير روسيا من الداخل، وذلك يدفع الجمهور الروسي إلى مطالبة السلطة بالكف عن تحمل أعباء الدول الأخرى، ومعاملة أي دولة مجاورة كدولة أجنبية، حيث لجأت روسيا إلى إصلاح السياسات القائمة على رعاية مصالح الأفراد الخاصة، وتخطي الثغرات الدستورية، وهذا ما يدفعهم إلى البحث عن المصالح الذاتية دون مصلحة الدولة.

ب) القوة والهيمنة : روسيا تريد إثبات ذاتها إلى جانب الدول الغربية، كقوة موازية على الساحة الدولية، ولذلك فقد سلكت منهجا سياديا مستقلا، وبنفس الوقت من اجل المحافظة على علاقاتها مع الغرب، والتحديث الداخلي، وقد تنبي الرئيس السابق ديمتري ميدفيدف شعار الحرية والتغيير، خلال حملته الانتخابية منذ عام ذلك أن السنوات الأخيرة قد شهدت عدد معارض التعاون الروسي الأوروبي من الجانبين ، مما كان له آثار سلبية على العلاقات المتبادلة.

ثانيا : المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الروسية :

بعد تولي فلاديمير بوتين السلطة في روسيا في نيسان / ابريل 2000، اعتمد إستراتيجية تهدف لدعم السلطة المركزية للدولة، وتشديد قبضتها، على المؤسسات الاقتصادية والسياسية وتقوية قدراتها الإستراتيجية على المستوى الداخلي والخارجي وانعكس ذلك على السياسة الخارجية لروسيا، حينما أعلن بوتين أن سنوات الذل والمهانة قد ولت، وطالب الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية معاملة روسيا باحترام وكقوة لها مكانتها الدولية ودورها العالمي، واتجه لبناء علاقة مع الصين والهند، وما بناه في الشرق الأوسط وخاصة الدول النفطية.(الطحلاوي، 2014 : 3).

ومنذ مطلع 2006 تصاعدت حدة الجدل والتكهنات حول خلافة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، التي كانت مقررة في آذار مارس 2008، لكنه بادر لدحض تلك التكهنات ، ففي كانون أول / ديسمبر 2007 أعلن عن دعم ميدفيدف لخلافته قائلا : " أنا اعرفه لأكثر من سبعة عشر عاما، وقد عملت معه عن قرب كل هذه السنوات " ، ويعتبر ميديفيدف من الداعمين لليبرالية الاقتصادية ، وقد اشرف من خلال موقعه، كنائب رئيس الوزراء، على برامج الإصلاح في الصحة والإسكان، كما كان يرأس شركة الغاز العملاقة " جاز بروم" وقد أعلن انه في حال انتخابه رئيسيا ، فإنه سيضع القضايا الاجتماعية على قمة أولوياته.(الشيخ، 2000 : 144).

وفي الفترة من 2008 حتى 2012 أي بعد انتهاء ولايته الدستورية انتقل للعمل في منصب رئيس الوزراء، فيما تولي ديمتري مديفيدف منصب الرئاسة، وركز بوتين في هذه الفترة على المسائل الاقتصادية بالدرجة الأولى ، وعلى إصلاح الحكومة والمؤسسات المرتبطة بها، حيث تجاوزت البلاد الأزمة الاقتصادية في العام 2009/2008 وفي 2007 ألقى بوتين خطابا

في ميونخ للأمن خطابا، اظهر من خلال ذلك الخطاب تعديل نهجه السياسي، علما بأن ولايته الرئاسية الأولى قد انطلق من ضرورة وجود تحالف بين روسيا والغرب.

لكن جاء تعديل موقفه على خلفية التدخل الأمريكي في العراق والدعم الغربي لما عرف " الثورة البرتقالية" في أوكرانيا، والانتقادات التي وجهها الغرب بشان قضية خودرة كوفسكي والتطورات الأخرى في السياسة الداخلية لروسيا.(وزارة الخارجية الروسية، 2015 : 3).

وفي 8 آذار / مارس 2012 أعيد انتخاب فلاديمير بوتين رئيسا لجمهورية روسيا الاتحادية، وقد حصل على 64/72 من الأصوات، من أصل 880.6، حيث يشترط الدستور الروسي حصوله على أكثر من 50% للفوز بالانتخابات من المرحلة الأولى، وكان بوتين من أكثر شخصيات العالم تأثير عام 2013 وعام 2014 وعام 2015 على التولي، وقد تابع سياسته على المستوى الداخلي والخارجي، وتحسين علاقاته مع دول الشرق الأوسط، (صحيفة الرياض، 2014 : 1).

1) وكانت المحددات الخارجية لسياسة الخارجية الروسية على النحو التالي :

تحاول روسيا دائما الموازنة بين المحددات الداخلية والخارجية (الدولية) وبين الاعتبارات الداخلية والخارجية بما يتفق ومصالحتها الداخلية (المحلية)، لا يمكن فهم المحددات الخارجية لروسيا وخاصة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، فلا يمكن فهم تلك المحددات دون النظر إلى الدور التاريخي الذي تلعبه روسيا، سيما دور الاتحاد السوفياتي السابق الذي يعتبر دور ممهد لروسيا اليوم ومدخل لمعرفة الدور الراهن، حيث أن منطقة الشرق الأوسط، ارتبطت بمعاهدات ومواثيق مع الاتحاد السوفياتي السابق، ومع روسيا، حيث أن تلك العلاقات ما زالت مائلة إلى الآن،وما زالت روسيا تمسك بأوراق اللعب السياسية، من خلال علاقاتها المميزة والتاريخية مع الحدود العربية، مثل العراق، وسوريا وإيران ولبنان وفلسطين والجزائر.(سلامة، 2012 : 173).

بعد الاتحاد السوفياتي السابق الذي إنهاء عام 1990، شهدت السياسة الخارجية للدولة الروسية إعادة هيكلة وتطوير، حيث أصبحت تتميز بالواقعية ذلك أنها تبنت النظام الليبرالي الذي أخرجها من الاشتراكية إلى نظام السوق، وقد أصبحت بعد ذلك تقيس تحركاتها واتجاهاتها بحجم ما تملكه من قوة، وأصبحت تلك التحركات تحقق لروسيا مصالحها الإقليمية والدولية وتحقق الفوائد للدولة الروسية التي خرجت من عهد الاشتراكية إلى عهد جديد يتميز بالانفتاح.(fridman, 2007 : 1-2) .

وفي ظل المتغيرات الجيوبولتيكية في منطقة الشرق الأوسط، هناك محددات قانونية وسياسية تأخذها روسيا بعين الاعتبار في تعاطيها في مصالحها الشرق الأوسطية، مثل " الحرب على الإرهاب"والتسابق النووي، والصراع العربي الإسرائيلي، والصراع الدولي على النفط والغاز في المنطقة تنطلق تلك القضايا من سباقات غير محددة النتائج مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تحوز موقع الزعامة العالمية، على اعتبار أن لروسيا دورا لا يمكن تجاهله ، تطرأ لموقعها الجيوبولتيكي ومكانتها العالمية والاوراسية .(زيدان، 2013 : 215-2016).

ومن هنا يمكن حصر المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الروسية الآتي :

1- المحددات الدولية : حيث انه ومنذ سقوط الاتحاد السوفياتي ، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالانفراد بالنظام الدولي، السيطرة على العالم، وبدا حلف الأطلنطي (الناتو في التوسع والانتشار في العالم وبعد ذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية باحتلال أفغانستان عام 2001م، والعراق 2003 في محاولة منها لسيطرة على العالم، وبعد ذلك حاولت روسيا إنهاء السيطرة الأمريكية على العالم من خلال إقامة العديد من التحالفات مع الدول الكبرى في العالم مثل : الصين واليابان والهند وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية، لذلك تحول العالم من أحادي القطبية إلى عالم متعدد الأقطاب.(العوضي،

2016 : 6). وضمت المحدد الدولي لسياسة الخارجية الروسية، فإن روسيا تسعى التحقيق الأهداف التالية : (العوضي، 2016 : 6-7) :

أ) العمل على إنهك الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجيا عن طريق مزاحمتها في المنطقة ومن خلال استدراج الولايات المتحدة الأمريكية في مشاغبات على أكثر من سياحة والشرق الأوسط، وهذا نابع من إدراك القيادة السياسة الروسية حتى تستطيع روسيا معادلة القوة الاقتصادية العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية وإنهاكها شيئا فشيئا في محاولة من روسيا لرفض قوة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، والإصوار على إعادة ضرورة إعادة تشكيل ميزان القوة العالمي، وقد اتبعت روسيا وسيلة المشاغبة المستمرة والمنهكة للولايات المتحدة الأمريكية ومثال ذلك دور روسيا في سوريا، إذ أن روسيا تسعى إلى استغلال حالات الفشل الأمريكي في المنطقة وعلى رأسها تدخلها في العراق وسوريا والتقرب مع دولة المنطقة، وقد نجحت روسيا في ذلك إلى حد ما.

ب) العمل على ترتيب أهداف روسيا الاقتصادية والاستثمارية في منطقة الشرق الأوسط وخاصة دول الخليج العربي.

ج) انطلاق الرؤية الروسية من رؤية أمنية ترتكز على إبداء أهمية للقيمة الجغرافية والإستراتيجية كمنطقة الشرق الأوسط، إذ أن المنطقة إستراتيجية وفيها بتقرر التوازنات القوى الدولية وتمثل منصة ارتكاز ورافعة سياسية رأي دور محتمل لأية قوة أمريكية كانت أو روسية أو أوروبية ، علاوة على أن الشرق الأوسط يمثل حزاما غير محكم الأطراف يحيط بجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز اللتين تعتبرهما روسيا مجالا حيويا لها.

2- المحددات الإقليمية : بعد سقوط الاتحاد السوفياتي عام 1990، حاولت روسيا الهيمنة على الأقاليم المجاورة، وعملت على منع أي تدخلت خارجية في هذه المنطقة، وتعاملت معها على منطقة امن استراتيجي بالنسبة لها بدأت التعاون مع الهند والصين في مجالات الشراكة الاقتصادية، والعسكرية، وبالنسبة لازمة الرقم التي حاولت روسيا ضمها إليها حيث إليها حيث أعلن برلمان إلى زيادة العقوبات على روسيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.(العوضي، 2016 : 6).

لقد أدى انهيار الاتحاد السوفياتي وتدهور الأوضاع الداخلية في روسيا في ظل ولاية (يلتسين) إلى تردع الأهمية النسبة للوطن العربي في سلم الأولويات للسياسة الخارجية الروسية، واتجاهها نحو الغرب والولايات المتحدة الأمريكية بهدف الحصول على المساعدات اللازمة لإنجاح عملية الإصلاح الاقتصادي والانفتاح على الأسواق الخارجية، ومن تلك الأسواق كانت أسواق منطقة الشرق الأوسط، إلا أن الإحباط الناجم عن بدء المساعدات الغربية لروسيا أدى إلى اتجاه السياسة الخارجية الروسية نحو تفعيل دورها في الوطن العربي والتركيز على العلاقات الاقتصادية أكثر من العلاقات السياسية في ظل ولاية يلتسين 2000-2008 وفترة ديمتري مديفيدف 2008 -2012 والفترة الثانية لبوتين ومن 2012 حتى هذه اللحظة.(دبابنة، 2002 : 10).

المطلب الثاني

الأهداف والمحددات الداخلية لسياسة الخارجية الروسية

إن الدولة الروسية كانت وما زالت تعمل على التوازن بين المحددات المحلية الداخلية والدولية، وبين الاعتبارات الداخلية والخارجية، بل وتسعى لان توظف السياسة الخارجية بما يتفق مع أهدافها ومصالحها ومحدداتها الداخلية، وعند الحديث المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الروسية لا بد من الحديث عن الشرق الأوسط، وأهداف السياسة الخارجية الروسية فيها (مدوح، 2010 : 18).

وبعد تولي بوتين الحكم في الدولة الروسية من عام 2000 حتى 2008 ثم مجيء ديمتري مديفيدف عام 2008–2012 ثم تولي بوتيتن أخرى، كرس قدرا ملحوظا من اهتمامه لصياغة اتجاه جديد وقوى للسياسة الخارجية الروسية، تحاول استعادة 1990، مع أحداث بعض التغيرات الجوهرية بحيث تتفق مع الوضع الجديد، يمكنها من تحقيق طموحاتها في عصر العولمة وحرية الأسواق، ولهذا فقد اعتمدت روسيا الاتحادية في سياستها الخارجية عدة دوائر تعتمد على مراحل نموها ومدى استقرارها السياسي والاقتصادي.

يتناول هذا المطلب المحورين الآتيين :

أولا : الأهداف الداخلية للسياسة الخارجية الروسية.

ثانيا : المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الروسية.

أولا : الأهداف الداخلية للسياسة الخارجية الروسية

هناك عدة أهداف تسعى الدولة الروسية على المستوى الداخلي الروسي من اجل تعزيز السياسة الخارجية الروسية، وهي على النحو التالي : (عبد الحكيم، 2015 : 7-8) :

1) الواقعية في التفكير، وزيادة التعاون وتعزيز العلاقات بين المؤسسات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية والثقافية الروسية والداخلية وبين دول الكومنولث (الدولة المستقلة).

2) السعي إلى تعزيز النفوذ الروسي في الفضاء الروسي للاتحاد السوفياتي السابق الذي انهار سياسيا عام 1990.

3) تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول التابعة لروسيا، ذلك لان عدم الاستقرار في الدولة الروسية يؤدي إلى صراعات محلية.

4) تعزيز الديمقراطية في روسيا، حيث أن تعزيز الديمقراطية تعتبر من أهم الخطوات التي اتخذها فلاديمير بوتين على الجبهة الداخلية الروسية، في مواجهة القوى العالمية الكبرى الأخرى، والعمل على اندماج المؤسسات الروسية الداخلية سواء السياسية أم الاقتصادية مع مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى، ومنتدى آسيا باسفيك للتعاون الاقتصادية ورابطة الأمم الجنوب شرق آسيا، ومؤتمرات القمة الروسية مع الاتحاد الأوروبي.

5) ومن الأهداف الأخرى على المستوى الداخلي للسياسة الخارجية الرسمية:

أ) إعادة هيكلة السياسة الداخلية الروسية للتوازن مع السياسة الخارجية، بحيث تصبح أكثر واقعية، بحيث أصبحت تقيس تحركاتها واتجاهاتها بحجم ما تملكه من قوة، وبمقدار ما تحققه تلك التحركات والتوجهات من فائدة للمصالح الوطنية والقومية الروسية.(دياب، 2012 : 106).

ب) الحفاظ على الوضع الأمني والاستقرار الداخلي، وتعميق العلاقات مع دول الجوار في الفضاء السوفيتي السابق، وتطوير العلاقات بين المؤسسات الاقتصادية في روسيا بين دول كبرى كالصين والهند واليابان.(شلبي، 2009 : 256–257).

ج) تقوية الجيش الروسي ماديا ومعنويا، وتعزيز دوره في الحفاظ على الأمن الروسي، ولدوره التنموي والاقتصادي، وإمداده بالأسلحة والمعدات ودوره في الدفاع عن السياسات الداخلية والخارجية الروسية.

د) إرساء نظام اقتصادي وتجاري يقوم على التبادل التجاري لا سيما العسكري لا سيما مع الدول الحليفة والصديقة في منطقة الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية واسيا بما يساعد على إنعاش الاقتصاد الروسي ووضع إستراتيجية روسية تسعى من خلالها من الوصول إلى تلك المصالح وتحقيقها والحفاظ عليها، فلا تستطيع إنهاك قوة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط إن لم تكن الجبهة الداخلية الروسية قوية.(سلامة، 2012 : 173) ،

وقد لخص عبد العزيز مهدي الراوي أهداف السياسية الخارجية الروسية سواء على المستوى الخارجي بعد الحرب الباردة أم الداخلي على النحو التالي: (الراوي، 162 –163)

1) تجنب الحرب النووية ووضع التهديد بحرب عالمية جانبا.

2) بناء علاقات تحالف وتعاون بين الديمقراطيات الصناعية المتقدمة.

3) إنعاش الاقتصاد الروسي وتحسين مستوى معيشة و الشعب.

4) تعزيز الديمقراطية في روسيا.

5) السعي إلى تعزيز نفوذ روسيا في ضوء الفضاء السياسي للاتحاد السوفياتي السابق.

6) منع انتشار الصراعات السياسية والعسكرية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار في آسيا الوسطى.

ثانيا : المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الروسية

هناك مجموعة من المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الروسية، حيث أن روسيا كغيرها من الدول العظمى تعمل على التوازن بين المحددات المحلية الداخلية والدولية(الخارجية)، بما يتفق ومصالحها الداخلية التي تهدف من ورائها إلى إثبات الدولة الروسية على خارطة الدول العظمى وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق ومن المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الروسية ما يلي :

1) المحددات السياسية التي تتمثل في رؤية القيادة السياسة في تشكيل السياسة الخارجية؛ إذ أن الرئيس يمثل مركز الثقل في النظام السياسي، وهو الذي يحدد الخطوط العريضة واتجاهات السياسة الداخلية والخارجية في البلاد، وبالنسبة للحياة الحزبية لا توجد حياة حزبية في روسيا بشكل واضح، حيث أن حزب روسيا الموحدة (تأسس في عام 2001) هو المسيطر على كل شيء.(العوضي، 2016 : 6).

إن حزب روسيا الموحدة يعمل على برنامج يتطابق مع النهج الاستراتيجي الذي يمارسه الرئيس الروسي بوتين معيدا إلى الأذهان أن الرئيس اخطر لإخراج البلاد من الأزمة العميقة التي وقعت فيها بعد الإصلاحات الليبرالية في تسعينيات القرن الماضي وأزمة عام 1998م، ويهدف نهج الحزب إلى الحفاظ على حدوث الأراضي الروسية واستقلالها وتطويرها لتصبح دولة عظمى ذات سيادة، وكذلك ضمان رفاهية المواطنين وتحديث روسيا، ويتعهد الحزب بتوفير الحياة الكريمة والضمانات الاجتماعية للمواطنين، وبناء دولة مستقلة وعادلة للجميع، وتعزيز الأمن الاستقرار للحيلولة دون حدوث ثورات أو اضطرابات.(وزارة الخارجية الروسية، 2016 : 1-2).

اعتمد بوتين في قيادته لحزب روسيا الموحدة على سياسة الوسط التي تجمع بين اليمين واليسار، أما النظام السياسي فهو شبه رئاسي، فمنذ تولي بوتين السلطة في مطلع عام 2000م، وهو محور السياسة الروسية، حتى عندما فاز ديمتري ميديفيدف في انتخابات رئاسة 2008، بسبب ترشح حزب روسيا الموحدة ومساندة بوتين له، كان يسير على نهج فلاديمير بوتين حيث عمل بوتين خلال هذه الفترة رئيسا للوزراء، إلى أن عاد المنصب مرة أخرى لبوتين في انتخابات 2012م، (العوضي، 2016 : 6).

2) المحدد الاقتصادي : لقد عانت روسيا من سقوط الاتحاد السوفياتي السابق عام 1990م، حيث كثرت الديون والفقر والبطالة والعجز المالي في الموازنة الروسية، الأمر الذي جعل فلاديمير بوتين يتجه نحو الإصلاح الاقتصادي، والعلاقات الاقتصادية البلاد العربية وخاصة الدولة البترولية ، وعلى الرغم من الأهمية الإستراتيجية التي يكتسبها العالم العربي بالنسبة للمصالح الروسية، إلا أن آليات التعاون الاقتصادي تواجه أزمات جزئية تحول دون قدرتها على التطور والتوسع خاصة فيما يتعلق بإدارة العلاقة مع العرب وتعزيز الصلات بهم على نحو يقوي دائرة المصالح والمكاسب المشتركة.(مصدق، 2015 : 7).

يتجاوز بعض أنماط التفكير بشان روسيا الجانب العسكري إلى اعتبار روسيا شريكا اقتصاديا مهما، وسوق والمدة للاستثمار، وهو ما تظهر نوعية الاتفاقات التي أبرمت بين روسيا ودول الخليج العربي في عامي 2015-2016، ولكن العلاقات بين روسيا ودول المنطقة لا تسير بالوتيرة نفسها، بسبب الموقف الروسي من التدخل في سوريا.(سلامة، 2015 : 3-4).

وقد بدا بالإضافة إلى ذلك برنامج الإصلاح الاقتصادي والإداري حيث عمل على خفض الاعتماد على الواردات ، وبدا في زيادة إنتاجه الزراعي والصناعي، وتصدير الغاز والطاقة إلى

الـدول الأخـرى، وهـذا أدى إلــى زيــادة وحـل متوسـط الفـرد الروســي بالإضــافة زيــادة الرفاهيــة الاجتماعية للسكان.(العوضي، 2016 : 6).

3) المحدد العسكري :لقد كان للجيش الروسي دورا كبيرا في وصول إلى السلطة، ولكن عجز الرئيس على حل الأزمات التي يعرفها الجيش الروسي، ويعمل اللوبي العسكري علـى التـأثير علـى سياسـة مؤسـسة الحكـم (الكـرملين) مـن خـلال معظـم جنـرالات المؤسسة العسكرية باحيـاء الإمبراطوريـة الروسـية، حيث يركـز هـؤلاء مـع إعـادة بنـاء الجيش بصورة حديثة، (شيقتوسوقا، 2006 : 47).

وروسيا تحتل المركز الثاني عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية في الترسانة النووية، حيـث عمـل فلاديميـر بـوتين علـى تطـوير ترسـانتها النوويـة والمحافظـة عليهـا، ورفـع المـستوى المعنوي لأفراد القوات المسلحة الروسية من خلال تحسين وضـعهم المادي، علاوة على الاهتمام بالقدرات البرية والبحرية والجوية، وزيادة عدد الجيش الروسي.(العوضي، 2016 : 6).

المبحث الثاني

المكانة الاقتصادية والأمنية للشرق الأوسط في السياسة الخارجية الروسية

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق عام 1991، عانت روسيا تدهورا شديدا تمثل في ضعف اقتصادها واستثماراتها الداخلية، والذي انعكس سلبا على سياستها الخارجية ومكانتها بين الدول، وبعد تولي فلاديمير بوتين في نيسان / ابريل 2000، اعتمد إستراتيجية جديدة تهدف لدعم سلطة الدولة المركزية، وتشديد قبضتها على المؤسسات الاقتصادية والأمنية والسياسية وتقوية قدراتها الإستراتيجية والأمنية، وقد قام بوتين بتطوير علاقاته في المجالات كافة مع البلاد العربية، وظهر الدور الروسي واضحا في كافة المواقف والقضايا الدولية والإقليمية وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط، حتى أصبحت تتدخل في السياسة الإقليمية للمنطقة من خلال أدواتها السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى الأداة العسكرية وبدأت المنطقة تشكل القاعدة التي ستنطلق منها قواعد النظام العالمي الجديد وفق مصالح الدول الكبرى.(مركز روابط للبحوث والدراسات، 2015 : 1-2).

يتناول هذا المبحث المطلبين الآتين :

المطلب الأول : المكانة الاقتصادية للشرق الأوسط في السياسة الخارجية الروسية.

المطلب الثاني : المكانة الأمنية للشرق الأوسط في السياسة الخارجية الروسية.

المطلب الأول

المكانة الاقتصادية للشرق الأوسط في السياسة الخارجية الروسية

إن السياسة الخارجية الروسية، وان ارتبطت بالعوامل الموضوعية لأي دولة، والمتمثلة في الحفاظ على المصالح أو البحث عن مصالح جديدة، إلا أن هناك ما يميز السياسة الروسية دوما، وهو العامل الأساسي في تحديد اتجاهات سياستها الخارجية، المرتبط بالطبيعة الجيوسياسية للدولة.(سلامة، 2012 : 3).

التوجه الروسي للشرق الأوسط لا يخرج عن سياق الدور الجيوسياسي والاقتصادي، فمع انهيار الاتحاد السوفياتي بدا التيار التغريبي مسيطرا على إدارة دفة السياسة الخارجية الروسية، بحيث سعى إلى علاقات شراكة إستراتيجية مع الغرب، وكذلك علاقات ندية مع دول الكومنولث، التي تعد من إحدى أهم المصالح الحيوية لروسيا، وكذلك على المستوى الداخلي، سعت النخبة التغريبيه، والتي تسمى أيضا بالبطرسيين نسبة إلى (بطرس الأكبر)، الذي يعد أبو التغريب الروسي، حيث سعى في القرن السادس عشر إلى تحويل روسيا إلى دولة ذات طراز غربي إلى إحداث تحولات في روسيا نحو السوق المفتوحة والخصخصة، وفق ما عرف بعلاج الصدمة، أي التحويل المباشر.(الشيشاني، 2005 : 2).

يتناول هذا المطلب المحورين الآتيين:

أولا : العلاقات الاقتصادية الروسية الشرق أوسطية من 1990–2000

ثانيا : العلاقات الاقتصادية الروسية الشرق أوسطية من 2000–2010.

أولا : العلاقات الاقتصادية الروسية الشرق أوسطية من 1990–2000

إن التحولات الجذرية في الوطن العربي (الشرق الأوسط) أفضت إلى واقع بنيوي لما بعد الحرب الباردة، يؤثر في صوغ سياسة خارجية روسية تبقى رهينة العلاقات الروسية الأمريكية وقدرات القوة الشاملة الروسية القومية، خصوصا الاقتصادية .(نعمة، 2016 : 74).

وفي عهد الرئيس الروسي الأسبق يلتسين، سادت سياسة خارجية روسية مرتبكة، إذ انصرف الروس إلى ترتيب علاقاتهم الثنائية بالولايات المتحدة الأمريكية والغرب بسبب ضعفهم الاقتصادي والمنظمة الفكرية للمدرسة الأطلسية، ويأتي الموقف الروسي من أزمة الخليج العربي في الإطار نفسه، إذ لم تقف موسكو في طريق السياسة الأمريكية في المشكلة العراقية، ولم تعترض على حصار العراق بل اكتفت بخطاب سياسي بدفع الحصار لا أكثر، علما بأنه كان لها مصالح اقتصادية متجذرة في العراق. (نعمة، 2016 : 75–76).

كانت تعمل روسيا على استدراج الولايات المتحدة الأمريكية في مشاغبات في الشرق الأوسط خاصة، عدا الساحات الأخرى، حيث أن تلك السياسة نابعة من إدراك القيادة الروسية انه حينما يأتي الوقت لإعادة حساب الموازين العالمية، على الرغم من معرفة روسيا التامة بأنها لا تستطيع معادلة القوة الاقتصادية أو العسكرية الأمريكية في أي وقت قريب شاءت . فإنه يمكنها حينئذ رفض بقائها كقوة عالمية من الفئة الثانية، والاصرار على ضرورة إعادة تشكيل ميزان الوقة العالمية إحدى وسائلها إلى ذلك هي تلك المشاغبة المستمرة والمنهكة للولايات المتحدة الأمريكية ، والهدف هذا إنهائها اقتصاديا وعسكريا .(مريم، 2014 : 33).

لقد جمعت السياسة الخارجية الروسية اتجاه منطقة الشرق الأوسط من الناحية الاقتصادية خلال فترة الرئيس الروسي يلتسين بين السياسة التقليدية للاتحاد السوفياتي التي رأت في المنطقة ساحة مواجهة مع الكتلة الغربية، بين السياسة المعاكسة لها التي اتبعها الرئيس الروسي يلتسين ،

والتي وضعت العلاقات الاقتصادية في المقام الأول قبل حسابات الجغرافيا السياسية.(شوملين، 2016 : 1).

وحينما اختبر بوريس يلتسين أول رئيس ديمقراطي لروسيا، كانت سوريا قد تراجعت عن موقفها القوي كقوة عالمية عظمى، وأصبحت الدولة التي تسودها الفوضى والضعف السياسي والعسكري والاقتصادي، ومن ثم كان تركيز يلتسين في اهتماماته على معالجة الاضطراب السياسي والاقتصادي الداخلي، بالإضافة إلى التعامل مع الحكومة الضعيفة والمفككة، فضلا عن الحرب مع جمهورية الشيشان الانفصالية، وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية ركزت روسيا علاقاتها بشكل رئيس مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والبلدان التي نشأت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.(Rumer, 2000 : 1-2) .

وخلال فترة حكم الرئيس بوريس يلتسين من 1991 حتى 2000، حفظت روسيا حضورها في الشرق الأوسط، باستثناء تركيا وإيران، حيث كان يلتسين عديم الفائدة في الشرق الأوسط، بل كان بصفة عامة مؤيدا لأمريكا هناك، ومتبنيا لنهج براغماتي مدفوعا بالاعتبارات المحلية الروسية الداخليةوهذا بالإضافة إلى تأثير المشاكل الداخلية في روسيا على قرارات الكرملين بعدم تبني صيغة واحدة تجاه السياسة في الشرق الأوسط ، وما أن دخلت روسيا فترة الانفتاح السياسي والاقتصادي ، حتى عانى يلتسين من تدهور صحته البدنية وضعفه السياسي كذلك.(Freedman, 119 : 371) .

وبدلا من التحول نحو الديمقراطية ، سقطت روسيا في مستنقع حالة من الفوضى العميقة الذي تمثلت معالمه في التضخم والفساد والحرب في الشيشان، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وما ترافق معها من إحياء سياسة القوة الشخصية. (shertsova and karamer, 2012 : 2) .

ونتيجة لذلك، قاد التضارب بين المصالح والتنافس فيما بينها روسيا إلى تحرير دورها في الشرق الأوسط خلال فترتي حكم يلتيس.(Rumer, 2000 : 2).

والجدير بالذكر هنا، أن في الفترة التي امتدت بين عامي 1996 و1998 عمل المستعرب ومدير جهاز الاستخبارات السابق، يضغيني بريماكوف وزير للخارجية، حيث اخذ هذا الوزير موقفا أكثر صرامة ضد الغرب من مؤيدي يلتسين، وفي أيلول /سبتمبر /1998م، مع اقتراب نهاية ولاية يلتسين تم تعيين بريماكوف رئيسا للوزراء استجابة لضغوط برلمانية مورست على يلتسين ، ووصولا إلى العام 2000، حيث تولى فلاديمير بوتين رئاسة روسيا، ليرثها في ضعف اشد من ذي قبل من جراء تطورات العقد السابق، المواطنون الروس الذين امنوا بآفاق الديمقراطية في بداية التسعينات من القرن الماضي، كانوا مستاءين ويبحثون عن الاستقرار قبل أي شيء، وقد مهد بوتين أيضا الرفاه الاقتصادي من خلال علاقاته مع الشرق الأوسط.(Hoffman, 1998 : 2-3) .

في 9/ آب أغسطس 1999 استقال بوريس يلتسين من رئاسة روسيا ليتم تعيين ضابط المخابرات فلاديمير بوتين رئيس للوزراء ويشغل منصب القائم بأعمال الرئيس الروسي في انتظار إجراء الانتخابات الروسية في 26آذار مارس 2000، حيث فاز بها بوتين الذي كانت منطقة الشرق الأوسط من ضمن حساباته الاقتصادية والسياسية ، إذ انه وطد علاقته مع دول الخليج العربي اقتصاديا وسياسيا.(The internation Erisesgeiuh , 2012 : 220).

وبهذا فإن روسيا كانت علاقاتها الاقتصادية مع الشرق الأوسط وخاصة البلدان العربية في عهد بوريس يلتسين كانت علاقات سطحية من الناحية الاقتصادية حيث أن يلتسين عمل على تحسن علاقاته مع بلدان الشرق الأوسط وخاصة الدول العربية ولكن ليس بنفس الدرجة التي عمل فلاديمير بوتين في الفترة من 2000–2016.

ثانيا : العلاقات الاقتصادية الروسية الشرق أوسطية من 2000-2010

روسيا (روسيا الاتحادية) دولة تحتضن الكثير من الشعوب والقوميات وتعتمد النظام الفيدرالي وهي جمهورية رئاسية، تحتل روسيا المرتبة الأولى بين بلدان العالم من حيث المساحة التي تبلغ 17 مليونا و75 ألف كيلو مترا مربع، وتحتل المرتبة السابعة في عدد السكان نحو 141 مليون نسمة (في أغسطس عام 2007) يعيش 11 مليونا منهم في العاصمة موسكو، وتتكون روسيا الاتحادية من 84 عضوا، أو وحدة إدارية فيدرالية أساسية، وهي 21 جمهورية و9 القاليم و46 مقاطعة 6 مناطق حكم ذاتي (الواحدة منها مقاطعة و5 دوائر) ومدينتان فيدراليتان (موسكو وسانت بطرسبورغ) وسوف ينخفض عدد الوحدات الإدارية الفيدرالية الأساسية إلى اقل من 80عضوا قريبا بعد إتمام إجراءات دمج عدة وحدات في أقاليم ومقاطعات موسعة، وتحضن روسيا الكثير من الطوائف الدينية وتعد الطائفة المسيحية الأرثوذكسية والإسلام واليهودية والبوذية والكاثوليكية طوائف رئيسية، ووفقا للدستور الصادر في عام 1993، تعتبر روسيا دولة يرأسها منتخب وأعيد انتخاب فلاديمير بوتين رئيسا للدولة في 14 مارس 2004، وحاز بوتين في تلاك الانتخابات وتعد الحكومة الفيدرالية أعلى سلطة تنفيذية في الدولة.(وزارة التنمية الاقتصادية والتجارة،2007 : 1).

وتعتبر الجمعية الفيدرالية (البرلمان) أعلى سلطة تمثيلية وتشريعية في الدولة، ويتكون البرلمان من مجلسين :

المجلس الأعلى، مجلس الفيدرالية (مجلس الشيوخ) والمجلس الأسفل : مجلس الدوما (مجلس النواب). ويضم مجلس الفيدرالية في عضويته 176 شخصا يمثلون جميع الوحدات الإدارية الفيدرالية الأساسية بواقع ممثلاين عن كل وحدة(احدهما يمثل السلطة التشريعية المحلية وثانيهما يمثلا السلطة التنفيذية المحلية) ويتكون مجلس الدوما الذي ينتخب لمدة 4 سنوات من

450 نائبا ، لقد تم انتخاب مجلس الدوما الحالي في سجل الناتج المحلي الإجمالي الروسي نموا قدره 6.7% مقارنة بعام 2005 وبلغ 26.781 تريليون روبل (أكثر من تريليون دولار) (مجلس الدوما الروسي، 2007 : 2) .

وذكر وزير التنمية الاقتصادية والتجارة جيرمان غريف أن تسارع وتيرة التنمية الاقتصادية في روسيا في عام 2006 تحقق بفضل ارتفاع الطلب الداخلي الاستهلاكي والاستثماري على خلفية ارتفاع المداخيل الفعلية للمواطنين، وتعكس التصنيفات الائتمانية ارتفاع جاذبية الاقتصاد الروسي، ومنحت اثنتان من اكبر ثلاث وكالات تصنيف ائتماني عالمية، ازداد حجم الإنتاج الصناعي في روسيا في عام 2006 بنسبة .(غريف، 2007 : 1) .

واحتلت التجارة وبناء المساكن موقع الصدارة بين قطاعات الاقتصاد الروسي من حيث النمو (13% وحوالي 20% على التوالي)، وبالاستفادة من تقلبات الأسعار الجيدة في الأسواق العالمية صعد معظم قطاعات الخامات وتأثر النمو الميتالورجيا (نسبة 8.5%) وإنتاج فحم الكوك ومشتقات النفط(6.1%) وإنتاج المصنوعات المطاطية والبلاستيك (11.7%) وساعد على الارتقاء بوتائر النمو في إنتاج الجلود والمصنوعات الجلدية والأحذية (بنسبة 16.7%) ومنتجات النسيج والخياطة (7.3%) الطلب الاستهلاكي العالي بالتوافق مع تحسن التنظيم الجمركي لعمليات استيراد سلع الصناعة الخفيفة، كما ساعد تحسن قادة الخامات على تصاعد وتائر نمو إنتاج المواد الغذائية (5.4%) (وزارة الاقتصاد الروسي، 2007 : 1-2).

أعلن البنك المركزي الروسي أن حجم التبادل التجاري الخارجي لروسيا الاتحادية في عام 2006 ارتفع بنسبة 27% وبلغ 468.388 مليار دولار، وازداد حجم الصادرات نسبة 25% وبلغ 304.521 مليار دولار مقابل 163.867 مليار دولار للواردات التي ارتفعت بدورها بنسبة 30.8%، وازداد فائض الميزان التجاري الخارجي لروسيا الاتحادية في عام 2006 بنسبة

18.9% مقارنـة بمؤشـر عـام 2005، وبلـغ 140.655 مليـار دولار (البنـك المركـزي الروســي، 2006 : 1).

وتشير مصاحة الجمارك الفدرالية إلى أن الاتحاد الأوروبي يبقى اكبر شريك اقتصادي لروسيا إذ كانت حصته في عام 2006 تشكل نسبة 53.2% من حجم تبادل روسيا التجاري الخارجي، وشغلت ألمانيا مركز اكبر شريك تجاري لروسيا بين بلدان العالم الأخرى في الفترة من أوائل ولغاية أواخر نوفمبر 2006 حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينهما وبين روسيا في تلك الفترة 38.1 مليار دولار (بلغت النمو 28.6%) .

وجاءت هولندا بالمركز الثاني 35.5 مليار دولار (46.9%) ، ومن ثم ايطاليا 27.9 مليار دولار (34.14%) والصين 25.5 مليار دولار (44.9%) وتركيا 15.1 مليار دولار (35%) وبولندا 13.4 مليار دولار (13.4%) والولايات المتحدة الأمريكية 13.2مليار دولار (34.6%).

ووصل فائض الميزانية الفيدرالية الروسية في عام 2006 إلى تريليون و999 وروبل، وتشير التقديرات الأولية إلى وصول إيرادات الميزانية للعام الماضي إلى 6 تريليونات و267 مليار روبل مقابل 4 تريليونات و277 مليار روبل للفقات، وأمنت مصلحة الضرائب للميزانية الفيدرالية في العام الماضي تريليون و999 مليار روبل، كما حولت هيئة الجمارك تريليون و864 مليار روبل.

واحتلت روسيا المرتبة الثالثة في العالم من حيث حجم احتياطي الذهب والعملات الصعبة بعد اليابان والصين، إذ بلغ احتياطي روسيا من الذهب والعملات الصعبة في أواخر ديسمبر 2006 حوالي 303 مليارات دولار.

وذكر محافظ البنك المركزي الروسي سيرغي ايغناتيف أن البنك أقام بتنويع احتياطي البلاد من العملات الصعبة حيث بلغت حصة الدولار الأمريكي نحو 50% في حين وصلت حصة اليورو إلى 40%. وأضاف أن الجنيه الإسترليني يشكل أساس 10% المتبقية بالإضافة إلى القليل من الين الياباني، وازداد حجم صندوق الاستقرار لروسيا الاتحادية في عام 2006 بمقدار تريليون و109.886 مليار روبل، وبلغ نحو 2.347 تريليون روبل، أي ما يعادل 89.13 مليار دولار، وتقلصت ديون روسيا الخارجية في الفترة يوليو (تموز) سبتمبر (أيلول) من عام 2006 بنسبة 31.3% مشكلة في 1 أكتوبر (تشرين الأول) مبلغ 50.1 مليار دولار مقابل 72.9 مليار دولار في 1يوليو . وارتب انخفاض مبلغ الديون الخارجية بصورة أساسية بتقلص الديون أمام البلدان أعضاء نادي باريس إذ شكلت هذه الديون في 1 أكتوبر مبلغ 1.9 مليار دولار مقابل 24.3 مليار دولار في 1 يوليو وبلغ معدل التضخم في روسيا في العام الماضي 9% مقابل 10.9% في عام 2005، وازدادت المداخيل الفعلية للمواطنين الروس في عام 2006 بنسبة 10 %، وارتفعت المرتبات الشهرية الفعلية للمواطنين بنسبة 13.3%، وبلغ متوسط الراتب الشهري في روسيا العام الماضي 10736 روبلا (أكثر من 400 دولار بقليل)، ويزيد هذا المؤشر بنسبة 24.5% قياسا إلى متوسط المرتب الشهري في عام 2005، وبلغت ودائع الأفراد المصرفية بحلول الأول من شهر يونيو 2006 أكثر من 3 تريليونات روبل مقابل 2.75 تريليون روبل في الأول من شهر يناير 2006. ووصلت نسبة الودائع بالعملة الأجنبية الصعبة من مجمل ودائع الأفراد في شهر يوليو 2006 إلى 629.3 مليار روبل مقابل 2.39 تريليون روبل بالعملة الوطنية ويبلغ عدد السكان القادرين على العمل في روسيا 74.8 مليون شخص أي ما يعادل 52% من مجموع السكان.(وزارة التنمية والاقتصادية والتجارة، 2006 : 2-3).

واحتلت روسيا المرتبة الثالثة في العالم من حيث حجم احتياطي الذهب والعملات الصعبة بعد الصين واليابان، وأعلن البنك المركزي الروسي أن احتياطي البلاد من الذهب والعملات الصعبة وصل في شهر يوليو إلى 417 مليار دولار، وبلغت حصة الذهب في احتياطي روسيا حوالي 9مليارات دولار، وزاد الاحتياطي خلال النصف الأول من السنة الجارية بنسبة 37%.

وأكد نائب مدير الهيئة الفيدرالية الروسية للعمل يوري غيرتسي أن روسيا لا تعاني من وجود مشكلة بطالة حادة، وأوضح أن ثلث العاطلين عن العمل في روسيا أي حوالي 6.9% من عدد السكان الفاعلين اقتصاديا (حسب آخر دراسة أجريت في شهر مايو 2007ز(غيرتسي، 2007 : 1).

كانت المصالح الاقتصادية هي المحرك الأساسي للسياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط فمصالح روسيا في كلا من العراق وإيران جعلها تحتفظ بعلاقات قوية مع العراق لاحتياجاته المستقبلية التسلحية، فالعلاقات الاقتصادية بين روسيا والعراق على سبيل المثال تعتبر أنموذجا وكذلك مع إيران.(السلطان، 2001 : 15).

يزيد من أهمية منطقة الشرق الأوسط ككل بالنسبة لروسيا وخصوصا(العراق وسوريا) كون هذه المنطقة (العربية) محاذاة جغرافيا لإفريقيا وتداخلها السياسي الاستراتيجي مع هذه الأخيرة التي لها أهمية اقتصادية وسياسية وإستراتيجية كبيرة لاحتوائها على البلاتين واليورانيوم والذهب والمنجنيز والكروم والاسبستوس، ولروسيا في العراق بالذات المصالح الاقتصادية التالية خلال الفترة (2000-2010) : (السلطان، 2001 : 26)

- نتيجة الأزمة الاقتصادية التي مرت بها روسيا والصعوبات المالية الحاجة للدعم الحصول على العملات الصعبة فهي ترى العراق المنطقة المناسبة لذلك خاصة بعد أن فقدت أسواقها في دول أوروبا الشرقية.

- الأزمة الاقتصادية التي مر بها العراق خلال الفترة 2000–2010، وإعادة بناء ما دمرته الحرب، فقد حصلت على جزء من عقود وإعادة البناء.
- العقود والامتيازات الخاصة بالطاقة العراقية واستخراجها والتي تقدر قيمتها بعشرين مليار دولار يتم تنفيذه بعد رفع الحظر مباشرة.
- الطمع في تسديد العراق لمديونيته لموسكو والمقدر (10) مليار دولار خلال سنوات قليلة بعد رفع الحظر الاقتصادي عند العراق عام 2003
- حصولها على ما يقرب من 25% من النفط العراقي المسموح له بالتصدير وفقا للقرار الصادر عن الأمم المتحدة رقم (986) والنفط مقابل الغذاء.

لقد ساعد روسيا في الفترة من 2000–2011 مجموعة من المتغيرات خلال هذه الفترة التي باتت تشهدها المنطقة منذ الحرب على العراق 2003، حينها بدأت تشكل القاعدة التي ستنطلق منها لتحقيق مصالحها الاقتصادية، حيث اخذ الرئيس بوتين يتحرك خلال هذه الفترة وخاصة بعد عام 2003 من خلال العديد من الزيارات إلى الدول العربية، حيث كانت تعمل من اجل شراكة إستراتيجية اقتصادية وتقنية تتمكن من عائد اقتصادي مباشر لروسيا، ولذلك كانت المصالح الروسية ترتبط بالدول ذات القطاعات النفطية للتركيز على مصادر الطاقة، ومن خلال التعاون التقني المجالات الصناعية، حتى أصبح قطاع الطاقة هو جوهر الشراكة العربية الروسية، وذلك من خلال حد أدنى لأسعار النفط، واستقرار الأسواق النفطية، إضافة إلى السعي إلى الاستثمار في قطاعات النفط في الدول العربية من خلال المشاركة في عمليات البحث والتنقيب وتطوير الإنتاج لما تمتلكه روسيا من التكنولوجيا والخبرة اللازمة في مجال الكشف والتنقيب عن البترول.(مركز الروابط للبحوث والدراسات، 2015 : 3–4).

وتعتبر روسيا من اكبر منتجي البتروكيماويات في العالم من خلال 15 شركة كبرى تنشر فروعها حول العالم، وتعد الشركات الروسية، خاصة (Look oil) لوك أويل " غاز بروم" من كبرى الشركات العالمية العاملة في مجال الطاقة، وهو ما بدأته بالفعل روسيا مع العديد من الدول العربية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية ، ومصر، والجزائر، والسودان، وسوريا، وليبيا، ومن جهة أخرى تبقى المنطقة العربية تمثل سوقا استيعابية كبيرة للصادرات الروسية من السلع الإستراتيجية مثل الآلات والمعدات والأجهزة والشاحنات والحبوب.(مركز الروابط للبحوث والدراسات، 2015 : 4).

إن السياسة الروسية في المجال الاقتصادي في عهد الرئيس بوريس يلتسين قد شهدت نشاطا، ولكنه كان نشاط ضيقا، ولكن في فترة الرئيس فلاديمير بوتين كان العلاقات الاقتصادية الروسية مع منطقة الشرق الأوسط وخاصة البلدان الغربية في عهد الرئيس ميديفدف على تقوية الوضع الاقتصادي نتيجة اعتماده على تقوية رأس المال للدولة وزيادة دورها في العملية الاقتصادية ولعب دور مباشر في العملية الإنتاجية.(السرحان، 2011 : 286-287).

ومما سبق ، فإنني أرى أن الدور الروسي الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط قد تنامة في عهد الرئيس الروسي بوتين أكثر منه في عهد الرئيس بوريس يلتسين، وكذالك فقد تنامي في عهد الرئيس ميديفديف التي امتدت فترته الرئاسية من (2008-2012) حيث كان الرئيس بوتين التي أعقبت ميديفيدف، من 2012-2016، حيث سعت الدول الروسية لعالم متعدد الأقطاب، يستند إلى مقومات قوة حقيقية حيث انتعشت القوة الاقتصادية الروسية، انعكس ذلك بشكل واضح على دورها السياسي الداخلي ودورها الدبلوماسي الخارجي في حل معضلات الشرق الأوسط خاصة وإنهاء مرحلة الهيمنة الأمريكية الأحادية.

المطلب الثاني

المكانة الأمنية للشرق الأوسط في السياسة الخارجية الروسية

تركز روسيا على الجوانب الأمنية والعسكرية وتوليهما أهمية كبيرة بعد الجانب الاقتصادي، حيث أن ذلك يرجع إلى طبيعة المكونات الداخلية الروسية التي تجعل منها دولة سرية التأثير بما يحدث في حدودها القريبة، لذا فإن روسيا تسعى إلى ضمان امن هذه المناطق بتوسيع دوائرها الأمنية، وبتوطيد علاقاتها بدول الشرق الأوسط ، وخاصة الدول العربية.(قحطان، 2014 : 195).

وتخشى روسيا على مصالحها الاقتصادية والاستثمارية والقومية في منطقة الشرق الأوسط من حرب عالمية (كونية) مع الغرب، إذ أن بعض الدول الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط تسعى إلى إضعاف الدور الروسي في المنطقة، لتحل محلها كقوة إقليمية، الأمر الذي جعل الدولة الروسية الناشئة تنظر إلى الأمر الأمني كمعضلة بأنها ذات طبيعة أمنية، فضلا عن تزايد المخاوف الروسية من تفاقم الأحداث العسكرية والسياسية في بحر قزوين، واسيا الوسطى والقوقاز، بخاصة في ظل تنامي الحركات الإسلامية الجهادية والمتطرفة كما في الشيشان.(حارث، 2014، 195).

وفي فترة الرئيس بوتين من 2000–2008، مديفيدف من 2008–2012، وكذلك الفترة الثانية لبوتين من 2012–2016، حيث السياسة الروسية تتجه إلى الحفاظ على ما تم انجازه والنهج الذي أسسته الدولة الروسية على صعيد السياستين الداخلية والخارجية في المجالات الأمنية والقومية والعسكرية والسياسية.(Dannreuther, 2012 : 2).

يتناول هذا المطلب المحورين الآتيين:

أولا : السياسة الدفاعية الروسية في بداية حكم الرئيس فلاديمير بوتين 2000م.

ثانيا : مرحلة التعاون العسكري والأمني في الشرق الأوسط 1989–2000م.

أولا : السياسة الدفاعية والأمنية الروسية في بداية حكم الرئيس فلاديمير بوتين :

في 24 يناير سنة 200، صدرت وثيقة موقعة من الرئيس الجديد (فلاديمير بوتين) تتضمن مفهوم الأمن القومي في روسيا الاتحادية، من خلال منظومة متكاملة، لضمان الأمن المجتمع والدولة ضد المخاطر الداخلية في ظل التأكيد على أن روسيا واحدة من الدول الكبرى التي لها تاريخ عريق وتقاليد ثقافية غنية، وأنها تملك مواقع أوروبية آسيوية مهمة، ذات قدرات علمية وتقنية وقدرات عسكرية كبيرة، ومن ثم فهي ستواصل دورها في السياسة الدولية رغم مشكلاتها الداخلية.

ولقد أشارت الوثيقة إلى التهديدات والخاطر التي تواجه الأمن القومي الروسي وتتمل في الآتي : (وثيقة الأمن القومي الروسي 2000: 21) :

- محاولة بعض الدول والمنظمات الدولية في التقليل من آليات الأمن الدولي كالأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي.
- محاولات السعي لإضعاف روسيا سياسيا، واقتصاديا، وعسكريا، ودورها في العالم.
- تقوية الأحلاف العسكرية، السياسية، وتوسيع حلف الناتو شرقا.
- إقامة قواعد عسكرية على حدود روسيا.
- نشر أسلحة الإبادة ومنصات إطلاقها.
- إضعاف التعاون بين روسيا ورابطة الكومنولث للدول المستقلة والدور التكاملي مع هذه البلدان.
- نشوب نزعات عسكرية في المناطق القريبة من الحدود الروسية وحدود الرابطة.
- الأطماع الأجنبية في الأراضي الروسية.

- إضعاف روسيا دوليا، بوصفها مركزا دوليا مؤثرا، في عالم متعدد الأقطاب والقوميات وإضعاف دورها في أوروبا، والشرق الأوسط والقوقاز، واسيا الوسطى، والبلدان المطلاة على المحيط الهادي.
- إثارة الإرهاب ضد روسيا وتشجيعه من الخارج لزعزعة الاستقرار فيها.
- إضعاف روسيا في مجال المعلوماتية، ومحاولة عزلها عن هذا السوق.
- نزوع حلف الناتو، إلى استخدام القوة، في مواجهة قرارات مجلس الأمن الدولي، والإخلال بالوضع الاستراتيجي الدولي كله.
- محاولات البعض إنتاج أجيال جديدة من أسلحة الدمار الشامل، وسباق التسلح الجديد.
- تنشيط الأعمال التجسسية على الحدود الروسية.
- الضغوط العالمية على روسيا، لإضعاف المجتمع الصناعي العسكري.
- التوغل الأيديولوجي والديني، التبشيري، والثقافي، والإعلامي، والروحي الغريب، على روسيا وإفساد التقاليد الروسية العريقة.
- أخطار البيئة وزيادتها وتلوثيها المستمر.
- تعميق الأزمة في مجالات الكهرباء، والوقود، وإعاقة تطويرها.

وقد عالجت الوثيقة البنود الثمانية عشرة السابقة، من خلال الاستعداد لاكتشاف المخاطر الداخلية والخارجية، وتقوية الاقتصاد الروسي، من خلال خطط متكاملة، مع اتخاذ خط سياسي وعلاقات متوازنة ومتناسقة ، مع العالم الخارجي خاصة الدول الكبرى، مع تحقيق السياسة العسكرية والدبلوماسية، طبقا لمجموعة من الإجراءات هي :

- إقرار وتأكيد دور الأمم المتحدة.

- ضمان الظروف الطبيعية والمناخ الملائم للتطوير الاقتصادي الاجتماعي.
- حماية حقوق المواطنين الروس في التجارة.
- تطوير التعاون مع رابطة الكومنولث للدول المستقلة.
- مشاركة روسيا الكاملة في المؤسسات الاقتصادية الدولية والإقليمية.
- المساعدة في حل النزاعات الإقليمية بما في ذلك الاشتراك في قوات حفظ السلام.
- تنفيذ الالتزامات الدولية من جميع الأطراف.
- إشاعة الاستقرار في العالم.
- تنشيط الرقابة على أسلحة الإبادة.
- إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.
- إيجاد الظروف الملائمة، لدرء الخطر الخارجي عن روسيا في القرن الحادي والعشرين وخلق وسائل الدفاع الفعالة لحماية امن روسيا.
- حل النزاعات الإقليمية بوسائل سلمية ودبلوماسية.
- تدعيم القوات المسلحة الروسية، التي تلعب الدور الأساسي في حماية امن روسيا.

تقوية قوات الدرع الروسية، على مختلف المستويات، بما في ذلك النووية، ضد أي دولة معتدية أو حلف من الأحلاف، أو ضد أي هجوم جوي، وردع الحروب المحلية، مع الاستعداد الاستراتيجي لتوسيع المهام طبقا للظروف، كل ذلك من خلال التعاون مع الدول رابطة كومنولث الدول المستقلة.

وبنظرة تحليلية لوثيقة الأمن القومي الروسي، نجد أن الوثيقة صدرت بعد عدة أيام من تكليف الرئيس يلتسين لبوتين بمهام رئاسة الدولة، لإعادة صياغة نظرية الأمن القومي الروسي، التي عبرت عن رفضها للإستراتيجية الأمريكية للسيطرة العالمية، وتوسع حلف الناتو شرقا، وعزم

موسكو عن الدفاع عن مكانتها الدولية، ومقاومة المحاولات الأمريكية لإضعافها وعزلتها ،كما احتوت الوثيقة على التهديدات والمخاطر المختلفة التي تجابه روسيا من النواحي السياسية، والاقتصادية والعسكرية، إضافة للتواصي الاجتماعية، والثقافية بصورة أيضا إستراتيجية للتغلب على هذه التهديدات بأسلوب حاسم، على غرار تأكيد الوثيقة على المفهوم الواضح للاستخدام النووي المبكر في حالة تهديد الأمن القومي الروسي كإشارة لإظهار القوة والردع. (ساعاتي، 1993 : 22).

لقد كان أول ما بدا به بوتين رئاسته، هو حصوله على تصديق الدوما على معاهدة (سولت 2) الخاصة بخفض الأسلحة النووية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية ، كما صدق الدوما، بعد أسبوع واحد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وخلال مؤتمر القمة الروسي الأمريكي الذي انعقد يومي 4-5 يونيو كان أهم الموضوعات التي بحثت هو المشروع الأمريكية لنظام الدفاع ضد الصواريخ، والذي رفضه الاتحاد الروسي، ولم يقره حلفاء أمريكا في أوروبا، إضافة للصين، وعشية انعقاد مؤتمر القمة اقترح بوتين بناء نظام دفاعي مشترك، مع الولايات المتحدة الأمريكية لحماية الدولتين من أي هجوم محتمل بأسلحة الدمار الشامل.(مكنمارا، 1971 : 37) .

لقد وضح التوجه الأمريكي بهذا الشأن قبل زيارة الرئيس الأمريكي بيل كيلنتون لروسيا الاتحادية، فقد صرح بأنه سوف يبحث الاقتراح الروسي البديل لمنظومة الدفاع الصاروخي، كما دعا لضرورة اشتراك روسيا بشكل كبير في تحديد الأطر الأمنية والاقتصادية في العالم، وان ضعف روسيا اقتصاديا وتهدد أمنها يشكلان تهديدا للأمن الأمريكي العالمي ويتوقع الجانبين على اتفاقية الاستقرار الاستراتيجي والموافقة على إعدام 68 طن بلوتونيوم مخصب خلال 20 عاما، وتامين الإنذار الاستراتيجي عن استخدام الأسلحة النووية دون الاتفاق على أهم

الموضوعات التي طرحتها واشنطن بخصوص منظومة الدفاع الصاروخي كل ذلك يؤكد الموقف الثابت للرئيس الجديد بوتين والذي استطاع ترجمته من خلال بنود وثيقة الأمن القومي الذي لا شك قد شارك بخبرته في صياغتها كما أكد ذلك لاحقا بإصدار وثيقة العقدية العسكرية الروسية الجديدة.(عبد العزيز، 2000 : 1-25).

استكمالا لوثيقة الأمن القومي الروسي صدرت وثيقة أخرى تخص العقيدة العسكرية الروسية ففي الحادي والعشرين من شهر نيسان ابريل وقع الرئيس المنتخب بوتين الوثيقة رقم 607 الخاصة بتعديل العقيدة العسكرية لروسيا الاتحادية والتي أصبحت نافذة اعتبارا من 22 نيسان ابريل لسنة 2000، وقد تم مناقشة وتداول العقدية العشرين الجديدة على مدار ثلاث سنوات سابقة اشترك فيها مجموعة من المتخصصين في وزارات الخارجية والاقتصاد والإنتاج الحربي وأكاديمية العلوم وممثلين عن الحكومة ومجلس الدفاع الوطني.

وكان من أهم العوامل المؤثرة على هذه المناقشات والمداولات : (أبو بكر، 2000: 1-23).

أ) **الموقف الجيوبوليتيكي** : والذي تتمثل في معارضة بعض الدول الكومنولث المستقلة لإجراءات التكامل، ومحاولات بعض الدول في تحجيم النفوذ الروسي في القوقاز واسيا الوسطى إضافة لمحاولات حلف الناتو في تهديد روسيا التوسع شرقا.

ب) **الأخطار العسكرية** : والتي تمثلت في نشوب بعض الصراعات الدولية على الحدود الروسية خلال السنوات السابقة مثل يوغسلافيا وكوسوفو.

ج) **تدهور الموقف الاقتصادي والاجتماعي** : الذي استلزم إعادة هيكلة وإعادة النظر في تقوية قوات حرس الحدود، وقوات الطوارئ والاستعداد القتالي من ظروف التمويل المالي غير الكاف.

وقد تم التوصل إلى العناصر الهامة لهذه الوثيقة في شهر تشرين أول/ أكتوبر سنة 1999 حيث تم نشرها للمختصين لدراستها قبل التصديق عليها وخلال السنوات الثلاث التالية جمع أكثر من 3000 توصية ومقترحا سواء للمدنيين أو العسكريين وهذا ما أدى لتأخير صدورها في الوقت الذي حدد له في شهر مارس 2000.

لقد اتسمت الوثيقة بالواقعية في تقييم الأخطار والتهديدات الخارجية والداخلية وتحددي حجم المهام للقوات المسلحة والأساليب التي تتخذ حيال المواقف العدائية بخصوص العمليات القتالية داخل البلاد أو خارجها وتتألف الوثيقة من ثلاث أبواب رئيسية هي : (وثيقة الأمن القومي الروسي، 2000: 21-23)

- **الأسس العسكرية والسياسية** : وقد تناول هذا الباب لأوضاع السياسية والعسكرية في الداخل والخارج والأخطار الرئيسية على امن البلاد مع تحديد هيكل القيادة والتنظيمات العسكرية.
- **الأسس العسكرية الإستراتيجية** : وقد تناول هذا الباب طبيعة الحروب والنزاعات المحتملة، وكذلك تشكيل بنية القوات المسلحة ومهامها في المواقف المختلفة، فضلا عن علاقات روسيا تجاه الدول الأخرى.
- **الأسس العسكرية الاقتصادية** : حيث تناول أساليب التمويل للصناعات والمؤسسات العسكرية العلمية المنوط بها القيام بعمليات التدريب والتطوير والبحوث، احتوى أيضا على أساليب التعاون العسكري على المستويات التكنيكية والإستراتيجية من الناحية الفنية انطلاقا من مصالح روسيا القومية. وقد أكدت الوثيقة الخاصة بالعقيدة العسكرية على الموقف المبدئي من التصدي للعدوان ومنع الحروب والنزاعات المسلحة وصيانة الأمن القومي.

واعتقد ومن خلال الامعان النظر في الوثيقة الخاصة بالعقيدة العسكرية الجديدة يمكن الإشارة إلى :

- أن الكثير من محتوياتها تضمنته الوثيقة السابقة الخاصة بالأمن القومي لروسيا الاتحادية التي صدرت في شهر يناير سنة 2000، فقد استمر الإعداد لهذه الوثيقة أكثر من ثلاث سنوات (أي منذ عهد الرئيس يلتسينين) ومن المرجح أنها كانت محلا للدراسة ضمن وثيقة الأمن القومي التي صدرت في كانون الثاني/يناير سنة 2000 وقعها الرئيس بوتين قبل انتخابه رئيسا.
- أن وثيقة العقيدة العسكرية الجديدة تتسم بالتشدد في بعض بنودها، مثل طرح احتمال البدء باستخدام السلاح النووي، إضافة إلى الإشارة للأوضاع الاستثنائية داخل البلاد، مثل الحرب الشيشانية، حيث يمارس الجيش الروسي الدور الرئيسي، كما أشارت في التعامل مع الأزمات الداخلية.
- أن الوثيقة تؤكد على وجوب حماية روسيا من خطر وقوع هجوم جوي/ فضائي كنتيجة لتحليل عملية الأطلسي الجوية ضد يوغسلافيا، ومشروع الدفاع الاستراتيجي الذي بدأت الإدارة الأمريكية تتجه نحو تنفيذه.

لقد كان الرئيس بوتين قد أبدى اهتماما كبيرا باتخاذ خطوات سريعة في مجال تحديد الاتجاهات السياسية والعسكرية الروسية، قبل البدء في مباحثاته مع الرئيس الأمريكي كلينتون والزعماء الآخرين الأوروبيين والآسيويين في محاولة لإظهار الموقف الروسي المتشدد تجاه القضايا السياسية والعسكرية. (Cross, 1992 : 22) .

وبدون شك ، فإن ما علنه بوتين، من خلال وثيقة العقدية العسكرية الجديدة، وما سبقها من وثيقة الأمن القومي، كانت بغرض تعزيز موقفه داخليا وخارجيا، سعيا لتحقيق أهدافه المعلنة

في العالم وخاصة استعادة الهيبة والمكانة لروسيا، سواء خارجيا بين دول العالم خاصة الولايات المتحدة، وداخليا بين دول الكومنولث خاصة في ظل أو وجود القضية الشيشانية التي أدت إلى اهتزاز نسبي لموقفه الداخلي الذي تأثر بشدة فيما بعد من جراء أسلوبه في إدارة مشكلة الغواصة " كروسيك" وهي المشكلة التي أكدت ضرورة الاهتمام بالقوات المسلحة ودعمها مع سرعة تجديد وصيانة الأسلحة والمعدات المتهالكة، على نحو ما وضح في الوثيقتين اللتين تم إصدارهما. (Drachev, 1993 : 52) .

وخلاصة القول : أن الرئيس بوتين استطاع أن يبلور التهديدات الرئيسية، مركزا على الموقف الاقتصادي الصعب لروسيا، وسياسته للتغلب عليه ، وفي نفس الوقت أكد على اهتماماته بتحقيق الأمن العسكري، بالتركيز على دعم الصناعات العسكرية، والقوات المسلحة، مع تنبي سياسة تسعى لتوثيق التحالف مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، والتصدي لحلف الناتو، مع محاولة إعادة تنظيم علاقتها مع أصدقائها السابقين في كل من آسيا وإفريقيا والدول العربية، من اجل فتح أسواق لتجارتها الخارجية، وصناعتها الحربية، وتحقيق التوازن للاقتصاد الروسي، على أمل أن تعود روسيا مرة أخرى للمشاركة في القضايا العالمية بعد انفراد الولايات المتحدة الأمريكية في الساحة العالمية.

ثانيا : مرحلة التعاون العسكري الروسي : الشرق أوسطي (1989–2000) :

أدى التفكك الذي أصاب الإمبراطورية السوفيتية إلى الإطاحة بكافة المفاهيم التي تأسس عليها الكيان السوفيتي وجرت حركة محمومة لإعادة هيكلة كل الأنشطة التي كانت تؤدي إلى تحرك سياسي سواء كان ذلك على الصعيد الداخلي أو الخارجي فقد طرا تحول جذري في أهداف السياسة الخارجية الروسية بعد أن نحت جانبا الأسس العقائدية التي كانت تحكمها بل وتهمين على كافة مجالات الحياة اليومية وأحلت محلها مفاهيم جديدة تناقضها تماما وعلى طول

الخط تلك التي دوام النظام على إدخالها في الأذهان على مدى 70 عاما، فقد تلخصت هذه البدائل الجديدة في لفظ كل ما كان يرتكز عليه النظام المنهار والاعتناق شبه المحموم ودون روية لكافة المفاهيم التي كان يدعو إليها عدو الأمس الذي تحول فجأة إلى صديق اليوم.(Drachev1993: 52 -53)

هذا التزايد في الاقتناع بضرورة الانفتاح السريع على الغرب الذي هيمن طوال التسعينات في ظل حكم بوريس يلتسين على أذهان صانعي السياسة الروية، قد أدى إلى إغفال هؤلاء المسؤولين عن أهمية الحفاظ على صرح التعاون الذي دأب النظام البائد على بنائه بصبر ومرونة مع دول في المنطقة كانت بمراكز صديقة لهذا سجل التعاون الروسي الشرق أوسطي خلال هذه الفترة تراجعا ملموسا، وبعد أن كان الدفاع العسكري في هذه الدول الصديقة يتغذى بالسلاح والخبرة الفنية العسكرية السوفيتية، ومما زاد من حدة هذا التراجع الوضع المتدهور الذي أصاب القوات الروسية التي كان القطاع الأول الذي عانى من الاتجاهات الجديدة التي هيمنت على السياسة الروسية. (وزارة الخارجية الروسية، 1999–2000: 1–3).

كذلك عانى أيضا قطاع الصناعات العسكرية الروسية من سياسات الخصخصة التي طبقها " اناتولي تشوبايس" في كل المجالات والأنشطة الروسية مما أدى إلى تشتيت هذه الأنشطة في ظل حالة لامركزية، فلم يعد التعاون الروسي لمنطقة الشرق الأوسط يتحرك ككتلة موحدة فقد أصبحت علاقات التعاون القائمة بين روسيا الاتحادية ودول منطقة الشرق الأوسط طوال فترة التسعينيات قائمة على الآتي : (وزارة الخارجية الروسية، 1993–2000: 1–3)

لم يعد السلاح الروسي يمثل القوى الرادعة للدولة التي أنتجته عندما كان الاتحاد السوفياتي يقف على قمة القطبية الثنائية. نتيجة للازمات المالية التي توالت على النظام الروسي ومع تعاظم حجم الدين الخارجي وبعد أن أصبح الاتحاد الروسي متعطشا للتمويل

الخارجي ، فقد تم إبعاد الشروط الميسرة للغاية التي كانت تضمن مبيعات السلاح السوفيتي في الماضي مع دول المنطقة وأصبح الاتجاه المتزايد إلى إبرام صفقات تجري بين طرفين على قدم المساواة، وبذلك توارى مبدأ معاهدات الصداقة التي كانت تتم في الماضي.

وفي منتصف التسعينات عندما أراد " يضغيني بريماكوف" وزير الخارجية الروسي إعادة تركيز السياسة الخارجية الروسية على تنمية العلاقات مع منطقة الشرق الأوسط تبين له مدى التغير الذي طرا على دول المنطقة فقد شرعت دول كانت في الماضي أكثر اعتمادا على الاتحاد السوفيتي في بناء دفاعها، في تنويع مصادرها من الأسلحة والخبرة الفنية العسكرية متجهة في ذلك إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة.

منذ الدعوة إلى العولمة والى حرية الأسواق وقد أصبح السلاح سلعة جوهرية في الأسواق العالمية، اتسعت دائرة المنافسة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط بعد أن تنوعت مصادر السلاح. شمل أيضا هذا الاتساع في المنافسة اثنتين من الجهوريات التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي ثم انفصلتا عنه وهي : أوكرانيا وبيلوروسيا اللتين استغلتا مستوى الخبرة الفنية العسكرية التي اكتسبتهما في الماضي لتسابق الاتحاد الروسي على أسواق السلاح مع الشرق الأوسط. ومع افتقار روسيا لوحدة التحرك ونتيجة لتطبيق برامج الخصخصة منذ بداية التسعينات وتزايد استقلالية تجاه الحكومة في مجال التصدير للأسلحة، وفي ظل الفوضى التي سادت التعاملات الروسية مع دول الشرق الأوسط ونتيجة لتعطس الدولة الروسية إلى الموارد المالية، ركزت موسكو على الجمهورية الإسلامية الإيرانية وهي الدولة التي تقع تحت كائلة العقوبات الدولية لكي تنمي التعاون مع طهران، وكان التعاون مع هذه الدولة قد ورثته منذ عام 1989 من النظام السابق، فكانت إيران تعد في نهاية العقد المنصرم إحدى الدولتين مع العراق اللتين تخطت معها

موسكو في تعاملاتها العسكرية مرحلة كبيرة من التقدم التكنولوجي العسكري تحت مبرر حرية الأسواق الدولية. (تقارير الرئاسة الروسية، 1993–2000: 1-3)

تلك هي أهم التعديلات التي طرأت على التعاون العسكري بين روسيا الاتحادية ومنطقة الشرق الأوسط وهي تشكل تحولا جذريا كان من أهم نتائج الأوضاع المالية الروسية للغاية التي تعاني منها الدولة الروسية وهي تخطو عتبة القرن الجديد.

روسيا والشرق الأوسط تحت رئاسة فلاديمير بوتين :

عندما تولى فلاديمير بوتين مقاليد الحكم توقع الجميع منذ البداية بان ينتهج رئيس الكرملين الجديد أساليب جديدة في التحرك، أكثر توافقا مع شخصيته وماضيه في جهاز المخابرات ": كي، جي ، بي " كما تضع حدا للتحركات العشوائية والمفاجئة التي كان يسلكها سلفه، أما عن جوهر مضمون الأزمة السياسية الطاحنة التي تعاني منها البلاد، سواء كانت على الصعيد الداخلي أو الخارجي، فإن الرئيس الجديد لم يكن يملك دون شك عصا سحرية للخروج منها.

وكان هذا القول ينطبق أيضا على التحرك الروسي تجاه الشرق الأوسط،ن ومع ذلك ويعد مرور حوالي عام على رئاسة بوتين فإنه يكمن القول أن الساحة التي جرت فيها العلاقات الروسية الشرق أوسطية فقد جرى فيها تعديلات تكونت أساسا على مدى عقد التسعينات مما أدى إلى إجراء عملية إعادة ترتيب أولويات السياسة الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

وهذه التعديلات تختص بالتطورات التي جرت على الساحة الشرق أوسطية وبالتالي على الصراع العربي الإسرائيلي وأهمها : (مركز دراسات مجلس الدوما الروسي،1995–2000: 1-3)

قيام تعاون عسكري فني بين موسكو وتل أبيب وفقا لاتفاق ثنائي وقع في ديسمبر 1995 وعلى مدى 5 سنوات ثم في سنة 2000 تم تجديده لفترة أخرى، إن هذا التعاون قام أساسا على عمليات تحديث السلاح السوفيتي القديم وتحسين فعاليته وصلاحيته للتصدير إلى دولا مثل الصين والهند وإيران والوسط الأوروبي وأخيرا الأسواق الإفريقية، وتختص هذه التعديلات بالتطورات الجذرية التي جرت على الساحة الشرق أوسطية والتي أدى إليها الصراع العربي الإسرائيلي. ويرتكز هذا التعاون على الطائرات السوفيتية التي تحتاج إلى تحسينات الكترونية تقوم بها إسرائيل التي بفضل تواجد علماء سوفيت هاجروا إليها قد أنشأت مجمعا صناعيا عسكريا لهذا الغرض تجني الدولتان من ورائه أرباحا مالية طائلة تزداد أهيمتها مع مرور الوقت.

- تزايد حجم المهاجرين اليهود السوفيت إلى إسرائيل حيث فاقت الموجة الأخيرة منهم المليون مهاجر ليصحبوا قوة مؤثرة على السياسة الإسرائيلية مما زاد من أهمية التعاون الثنائي بين الدولتين.
- التواجد في روسيا الاتحادية لعدد من الشخصيات ذات الأصل اليهودي نجحت من خلال ممارستها أنشطة مالية ذكية في الوصول للقدرة على أن تكون لها كلمة في صناعة القرار السياسي الروسي، ومما يدعم نفوذهم هو سيطرتهم علة الشبكات المرئية الروسية، ولكن المسؤولين الروس ينفون ذلك بحجة أن هذه الشخصيات لا تتحرك من منطلق انتمائها اليهودي القومي بل من حسن استخدامها للقوانين المالية الليبرالية التي آمنت بها روسيا الاتحادية ومارستها بعشوائية وفوضى طوال فترة حكم بوريس يلتسينن على مدة التسعينيات.
- أن التقلص الذي أصاب حجم التعاون العسكري والفني الروسي مع الدول الشرق أوسطية العملية في الماضي قد عوضه نسبيا تزايد في التعاون مع عملاء جدد مثل

إسرائيل وإيران، بل أن بعض الدول العربية قد انضمت إلى قائمة العملاء الجدد للسلاح الروسي مثل :

1) اتحاد الإمارات العربية الذي أصبح في 1998 بعد المستهلك الرابع بعد الصين والهند وإيران للسلاح الروسي.

2) لذلك بلغ حجم التعاون العسكري مع الكويت حتى الآن ما قيمته 48 مليون دولار كما شرعت هذه الدولة في بناء مصنع لصيانة وخدمة معدات عسكرية روسية، 3- مع اليمن أيضا قامت روسيا في يوليو 200 بتسليم اليمن معدات عسكرية وبصفة عامة يمكن القول بان التعاون الروسي مع منطقة الشرق الأوسط بعد أن افتقد الصبغة العقائدية قد تحول من معاهدات صداقة إلى عقود شراء وبيع خاضعة للأسس الدولية التي تحكم حرية الأسواق.

❖ ومع ذلك فإن روسيا الاتحادية ما زالت تتطلع إلى القيام بدور سياسي في منطقة الشرق الأوسط يمكنها من استعادة مكانتها كدولة عظمى، ولكي يتم لها ذلك فقد دعا الرئيس بوتين في كانون الثاني/يناير 2001 أي بعد مرور عام على توليه الرئاسة ترسيخ قدميه في الحكم إلى السياسة خارجية يمكن تلخيصها في الآتي : (وزارة الخارجية الروسية، 2001: 1-3)

أولا: الاستقرار ، وثانيا ، الدعوة إلى إحلال عالم متعدد الأقطاب محل هيمنة القطب الواحد.

وعلى هذا الأساس انطلق نشاط روسي في سبيل إيجاد كافة الطرق التي يمكن أن تؤدي إلى إقامة هذا العالم الجديد، ويدخل في هذا المجال العمل الدبلوماسي الروسي من اجل إقامة

محور بين روسيا والصين والهند، مع التأكيد على أن مثل هذا التعدد في الأقطاب لن يقوم على التحالفات العسكرية، بل على تنمية علاقات مميزة بين الدول حتى يتم الاستقرار من خلال التشابك في المصالح وعلى عدم اللجوء إلى رفه التحدي كما يحدث في عصر سباق التسلح.

أما عن الأدوات التي ترتكز عليها السياسة الخارجية الروسية الجديدة فإن أهمها في نظر صانعي هذه السياسة ممثلة في منظمة الأمم المتحدة حيث تحل روسيا احد المقاعد الدائمة الخمسة على رأس مجلس الأمن كما تسعى جاهدة في العالم وتداوم موسكو على الدعوة إلى السلام ونبذ العنف والتحدي.

وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط المتخمة بالصراعات فقد تأكد هذا الدور الروسي في تناوله حالتين : 1- الأزمة العراقية بعد حرب الخليج الثانية، 2- الصراع العربي الإسرائيلي وعملية السلام.

الأزمة العراقية :

عندما اندلعت الحرب الخليج الثانية أيدت روسيا كافة القرارات التي اتخذتها منظمة الأمم المتحدة كما دعمت كل من يساند الدور الذي تقوم به المنظمة وعلى هذا النحو فعندما قام كوفي عنان بزيارة إلى بغداد أيدته موسكو بحماس، كما كانت موسكو حريصة على تأكيد الطلب برفع العقوبات عن العراق بعد أن تأكدت معاناة الشعب العراقي من هذه العقوبات.

الصراع الفلسطيني الإسرائيلي :

تناولت الدبلوماسية الروسية ما طرا من تدهور سريع في الأوضاع في الأرض المحتلة من منطلق المبادئ التي وضعتها السياسة الخارجية الروسية الجديدة وخاصة بعد أن ضاق الجانب الفلسطيني ذرعا من الدور المنفرد الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية المحابي للجانب الإسرائيلي ، لهذا جاء الموقف الروسي على النحو التالي : 1- الدعم التام لكل من

المبادرة المصرية – الأردنية وتقرير لجنة ميتشل، 2- تأكيد عدم التخلي عما تم توقيعه في مؤتمر مدريد الشهير وما نصت عليه القراران 242 و338 واتفاقية أوسلو، وبهذا تؤكد موسكو عدم شرعية العودة إلى نقطة البداية في المفاوضات وتتمسك بان يلتزم الطرفإن الإسرائيلي والفلسطيني بالقرارات التي تم توقيعها في الماضي حول التسوية في الشرق الأوسط.

سياسة عدم المواجهة الروسية :

يرى المسؤولون الروس بان الدفاع عن المصالح الوطنية لبلادهم يستوجب الحرص على عدم التورط في المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية بل العمل الدؤوب على إحداث مزيد من التقارب مع القطب المهمين على العالم، وهذا يعني بان التحدي لا يجب أن يصل بأي حال إلى المواجهة كما يجب البحث عن إيجاد أرضية مشتركة وذلك من خلال إجراء استشارات دورية حول المسائل التي تفرق بين الطرفين.

بهذه المبادئ الجديدة التي قام الرئيس بوتين وبتوضيحها في كانون ثاني/ يناير، تمضي روسيا الاتحادية في طريق سليم وان كان لا يخلو من الصعوبات، فهي نفس الوقت تجد في الداخل من اجل بناء دولة جديدة قوية ذات سيادة قائمة على مبادئ الديمقراطية ولكي تحتل مكانة مرموقة في الأسواق العالمية، فهي بذلك لا تريد العودة إلى عصر الحرب الباردة وان كانت حريصة على درء أي خطر يهدد أمنها القومي، هذا هو الخط الذي تقدمه المنطقة الشرق الأوسط الغارقة في الصراعات الدامية وربما كان هذا المنهج الجديد الذي سلكه الرئيس بوتين أكثر سلامة لبناء مستقبل مشرق لروسيا الاتحادية عما كان يقوم بهع نظام الحكم في روسيا طوال التسعينيات في ظل مرحلة التحول وإعادة الهيكلة التي تميزت بالعشوائية والفوضى.

الفصل الثاني

الموقف السياسي تجاه أزمات بعض دول الربيع العربي

الفصل الثاني

الموقف الروسي تجاه أزمات بعض دول الربيع العربي

في الواقع، يمكن ، رصد صعود ثم انهيار المشروع الإمبراطوري الأمريكي، بوصفه ابرز هذه التحولات، فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، تصورت الولايات المتحدة الأمريكية أن الفرصة قد حانت لبروز القرن الأمريكي الجديد، كما اسماه التيار المحافظ في الولايات المتحدة الأمريكية، وأن اللحظة قد غدت مناسبة لهيمنة أمريكية منفردة على العالم، ولإعادة صياغتها بطريقتها، وكان لدى اليمين الأمريكي المحافظ مشروع جاهز لهذا الأمر، وقد وجد هذا المشروع فرصة لوضعه موضع التطبيق عقب وصول جورج بوش (الابن) إلى السلطة سنة 2000، غير أن ما أعطى الفرصة لمشروع الهيمنة الأمريكية فعليا للتحول من مشروع نظري إلى محاولة للتطبيق على ارض الواقع، هو أحداث 11 أيلول /سبتمبر 2001، وسرعان ما حاول الرئيس بوش أن يخرج هذا المشروع من الأدراج لكي يضعه موضع التنفيذ.(نافعة، 2009، 8) .

ونلاحظ موضوع أفغانستان ومحاولة تصفية القاعدة. وضربها، كان فقط من اجل ذر الرماد في العيون، ولكي يثبت جورج بوش انه بدا ما سماه الحرب الكونية على الإرهاب، ثم سرعان ما ذهب إلى العراق واحتلاله، وكان هذا الاحتلال هو البداية الحقيقة لمشروع الهيمنة ووضعه موضع التطبيق، إذ اتضح لاحقا أن موضع أسلحة الدمار الشامل العراقية كانت عبارة عن كذبة أمريكية، وان لا علاقة للعراق بالإرهاب، ومن ثم فإن غزو العراق كان بمثابة موطئ قدم لإعادة تشكيل الشرق الأوسط، وللاستيلاء على نفط المنطقة، وللتحكم في الاقتصاد العالمي، وفي القوى الدولية الصاعدة ولا سيما الصين وروسيا، وبالتالي كان غزو العراق فاتحة للمشروع الإمبراطوري الأمريكي، والذي يتلوه لاحقا إسقاط النظام الإيراني، والنظام السوري، ومن ثم إعادة

ترتيب منطقة الشرق الأوسط الجديد، بما يتفق وتصور إدارة بوش للهيمنة الأمريكية.(دراج، 2012 : 24).

ما زالت المنطقة العربية تشهد تحولات إستراتيجية، في بنيتها ونظامها السياسي على الصعيدين الإقليمي والوطنين، ومنذ انطلاق الحراكات الشعبية على شكل ثورات أو توجهات إصلاحية ظهرتا القدرة الكامنة لديناميكيات المجتمع العربي وحركاته السياسية التقليدية، حدثت تلك الأحداث وما زالت روسيا تشارك بعض الأنظمة العربية في القضاء على حركات المقاومة والحركات الشعبية كما في سوريا.(الحمد، 2011 : 7).

يتناول هذا الفصل المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : الموقف الروسي تجاه الأزمات التونسية، والمصرية والليبية.

المبحث الثاني : الموقف الروسي تجاه الأزمات العراقية واليمنية.

المبحث الأول

الموقف الروسي تجاه الأزمات التونسية، والمصرية والليبية

يعيش العالم على مدى العقود التي تلت نهاية نظام الليبرالية الثنائية الطبية السوفياتية–الأمريكية موجة عولمة مصحوبة بما اصطلح على تسميته الموجة الثالثة للديمقراطية، ويقع عالمنا العربي في صميم تفاعلات تلك الموجتين، بحكم سعي غربي عام، وأمريكي بوجه خاص، لتفكيك صورة نمطية تزعم استعصاء من بين كل أقاليم العالم المعاصر على التحول الديمقراطي، فموجة العولمة معينة بقوة بإحداث تحول في عالمنا العربي باتجاه تعزيز مفردات النظام الليبرالي الحر، بما فيها الخصخصة واليد الخفية للسوق وتهميش دور الدولة ، وفي القلب منها الحكومة لصالح قوى المجتمع المدني والشركات والمشروع الخاص، وهي معينة من جهة أخرى بالتمكين لإسرائيل عبر عملية هندسة للشرق الأوسط من مدخل الدمقرطة تارة وحقوق الإنسان تارة أخرى.(الغندور، 2014 : 13).

أحداث ثورات الربيع العربي لم تعد الولايات المتحدة كما كانت سابقا، حيث أن الوزن النسبي للولايات المتحدة في النظام العالمي قد تأكل دون أن يعني انهيار هذا الدور تملقا وان هناك نظاما عالميا آخر بدا بالشكل أصبحت روسيا احد أقطابه الرئيسية، وقد ثبتت بالدليل أن هذا النظام لا تستطيع أن تحكمه دولة منفردة ، حتى ولو كانت الولايات المتحدة الأمريكية.(نافعة، 2009 : 9).

يتناول هذا المبحث المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : أسباب الأزمات التونسية والمصرية والليبية

المطلب الثاني : موقف روسيا من الثورات التونسية، والمصرية والليبية .

المطلب الأول

أسباب الأزمات التونسية والمصرية والليبية

عصفت الثورات العربية وما زالت آثارها في العديد من الدول العربية منذ نهاية 2010 ومطلع 2011 إذا لم تنطفئ جذوتها إلى آذار /مارس 2012، وقد اثر استمرارها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إذ سقطت ثلاثة أنظمة ، تونس ومصر وليبيا، وأما اليمن فاثر ضغوط الشعب على مدة فترة زمنية طويلة على الرئيس علي عبد الله صالح، رضخ للأمر الواقع ولم يمدد فترة رئاسته ولم يورث الحكم لابنه كما كان يتمنى، واجبر في نهاية الأمر على تقديم استقالته ،وأعلن عن انتخابات رئاسية لصالح نائبه، كشرط لاستقالته وإنهاء حكمه الذي دام أكثر من ثلاثة عقود من الزمن، في حين (ما زالت)تشهد سوريا مخاضا عسيرا حيث يشتد الصراع الداخلي بين فئات معارضته للحكم القائم، وبين تحكم نفسه الذي تساعده روسيا وإيران وحزب الله)، والمرتكز على قوته العسكرية الصلبة، وعلى شرائح واسعة من المجتمع السوري المؤيدة والمتلفة حوله.(منصور، 2012 : 1).

أسباب الأزمات التونسية والمصرية والليبية

في الأشهر الأولى من عام 2011 حدثت موجة ثورات وانتفاضات واضطرابات في عدد كبيرة من الأقطار العربية، تهدف إلى تدقيق الديمقراطية بمفاهيمها الرئيسية، ابتدأت بثورة سليمة غير عنيفة في تونس، ثم امتدت هذه الثورة السلمية غير العنيفة إلى مصر، ونتيجة لذلك سقط النظامان فيها، وهما تخطوان خطوات مهمة من اجل استكمال مقومات الثورة وإقامة نظام جديد فيهما، رغم بعض المخاوف التي كانت موجودة في بداية الثورة، ولكنها كانت متناقضة، وقد انقلبت الثورة بعد ذلك إلى اليمن، حيث بدأت بمطلب تحقيق الإصلاح جذري لم يستبعد المفاوضات، مع النظام كوسيلة لتحقيق هذا الهدف، ثم تطورات بعد ذلك حيث استخدم العنف في مواجهتها إلى مطلب إسقاط النظام القائم، ثم انقلبت الاحتجاجات الشعبية إلى دول عربية أخرى ومنها ليبيا التي انتهتا فيها بسقوط النظام.(حسيب، 2011 : 7-8).

هناك العديد من الأسباب التي دفعت بالشعب التونسي إلى التظاهر وعمل المسرات والاحتجاجات والتي قد تتشابه في معظمها مع العددي من الأسباب الموجودة في الكيانات العربية الإفريقية القائمة، وتتركز أهم الأسباب في الفساد الذي اخذ أشكالا متعددة ومتنوعة ومنها (السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي). (بشارة، 2011 : 1-2).

إن من مؤشرات عدم الاستقرار السياسي في النظام السياسي تفشي العنف المجتمي والشعبي، من أعمال شغب ومظاهرات اضطرابات ، كنتيجة لشعور الفساد السياسي، وفشل برامج التنمية المستدامة والسياسات التنموية، والمتتبع بمشهد السياسي والوضع الاجتماعي والاقتصادي في تونس يلاحظ الهوة بين الخطاب الحداثي، ولممارسة السياسة على مستوى الواقع والفجوة بين الأطر والهياكل الدستورية والمؤسسية الرسمية من ناحية، والواقع السياسي والاجتماعي من ناحية أخرى، بحيث أصبح التغيير يتراوح بين الشعار والواقع، فالنخب الحاكمة

في البلدان العربية، التي تقوم بإدخال قدر من الإصلاح الليبرالي المحدود والمتردد على نظمها السياسية، تتبع في الوقت ذاته سلوكا متناقضا، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف أسس الحياة السياسية، وإضعاف ثقة المواطنين في السياسة والسياسيين.(عبد الجواد، وآخرون، 1998 : 37-45).

ومن الأسباب التي أدت إلى الثورة التونسية ما يلي :

1) تدني مستوى الحريات الفردية : لم يخصص الدستور التونسي قسما مستقلا لباب الحريات، بل جاءت النصوص المتعلقة بشتى أشكال الحريات العامة موزعة على مختلف فصول الدستور، أما القوانين المتعلقة بالأحزاب والصحافة والانتخاب، فهي تستند إلى وزير الداخلية الذي له سلطة مطلقة في قبول أو رفض اعتماد أي حزب أو صحيفة ، وعلى مستوى الممارسة والواقع، يلاحظ القيود المفروضة على حقوق النشر والتعبير والتجمع، باستثناء الحزب الحاكم الذي ينفرد بتاطير المواطنين وتوزيع شعبه على إحياء المدن والأرياف بشكل يضمن تغطية ترابية شاملة. وعليه، أدى الإصلاح الحزبي إلى الانتقال من الحزب الواحد إلى الحزب المهيمن .(بلقزيز، 2012 : 15).
2) جمود الانتخابات والمشاركة السياسية إن المتتبع للتجربة الانتخابية التونسية يلاحظ أن المشاركة في الانتخابات البرلمانية في الأعوام 1989-1999، 2004، لم يحدث تغييرا ملموسا في نسبة المقاطعة الشعبية وحجم التزويد .(بلقزيز، 2012 : 16).
3) هيمنة النخبة الحاكمة على مجتمع المال والأعمال في الدولة التونسية ومن ذلك (صخر الماطري) زوج ابنة الرئيس السابق زين العابدين بن علي بنك الزيتونة، وهو أول بنك إسلامي في تونس، وهو ما زال في أوائل الثلاثينات من عمره، كما كان الماطري رئيسا

لمجلس إدارة شركة النقل للسيارات، وامتلاكه أيضا صحيفة الصباح أوسع الصحف التونسية اليومية انتشارا وإذاعة الزيتونة الإسلامية.(جيلاني، 2011 :1).

4) انتهاك النظام التونسي لحقوق الإنسان، حيث لم يبدأ أي احترام لسيادة القانون وهو ما كان احد الأسباب الهامة التي أشعلت نار الثورة لتضع نهاية لمعاناة الشعب التونسي سنوات طويلة. فالنظام لم يترك أي مجال أو هامش لفئات وسيطة بين الدول والشعب أو حتى لمعارضات نصف فعلية يمكنها أن تربك حركة الشارع بشعارات مزدوجة كما كانت تفعل الأحزاب المصرية، إضافة إلى زيادة معدلات البطالة في المجتمع التونسي، وتنامي الياس والاشمئزاز بين العديد من المواطنين التونسية لوجود الثروات في أيدي القلة في المجتمع في وقت بلغت فيه معدلات البطالة 30% .(محمد ، 2011 : 1-2).

5) تنامي الهاجس الأمني : يلاحظ تنامي المعالجة الأمنية للقضايا ذات الطابع السياسي، وتضخم الجهاز الأمني، وتراجع الوظيفة السياسية للحزب الحاكم، مقابل التوسع في الوظائف والأدوار الأمنية، حيث تحول إلى ممارسة الضبط والرقابة البوليسية على مستوى الشارع التونسي من خلال تحويل خلايا الحزب إلى ما تمسى لجان الأحياء التي عملت كخلايا مدنية أمنية.(CNN Arabic ، 2011 : 1-2).

6) الفجوة بين التحرر على مستوى الاقتصاد والتسلطية على مستوى السياسة : حاولت تونس انتهاج أفضل السبل لتنب مزالق الانعكاسات السلبية للتحولات العالمية من خلال تبنيها سياسات اقتصادية واجتماعية متوازنة لضمان الاستقرار الاجتماعي، الذي يعد الدعامة الأساسية لتحقيق الاستقرار السياسي ومن خلال مراجعة التطورات السياسية الاقتصادية، في تونس، ثبت أنها تطبق سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي، التي تقوم على سياسات التحرير الاقتصادي، استجابة للضغوط التي تعرض لها تونس من طرف

صندوق النقد والبنك الدوليين، وبالرغم من أن هذه السياسة لم تكن تعني في بادئ الأمر إلغاء دور الدولة بحال من الأحوال ، فإنها كانت تعني تغيير كبيعة هذا الدور .(فرحات، 2004 : 196).

إن سياسات الانفتاح الاقتصادي التي اعتمدها الجمهورية التونسية الثانية كانت قد سهلت عملية الاختراق الامبريالي للاقتصاد والمجتمع التونسيين، وكرست علاقات التبعية للنظام إزاء المركز الرأسمالية الغربية، التي توفر له موارد مالية تسلط الطبقة البرجوازية المهيمنة التي كانت، وما زالت غير مستعدة لتقديم تنازلات لمصلحة الإصلاحات الديمقراطية لذا كانت العولمة بمثابة عقبات وتحديات بنيوية حقيقية وقفت أمام عملية التحول الديمقراطي.(المديني، 1989 : 24).

7) الظلم المتزايد والفقر المنتشر في الكثير من المناطق، فالمزارعون يعانون من فقر مدقع وبالتلي تتدهور القدرة الشرائية للفرد فالتضخم المالي المتزايد المتمثل في ارتفاع الأسعار وعجز الميزان التجاري بسبب تصاعد الواردات وانخفاض الصادرات أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للفرد.(بشارة، 2011 : 2-3).

8) انتشار المحسوبية والرشوة : حيث أدت المحسوبية والرشوة إلى عدم تكافؤ الفرص بين أفراد الشعب الواحد، إلى جانب وضع الرجل غير المناسب، في أماكن لا يستحقها مع إهدار الفرصة أمام هو أكفا منه كما أدت الرشوة إلى فساد كبير في الاقتصاد جعله يتميز بعدم الشفافية واقتصاد مصداقية الكثير من مؤسسات الدولة خصوصا الأمن والقضاء والإدارة.(Elaph, 2011 : 1) .

هذه الأسباب وغيرها الكثير من الأسباب هي التي دفعت بالشباب التونسي إلى أن يثور في وجه الظلم والطغيان، والأحداث على مر التاريخ تؤكد أن أعظم ما يؤدي إلى تدهور وانهيار النظم السياسية هو تفشي الظلم والطغيان في المجتمعات.

ب- أسباب الأزمة المصرية : هناك مجموعة من الأسباب أدت إلى الاحتجاجات المصرية وبالتالي الثورة المصرية التي حدثت في 25/يناير /2011 ، ومن ضمن تلك الأسباب :

الأسباب الاقتصادية :

- في عام 1991 أصدرت الحكومة المصرية قانون قطاع الأعمال رقم (53) الخاص بالشركات القابضة ، ثم أصدرت عام 1993 القانون رقم (93)، الخاص بالقطاع نفسه، قم أقدمت الحكومة بموجبه على بيع قطاع شركات القطاع العام المملوكة للشعب، حيث كفت يدها عن التدخل في العملية الإنتاجية قدر الإمكان.(أبو دوح، 2004 : 173).
- فتح الباب أمام مصراعيه أمام رأس المال الأجنبي للاستثمار في مصر، إضافة إلى اتخاذ الإجراءات القانونية التي تفضي إلى تحديد الاقتصاد المصري، فكان ذلك اثر سلبيا على حياة المواطنين.(أبو دوح ، 2004 : 173).
- الآثار السلبية الناتجة عن إجراءات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي اتخذتها الحكومة المصرية، الأمر الذي اثر على الفقراء ومحدودي الدخل، حيث نتج عن تلك السياسات تخفيض أو إلغاء الدعم السلعي، وزيادة أسعار السلع والخدمات، وبخاصة الأساسية، وزيادة الرسوم على الخدمات الحكومية، وزيادة الضرائب، وتقليص الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية، وبخاصة التعليم والصحة

والإسكان، تلك الإجراءات التي أدت إلى مزيد من التدهور في أوضاع الفقراء وذوي الدخل المحدود.(إبراهيم، 1999 : 29-30).

- أدت تلك الإجراءات الاقتصادية التي أثرت على شريحتي الفقراء وذوي الدخل المحدود، إلى تفكيك البنية الاجتماعية وعدم تجانسها، وخلق عوالم طبقية أخرى فرعية، تفرز بدورها أشكالا عديدة من الصراع داخل كل طبقة على حدة.(زايد، 2006 : 65).

الأسباب السياسية :

- سيطرة الحزب الحاكم على جميع جوانب الحياة السياسية المصرية، وتتوزع حوله مجموعة من الأحزاب الصغيرة التي لا فائدة منها على النظام المصري أي ليس منها فاعلية سياسية، حيث أن تلك الأحزاب اتهمت الحزب الحاكم بان ما يعانيه المجتمع من مشكلات واختلالات وتشوهات هي محصلة سياسات الحزب الحاكم.(عز الدين، 2000 : 157).
- الصراعات السياسية الإعلامية ما بين الحزب الحاكم والأحزاب السياسية الأخرى، وعجز تلك الأحزاب عن القيام بوظائفها السياسية، واحتكار الحزب الحاكم في الوقت نفسه للسلطة، هذا الاحتكار الذي أصر عليه الرئيس السابق حسني مبارك وحاول إضفاء الشرعية عليه، بداية من الدستور ونهاية بالمعارضة الشكلية. ومرورا بالانتخابات المشكوك في نزاهتها.(عز الدين، 2001 : 156-157).
- قانون الطوارئ : حيث كان ذلك القانون احد أسباب قيام ثورة 25 يناير وذلك بسبب ظلم وبطش ضباط وزارة الداخلية واهانة كرامة المواطنين وسوء المعاملة، ويعد ابرز دليل على ذلك هو القبض على خالد سعيد وتعذيبه حتى لقى حتفه بسبب التعذيب،

واعتقال قوات الأمن وضابط الشرطة، الناشطين السياسيين وأصحاب المدونات السياسية في مصر الذين يكتبون عما يجري في البلاد من ظلم، وحقيقة قانون الطوارئ الذي كان يحمي تلك الزمرة.(حمودة، 2013 : 2).

- تزويد الانتخابات ، فإن الانتخابات على المستوى النظري تقدم في العملية الديمقراطية وظائف عدة، فهي الآلية التي يتم من خلالها تعاقب الحكومات وإعطاء الشرعية لمن يتم انتخابهم للسلطة عن طريق عملية انتخابية موثوق بها، والى جانب أهمية الانتخابات في إضفاء الشرعية على من يتم انتخابهم الأمر الذي يمنع المواطن من المشاركة في العملية الديمقراطية وتغطي الناخبين الوسيلة التي يحتارون بها من يحكمهم، وقد شهدت مصر أكثر من مرة في عهد مبارك من تزوير الانتخابات لصالح الحزب الحاكم ، وآخرها انتخابات مجلس الشعب عام 2010، قبل نحو شهرين من ثورة 25 يناير 2011، والتي حصل فيها الحزب الوطني الحاكم على 97% من مقاعد المجلس النيابي محققا نسبة مطلقة تقصي المعارضة تماما، الأمر الذي أصاب الشعب بالإحباط، ودعم لديه الانطباع بتراجع الأوضاع السياسية، وعدم قدرته النظام الحاكم على تلبية مطالبه.(شارما وكاميرو ، 2010 : 38).

- ضعف البنية الاجتماعية والتي هي سلطة ضعيفة فاقدة للقدرة، أو حتى للرغبة في معاقبة الخارجين عن القانون، ولا يملك مشروعا قوميا أو هدفا وطنيا نجتمع عليه، حيث أدت هذه البنية إلى انتشار الفساد السياسي والاقتصادي والإداري بين مختلف شرائح المجتمع المصري العليا، والوسطى، والدنيا، بدرجة لم يعرف مثيل لها في الفترات السابقة، وقد ساعدت هذه البنية على التزاوج بين المال والحكم، بين من له

سلطة في اتخاذ القرار، ومن لديه مصلحة أكيدة في نوع القرار الذي يجري اتخاذه، فأصبح لا يثير الاستغراب أن يعين ستة وزراء في حكومة واحدة، يشرف كل منهم وزارة وثيقة الصلة بنشاطه التجاري قبل اعتلاءه الوزارة وبعده، وهذا ما يستحيل قبوله في أي دولة يحكمها القانون.(الجبالي، 2010 : 10-14).

التوريث : توريث منصب الرئاسة من قبل الرئيس مبارك لابنه جمال مبارك حيث أن الأغلبية الساحقة من مجلس الشعب بيد اللجنة الحاكمة حيث كان من السهولة تمرير هذا المشروع.(عبد المجيد، 2011 : 20).

ج- أسباب الأزمة الليبية :

إن الأسباب التي أدت إلى الأزمة الليبية كانت ما يلي:

تسلط الفرد وحق أهله في الفساد، وحكم الأجهزة البوليسية، وخصخصة مؤسسات الدولة لخدمة بعض الأفراد المقربين بدل خدمة المواطن والشعب.(المرزوقي، 2011 : 144-148).

التخبط السياسي للقيادة الليبية بين " وحدة عربية" ووحدة " افريقية" وقيادة للأمة العربية وتبني سياسة " خالف تعرف" وتوجه القذافي نفسه ملكا كملوك إفريقيا، وقائدا فعليا لليبيا رغم ادعاءاته عدم ممارسة دور في السلطة ،وهدر لثروات الشعب الليبي على الانقلابات والمؤمرات خارج الوطن العربي وداخله، وممارسة أبشع أنواع القمع والظلم واغتيال الخصوم السياسيين والتمثيل بحثهم وغير ذلك ضمن سياسة : خالف تعرف" .(حسيب، 2011 : 6-7).

الاعتقالات والتعذيب والقتل والاغتيالات والتشريد والحرمان وانتهاك الكرامة الإنسانية ومختلف الحقوق والحريات من قبل النظام الليبي الحاكم، إضافة إلى تطاول رجال السلطة عن نبار الأساتذة والعلماء واستهانة لا تنقطع بإنسانية الإنسان.(Chizar, 2011 : 1).

وهناك أسباب أخرى تمثلت بما يلي : (حسيب، 2011 : 7).

1) انتشار الواسطة والمحسوبية للحصول على ميزات نسبية أو وظائف.

2) عدم وجود دستور يحكم ليبيا وينظم العمل السياسي.

3) انتشار الفوضى عند توزيع بعض الحقوق كالمساكن والقروض والأراضي.

4) ضعف المساءلة عند المحاسبة.

5) سحب شخصيات المعارضة والنشطاء السياسيين بدون محاكمة.

المطلب الثاني

الموقف الروسي من الثورات التونسية والمصرية والليبية

بصرف النظر عن بعض الشعارات التي كانت ترفعها الدول الغربية وروسيا، فإن جوهر مواقفها الحقيقية هو الحفاظ على الأنظمة العربية المستبدة والفاسدة وغير الديمقراطية، لأنها هي من تحقق مصالحها التي تتناقض مع مصالح شعوب هذه الأقطار العربية، فتحول هذه الأنظمة إلى أنظمة ديمقراطية تشارك شعوبها في اتخاذ القرارات الرئيسية فيها، ولن يسمح ببقاء أمنها القومي تحت رحمة الولايات المتحدة الأمريكية والدول العظمى ومنها روسيا، وما يترتب عليه من شراء أسلحة مفروضة عليها بمليارات الدولارات وبدون تحديد العدو الحقيقي، والإبقاء على القواعد العسكرية، والتي تتحمل بعض الدول العربية تكاليفها.(بلقزيز، 2012 : 134).

إن الدول الغربية ومنها روسيا الاتحادية ينطلق موقفها من مصالحها الخاصة في دول الربيع العربي، ولذلك نراها تحافظ على تلك الأنظمة من هذا الأنظمة، وتدخلها في الأزمة السورية إلى جانب النظام السوري هو دليل على ذلك.

يتناول الباحث في هذا المطلب المحاور التالية :

أولا : الموقف الروسي من الأزمة التونسية.

ثانيا : الموقف الروسي من الأزمة المصرية.

ثالثا : الموقف الروسي من الأزمة الليبية.

أولا : الموقف الروسي من الأزمة التونسية

لقد حققت الحركة الاحتجاجية تونس على مستوى النظام السياسي التونسي ما يلي : (بلقزيز، 2012 : 164-165)

أ) نجحت في مطالبها الاحتجاجية والسياسية، في الضغط على النظام وإسقاط الرئيس من سدة الحكم، واستحداث حالة من الحراك السياسي في الشارع التونسي.

ب) بعث الروح في جسم المعارضة السياسية المنهكة بخلافاتها الداخلية والخارجية فلأول مرة تنجح حركات المعارضة الرئيسية، بمختلف أطيافها الفكرة وإصدار بيان مشترك يساند الاحتجاجات وتبني مطالبها.

ج) أفشلت مشروع توريث الحكم، الذي كان تداوله قد بدا في المشهد السياسي.

د) عبرت بقوة عن إفلاس الأحزاب السياسية والمجتمعات المدنية وفقدها السياسي والمجتمعي وعمق أزمتها مع الجماهير.

هـ) كشفت عن أزمات التحول السياسي التي يتخبط فيها النظام السياسي التونسي، من أزمة الشرعية وأزمة المشاركة السياسية ، إلى أزمة النظام البنيوية، وتقييد التعددية السياسي.

و) دلت على عدم قدرة المؤسسات السياسية والاجتماعية القائمة على استيعاب مطالب قوى اجتماعية جديدة (فئات المعطلين من أصحاب الشهادات العليا).

ز) أثبتت إن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لا معنى لها بدون إصلاحات سياسية، فالفساد السياسي مناخ مؤات لخدمة طبقة واحدة هي

طبقة السياسيين ، بينما يتحول باقي الشعب إلى فقراء متفرجين، وربما كانت هذه الهبة الشعبية هي مدخل الشعب التونسي إلى التحرر السياسي.

ح) أكد عدم جدوى الحل الأمني في معالجة مشكلات السياسات العامة وقمع الحريات والفردية.

ط) بينت عجز الأنظمة وعدم استطاعتها إخفاء الانتهاكات والتجاوزات التي تمس حقوق الإنسان وحرية الصحافة، في زمن ثورة المعلومات والإعلام الجديد.

ي) أثبتت فشل الاستراتيجية التي اتبعتها الدول الغربية في موقفها من حكومات شمال إفريقيا عقب أحداث 11 أيلول /سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، والقائمة على تشجيع تلك الحكومات على إحراز نمو اقتصادي مقابل تغييب الديمقراطية لمحاصرة التنظيمات الإسلامية المتشددة، على اعتبار أن سواء الأحوال الاقتصادية يؤدي إلى يأس الشباب، يمكن استقطابهم.

أما موقف روسيا من الثورة التونسية فإن موقفها لم تعلن تأييد صريحا للثورة والثوار في أي بلد عربي خلافا للعهد السوفياتي الذي كانت فيه موسكو تقدم دعما سخيا إلى الثورات التحرر الوطني في العالم، فلم ترى موسكو أن ما يحدث ثورات، وإنما احتجاجات واسعة، وهي بشان داخلي للدول العربية التي حدثت بها تلك الاحتجاجات، ولا يجوز التدخل فيه، وبناء عليه فقد تميزت المواقف الروسية، من الثورات العربية بالتحفظ النسبي والتاني الواضحين اللذين وصلا إلى حد البطء في ردة الفعل، إذ كانت موسكو تلتزم الصمت إزاء الحوادث حتى تتضح وتتفاقم ، أو يزاح من السلطة ، كما جرى في حالتي تونس مصر ، .(الشيخ، 2014 : 291).

كان التوجه الثابت في الموقف الروسي من الثورات العربية كلها التشديد على أهمية التغيير السلمي ونبذ العنف والدعوة إلى الحوار والحل السياسي ضمني الأطر القانونية وعلى أساس الوفاق الوطني، والدعوة إلى الحوار والحل السياسي ضمن الأطر القانونية وعلى أساس الوفاق الوطني عربيا، حيث رفضت موسكو استخدام السلطة للقوة في مواجهة الثوار، لكنها فعلت ذلك من دون تنديد أو شجب أو انتقاد (مباشر للسلطات الحاكمة.) (الشيخ، 2014 : 292).

لقد تعاملت روسيا مع الثورة التونسية التي شهدتها تونس بقدر من الحياد والتوازن، حيث أن روسيا لم تعلن عن تأييدها الصريح للثورة والثوار، وأخذت تنظر إلى ستؤول إليه التحركات العربية التونسية.(موسى، 2013 : 1).

وفي الحالة التونسية فإن روسيا لم تبد موقفا واضحا إلا بعد تتحني بن علي وهروبه، على الرغم من بدء التطورات في كانون أول / ديسمبر 2010، ففي منتدى دافوس الاقتصادي العالمي، في 26 كانون الثاني / يناير 2011، جاء كلمة الرئيس ديمتري ميدفيدف متحفظة تجاه الثورة التونسية ومقتضبة إذ قال : " آمل بشدة أن تستقر في تونس وإلا تؤثر سلبا على الوضع العام في العالم العربي" .(الشيخ، 2014 : 292).

وبهذا نرى أن الموقف الروسي من الأزمة التونسية كان موقفا خجولا وكذلك من الثورة والثوار ومن مطالب الشعوب العربية الثائرة واحتجاجاتها السلمية، فيما يشير واقع الحال إلى تفاوت الاهتمام الروسي بالانتفاضات والثورات التي عصفت بالأنظمة العربية منذ كانون أول ديسمبر، وأفضت إلى تغيير الأنظمة في كل من تونس ومصر وليبيا، ويلاحظ المتتبع للموقف الروسي أن ما حدث في تونس من ثورة وتغيرات لم يلق الاهتمام الكافي من طرف الرئيس الروسي والساسة الروس، وكذلك الأمر للثورات الأخرى، إذ أنني اعتقد أن الموقف الروسي الحذر والمراقب لطبيعة الأحداث يريد المحافظة على ماء وجهة بالنسبة للأنظمة السياسية إذا ما

بقيت في سدة الحكم، وكذلك مع الشعوب العربية الثائرة إذا ما استطاعت أن تنجح بثوراتها ضد تلك الأنظمة.

ثانيا : الموقف الروسي من الأزمة المصرية :

أ- ملامح الأزمة السياسية المصرية :

لعله من الأهمية الإشارة إلى نتائج المسار السياسي، باعتبارها تساهم في تفسير اتجاه التطور السياسي في مصر، وهنا يمكن حصر أربعة عوامل، هي (عمر، 2014 : 70-71).

1) تسارع التقلب في وضع أطراف الأزمة، فبينما كانت بيروقراطية الدولة تسعى لامتصاص تداعيات ثورة يناير، فإنها ظهرت بشكل أكثر نفوذا بعد 30/حزيران/ يونيو 2013، كما أن وصول الإخوان للسلطة أعقبه تشكيل حكومة انتقاليه من تحالف " جبهة الإنقاذ" وصار هذا التقلب بشكل تحديا للوصول إلى حكم مدني مستقر.
2) لم تستمر نتائج الانتخابات سوى فترات محدودة حيث استمر مجلس الشعب من 28 كانون الثاني /يناير 2012 وحتى 14 حزيران /يونيو 2012، واستمرت رئاسة الجمهورية للفترة من 26 حزيران /يوليو 2012 إلى 3تموز/يوليو 2013، فيما استمر مجلس الشورى للفترة من 27/شباط /فبراير 2012 وحتى 6تموز /يوليو 2013، وهنا يمكن القول أن هذه المؤسسات كانت هشة للغاية، حيث لم تستمر لفترة تستطيع من خلالها لها انجاز برامجها ومشاريعها التشريعية أو التنفيذية أو السياسية.
3) انه منذ 30آذار /ارس عام 2011 حدث دمج للسلطتين التشريعية والتنفيذية ، وذلك باستثناء الفترة ما بين 22 كانون أول /ديسمبر من عام 2012 وحتى 3 تموز /يوليو 2013، ونقلت السلطة التشريعية إلى مجلس الشورى، حيث ظلت السلطة التشريعية

ملحقة بالسلطة التشريعية إلى مجلس الشورى، حيث ظلت السلطة التشريعية ملحقة بالسلطة التنفيذية لعامين ونصف، وهو ما يضعف القدرة على الفصل الوظيفي للمؤسسات السياسية.

4) استمرار الحراك السياسي منذ 30 حزيران /يوليو 2013، رغم استخدام القوة ومكافحة الاحتجاجات، ما يعكس أن الأزمة السياسية سوف تظل دون حل في المدى المنظور.

ب-الموقف الروسي من الأزمة المصرية

بدا واضحا تباطئ المواقف الدولية من الثورة المصرية إزاء الثورة المصرية، وبالذات إزاء تنحي الرئيس حسني مبارك في 11 شباط /فبراير ، وذلك على شاكلة مواقفها عندما انطلقت الثورة المصرية في 25/يناير ويشير هذا الارتباك إلى أن عددا من دول العالم ما تزال بحاجة إلى مزيد من الوقت لتستوعب ما حدث في مصر ولتبلور مواقفها إزاء عهد ما بعد مبارك، وبخاصة أنها لم تتنبأ بهذا التحول السريع، ولم تتوقع أن يسقط بهذه الطريقة وهو ما أربك سياساتها السابقة، ودفعها للبحث عن سياسات مؤقتة بانتظار رسم استراتيجيات تناسب التحول الجديد، وقد كانت روسيا خلال هذه الفترة الحساسة من تاريخ مصر تراقب الأحداث المتسارعة فيها منذ بداية 2011 . (عبد الكريم، 2012 : 21).

وقد جاء الموقف الروسي متحفظا وأميل إلى نظام حسني مبارك حتى آخر لخطة عندما أقصى عن السلطة ، ففي أول تعليق عن الثورة المصرية، أعلن القنصل العام لروسيا الاتحادية في الإسكندرية سيرغي بيدلاكوف في 27 كانون يناير /يناير 2011، أن الأمور في مصر تحت السيطرة، ولا تتوقع أن يتفاقم الوضع وقد وضعت وسائل الإعلام الروسية الثورة المصرية بموجة غضب شعبية "واضطرابات واحتجاجات على نظام الرئيس مبارك" وكذلك وصفتها " أعمال شغب" وقد دعا وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف المعارضة المصرية إلى البحث عبر

الحوار مع الحكومة، في التحضير للانتخابات الرئاسية، وعدم الإصرار على مطالب غير واقعية كاستقالة الرئيس المصري فورا.(الشيخ، 2014 : 292).

ثالثا : الموقف الروسي من الأزمة الليبية :

منذ بداية الأزمة الليبية في عام 2011، وبعد سقوط نظام القذافي، كانت الأزمة الليبية قد طرحت مجموعة جملة من التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية الداخلية التي رافقت السنوات منذ ما بعد التغيير والفشل في تقديم حلول ومعالجات جادة لها، وتعدد التدخلات والتأثيرات الخارجية بأنواعها المختلفة : الإقليمية والدولية والأممية، وما تحقق ضد سقوط نظام القذافي حتى الآن ايجابي بكل المقاييس، رغم كل أحداث العنف أو الاعتداء على الشرعية المؤقتة، ويأتي في مقدمة ما تحقق تحرر الناس من كل العقد والقيود، وفي مقدمتها عامل الخوف، ولم يتحقق ذلك إلا بعد انهيار نظام القذافي ، رغم انه كان يردد دوما أن السلطة بيد الشعب، ولذلك رغم ما شهدته ليبيا من حوادث متكررة من فرق مسلحة ومليشيات تسعى إلى بسط سيطرتها على الأرض في تحد صارخ للحكومة وواضح للحكومة والمؤتمر الوطني الذي تعرض للاقتحام وتعطيل أعماله بشكل متواصل، وتعرض أعضاءه للاعتداء وما نشهده من سابقة في مستويات مختلفة من ترصف الشارع وحضوره ولو على حساب المصلحة الوطنية العامة، وقد كان على الدولة منذ سقوط نظام القذافي في طريق طويل وشائك قبل أن تصل إلى تحقيق الانجاز التاريخي بإقامة الدولة الديمقراطية، إذ تقف في طريق هذا الهدف تحديات وعقبات متنوعة.(الطوني، 2013 : 1-3).

ومن ضمن التحديات التي كانت الدولة الليبية تواجهها منذ سقوط نظام القذافي في نهاية 2011 ما يلي :

1) تحديات الانتقال الديمقراطي في ليبيا ، بعد 2011، والتي ترتبط بغياب المؤسسية، والنقابات المهنية، وقد كانت الدولة الشمولية ضمن الكوربواتية المسيطرة والمهيمنة على كل شيء حتى لو أنشأت تنظيمات مجتمع مدني، وان اخطر مكونات ارث القذافي تأثير سلبيا وضارا على فرص الانتقال الديمقراطي، وآفاق بناء منتظم سياسي جديد، وهو ما قام به خلال عقود من عبث بمكونات الثقافة الليبية، فقد عمل القذافي بشكل متواصل وممنهج على إلحاق الأذى بمكونات الهوية الليبية وتشويهها ، بحيث بقدر كبير من فرص التطور الطبيعي.(الكوت،2012: 20-32).

لقد ترك القذافي ليبيا دون قيادات جديدة، وتركه ثقيلة، ولذلك فإن الدولة ستبدأ من جديد (من تراب) وبعد أربعة عقود حكمها القذافي أصبحت ليبيا في حالة مؤسفة من حيث التدريب وفقدان الخبرات المؤهل ومن دون سياسيين وخبرات سياسية وتركه غارقا في الفساد ، حيث كان الفساد كان أداة رئيسة بيد القذافي.(Pargefer, 2013 , 5-11) .

2) إصلاح الجيش والمؤسسات الأمنية وإعادة بنائها : حيث أن إعادة بناء المؤسسات العسكرية والأمنية هو تحدي أساسي كان يواجه الليبيين، بشكل خاص وخطير، وهذه الخطوة مهمة في إرساء قواعد النظام الديمقراطي، وكذلك فإن إعادة بناء مؤسسات الجيش والأمن وعودة منتسبيها إلى العمل، وإدماج المسلحين تواجه عدة تحديات، منها أن أعداد المسلين كانت في بداية الأزمة إلى عام 2013 في تزايد، وقد تزايد تلك الأعداد خاصة بعد الإعلان عن تحرير البلاد، وتوقف القتال في 23 تشرين أول /أكتوبر 2011، حيث كانت الأعداد آنذاك 143 ألف مسلح، حيث تلك الأعداد تربك بناء الداخلية والجيش، حيث أنهم يحتاجون إلى تدريب فهي اكبر

وأوسـع للـتخلص مـن الآثـار الـسلبية لارتباطـاتهم بقيـاداتهم المحليـة، لـشعورهم بـأنهم متميزون.(صحيفة العرب، 2013 : 1).

وهناك تحديات ليبية أخرى نحو النمو الديمقراطي منها :

الصراعات القبلية والمناطقية.

الفيدرالية : حيث أن بعض القبائل والمناطق تسعى في الفيدراليـة أو المحاصـصة القبليـة أو الجهويـة، عند توزيـع المناصب والوظائف والحقائب الوزارية، حيث أعلنت برقة إقليميا فيـدراليا فـي شـرق ليبيـا فـي مؤتمر عقد فـي آذار /مـارس 2012 عق فـي برقـة ومـن بعـدها فـزان فـي أيلـول / سـبتمبر 2013 وثـم تبريـر هـذه الخطـوة بعـدم فاعليـة أداء المؤتمر الوطني لعام وإخفاق الاستجابة لمطالب الشارع، (شبكة أخبار ليبيا، 2013: 1-3).

ضعف الثقافة السياسية (ارث ما قبل الثورة الليبية) أي تراث العهد القذافي.

الاقتصاد الريعي، وسياسـة عهد القذافي في توزيـع الثروة، وخاصـة النفطية، والموارد الماليـة التي سخرها لإدامة الهيمنة، وإطالة عمر نظام حكمـه، ولم يبين إستراتجية تنموية تنوع مصادر الدخل الوطني.(الصواني، 2013 : 2-4).

بقايا نظام القذافي خاصـة اللجان الثورية والكتائب الأمنية، ودورهم في نشر الفوضـى وعدم الاستقرار في البلاد.

تنامي التيارات المتشددة الرافضة للدولة مثل القاعدة وداعش والجماعات السلفية المتشددة، والحركـة الإسـلامية للتغيير، وانتـشار الميلـشيات المـسلحة فـي بنغـازي، ودرنـة ومـدن شـرقية ومنهـا: جماعـة أنـصار الـشريعة فـي بنغـازي التـي تـرفض الدولـة المدنيـة والتـي تستهدف المصالح الغربية والعلمانية.(منشاوي، 2014 : 1-3).

التدخل الخارجي : تدخل بعض الدول العظمى في الشأن الليبي الداخلي، تلك القوى الخارجية التي تسعى إلى الحصول على مكتسبات ومصالح، والتي تدعى احترامها للشعب الليبي وأنها تدعم الديمقراطية في ليبيا، والتدخل الأجنبي هو ضد السيادة الليبية الوطنية فضلا على انه يضاعف التحديات أمام بناء الديمقراطية الليبية وإعادة الاعتبار للدولة الليبية الحديثة.(Northarn pack, 2011 : 1-3) .

أما عن الموقف الروسي من الأزمة الليبية :

انتقدت الحكومة الروسية عام 2010 الحملة العسكرية على ليبيا، إلا أن الرئيس الروسي ميدفيدف أطلق تصريحات متناقضة لتصريحات رئيس الحكومة بوتين، حيث سارعت وسائل الإعلام الروسية، والمحلية والعالمية إلى الحديث عن اختلاف في الرأي حول الأزمة الليبية، بين رئيس الدولة ميدفيدف ورئيس الدولة بوتين، وكان ذلك في 21 آذار.

عام 2011، وقد ندد بوتين بقرار مجلس الأمن الدولي القاضي بفرض عقوبات على النظام الليبي، مشيرا إلى أن هذا القرار يشبه الدعوة إلى الحملة الصليبية في العصور الوسطى، وكان رئيس الدولة آنذاك ديمتري ميديفيدف ندد بماء جاء في تصريحات رئيس الوزراء بوتين حول الشأن الليبي، وارجع ميدفيف أسباب بما يحدث ليبيا إلى وصفه بالتصرفات الوقحة للقيادة الليبية وجرائمها شعبها، وبالنسبة لما وصفه بوتين بالحملة الصليبية ، شدد ميدفيدف على عدم جواز استخدام " ألفاظ تؤدي إلى صدام الحضارات".(عبد الواحد، 2011 : 1).

ورأى محللين سياستين أن كلام رئيس الدولة ميديفيدف موجه أولا إلى الغرب لإظهار انه يوجد في روسيا من يرفض أن توافق روسيا الدول التي كانت تقصف ليبيا.(عبد الواحد، 2011: 1).

المبحث الثاني

الموقف الروسي تجاه الأزمات العراقية واليمنية

ينظر إلى الحملة العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها العراق في 20 آذار /مارس 2003، باعتبارها إحدى الوقائع الأساسية التي تؤكد نهاية النظام الدولي القديم الذي قام بعد الحرب العالمية الثانية، وقيام نظام عالمي جديد، وهذه الحرب تعد المنعطف التاريخي الذي بشر بنظام عالمي جديد يتسم بالصعود غير المسبوق للقوة الأمريكية وانفرادها بمكانة القوة العظمى في العالم.(الدويك، 2004 : 1-2).

وتمثل حرب العراق عام 2003، بداية الفوضى في العراق وترجمة للإستراتيجية الأمنية الجديدة التي يطلق عليها عقيدة بوش، وقد اعتبرت تحولا مهما في العقيدة الأمنية الأمريكية وطريقة التعامل مع قضايا العالم، حيث تم التخلي عن توجهات حقبة الرئيس الأسبق بيل كلينتون " Billian Clinton" الداعية إلى الردع والاحتواء، وطرحت بدلا منها إستراتيجية توجيه الضربات الاستباقية ضد المنظمات الإرهابية والدول المناوئة لأهداف الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها، أو حتى الدول التي تسعى إلى امتلاك القوى بمفهومها الشامل.(حنا، 2004 : 1).

منذ عام 2003 بعد الاحتلال الأمريكي للعراق والحكومات العراقية تتخبط في مستنقعات شتى، منها افتعال أزمات قاتلة مثل الطائفية، والهوية والقتل على أساس العرق وغيرها، والمواطن العراقي يعيش في حالة إقصاء وتهميش كلي، فقد كانت الحكومة العراقية تتوجس المخاوف من أن يصل الربيع العربي إلى العراق بسبب الوضع الاقتصادي السيئ الذي يعيشه العراقيون، وتوزيع الثروات، وعدم وجود العدالة الاجتماعية والسياسية والواقع الأليم الذي يعيشه المواطن.(العراقية، 2011 : 1).

وأما اليمن فإثر ضغوط الشعب على مدى فترة زمنية طويلة على الرئيس علي عبد الله صالح، رضخ للأمر الواقع ولم يمدد فترة رئاسته ولم يورث الحكم لابنه كما كان يتمنى، واجبر على تقديم استقالته، وأعلن عن انتخابات رئاسية لصالح نائبه عبد ربه منصور هادي، كشرط الاستقالة وإنهاء حكمه الذي دام أكثر من عقود ثلاثة.(منصور، 2012 : 1-2).

يتناول الباحث في هذا المبحث المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : أسباب الأزمة العراقية والموقف الروسي منها .

المطلب الثاني : أسباب الأزمة اليمنية والموقف الروسي منها.

المطلب الأول

أسباب الأزمات العراقية والموقف الروسي منها

عندما بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في تصعيد حملتها السياسية ضد نظام الرئيس العراقي صدام حسين في مطلع خريف عام 2002، كان أمام النظام خياران في إدارة الأزمة المترتبة على التصعيد الأمريكي : أولها أن يسرع لتحقيق نوع من التغيير في سياسته الخارجية وفي الأوضاع الداخلية على نحو يزيد مناعته الضعيفة ويؤدي إلى إبطال أو تحييد بعض الأوراق التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية أو لبعض الجيران، أما الخيار الثاني فهو أن يتعمد المناورة في مواجهة التصعيد الأمريكي عبد إدخال تغيير شكلي في بعض جوانب سياسته الخارجية ومحاولة احتواء الأزمة من خلال إبداء مرونة أكثر من أي وقت مضى والرهان على التناقضات الدولية، ولكن دون الإقدام على أي تجديد جوهري في سياسته الخارجية أو أي قدر من الإصلاح الداخلي مهما محدودا .(عبد الجميد، 2003 : 50).

وقد بدأت الأزمة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 واستمرت مرورا بالخروج الأمريكي من العراق عام 2011، وأحداث الربيع العربي التي عمقت الأزمة العراقية نتيجة الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمذهبية والديمغرافية، وكذلك فإن الأزمة اليمنية التي تحولت من أزمة تنازل صالح عن الحكم بعد 30 سنة من الحكم المتواصل لليمن ومحاولته توريث ابنه للمنصب، وقد تحولت الأزمة اليمنية إلى حرب بين الحوثيين وفصائل المعارضة للنظام اليمني المخلوع والسعودية من جهة أخرى.

يتناول هذا المطلب المحورين الآتيين :

أولا : أسباب الأزمة العراقية.

ثانيا: الموقف الروسي من الأزمة العراقية.

أولا : أسباب الأزمة العراقية :

تتمثل الأزمة العراقية في شقي القوى السياسية وهاجس الخوف والشك والريبة بين القيادات السياسية وتصارعها على المناصب ونفوذ الثروة، إضافة إلى الإرهاب وتفشي الفساد، وتكالب دول الجوار لإفشال العملية السياسية بمختلف الوسائل، والأزمة العراقية الحالية (2017، ليست وليدة اليوم أو بعد إسقاط نظام حكم البعث، بل هي نتاج التاريخ والجغرافية، حيث ساعد موقع العراق الجغرافي، وما تيمتع به من مناخ معتدل، وثروات طبيعية، وانهار ومياه، ساعد على اجتذاب الموجات البشرية من كل الجهات ومن كل العصور، والاستيطان على أرضه، منذ آلاف السنيين فصار العراق بلاد الرافدين) مهدا للحضارة البشرية ، ومهبطا للأنبياء والأديان، ومنبعا للمذاهب الدينية، والمدارس الفكرية المختلفة وبذلك امتاز هذا الشعب بتعددية مكوناته الاثنية والدينية واللغوية والثقافية أكثر من أي بلاد أخرى.(حسين، 2012 : 3-4).

وهناك عدة أسباب للازمة العراقية التي بدأت منذ 9 نيسان /ابريل 2003 عند دخول القوات الأمريكية للعراق وسقوط بغداد، ويمكن القول أن أسباب الأزمة العراقية تمثلت بما يلي :

1) دخول القوات الأمريكية العراق بدافع الحرب على الإرهاب وذلك في 20 آذار /مارس 2003، وإسقاط بغداد في 9نيسان /ابريل 2003، وكره السياسة الأمريكية، وذلك لان الولايات المتحدة الأمريكية مكروهة وان كثيرا من الأعمال العدائية الموجهة إليها لا تعود إلى سواء التوجه بل إلى سوء الفهم.(الزاملي، 2013 : 1).

2) التفتت الواقعي والرسمي، وذلك بنية الولايات المتحدة الأمريكية تحويل الدولة العراقية إلى كانتونات أو ميداليات أو من طقيان لا يربطها رابط وثيق بينها سواء كانت معلنة أم غير معلنة ، متعرفا بها أو غير متعرف رسميا، داخليا أو إقليميا أو دوليا، لكنها قائمة بالفعل ويمثل إقليم كردستان نموذجا لها من حيث السلطة والإدارة والموارد والخدمات،

وهكذا تضمحل وتستقهر الدولة تدريجيا، ومن المحتمل أن يكون هذا التفتت هو نتيجة أو مرحبة أخيرة للأمر الواقع، خصوصا إذا ما استمرت سلطات نحلية بصلاحيات موسعة ونفوذ سياسي وعسكري واقتصادي، ناهيك عن امتيازات حينها سيكون من الصعب تخلي النخب الحاكمة الإقليمية.(شعبان، 2015 : 2).

3) السياسة الأمريكية تجاه المنطقة وخاصة العراق والتي تتمثل في بناء جديد من مشروعات المساعدة والتي توجهت بطرح " مشروع الشرق الأوسط الجديد"، وذلك في أعقاب الحرب الأمريكية على العراق أي في شباك فبراير 2004، وهي مبادرة أطلقها الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش (الابن) وكانت منذ بداياتها مثيرة للجدل، وقد قوبلت باعتراضات وتحفظات من دول عربية عدة، إذ كان الكثيرون في الشرق الأوسط مشككين في أهدافها المعلنة، ولا سيما أنها طرحت في وقت كانت فيه، ابرز علامات السياسة الأمريكية وخصوصا في المنطقة وهو احتلال العراق، والدعم الأمريكي المتزايد لسياسات رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ارائيل شارون.

4) الأزمة الاقتصادية : التي أعقبت الحرب الأهلية على العراق عام 2003، علما أن العراق خامس اكبر احتياطي للنفط في العالم، إلا أن الأزمة الاقتصادية تفاقمت وتواصلت وعجز الحكومة العراقية (المالكي، والعبادي) عن التوصل إلى حلول آنية لها، الرواتب، بالتزامن مع انخفاض عائدات النفط، بعد أن شهدت أسعاره تراجعا منذ العام 2014 ، فضلا عن ارتفاع تكلفة الحرب على تنظيم الدولة " داعش" الذي استولى على مناطق إستراتيجية في البلاد وقد نتج عن تلك الأزمة الاقتصادية ما يلي:(وزارة التخطيط العراقية، 2015 : 1-3).

أ- عجز الحكومة العراقية عن تسديد الديون المستحقة للشركات الأجنبية والاستثمارية .

ب-تأخير سداد رواتب آلاف من موظفي الدولة والذين بدؤوا في تنظيم مظاهرات يومية لسداد رواتبهم.

ج-زيادة الأزمة الاقتصادية مع سيطرة تنظيم "داعش " على مساحات واسعة من المحافظات الشمالية والغربية.

د- زيادة مصروفات الجيش من الأسلحة العسكرية وتسخير الدولة لكافة الطاقات الاقتصادية لمواجهة " داعش".

إن جذور الأزمة الاقتصادية والمالية في البلاد بدأت منذ عام 2003، لكنها لم تكن ذات تأثير كبير كون عائدات النفط بأسعاره التي تجاوزه سقف (100) دولار للبرميل، كانت تكفي لسداد نفقات المتزايدة، لكنها سرعان ما برزت الأزمة خلال عامي 2014 و2015 بعد أن تراجعت أسعار النفط إلى النصف، والأزمة العراقية كذلك فهي غير متعلقة بالنفط، وإنما متعلقة بسوء التخطيط، وانعدام الرؤية الإستراتيجية طيلة السنوات التي أعقبت الاحتلال الأمريكي للعراق، لبناء اقتصاد داخلين وتفعيل المؤسسات الإنتاجية بدلا من إبقاء اقتصاد البلد معتمدا على إيراد أحادي الجانب، وذلك لان الحركة الصناعية في العراق معطلة، بسبب انعدام الطاقة الكهربائية. رغم أن قطاع الكهرباء انفق عليه مليارات الدولارات لكنه لا يزال متعثرا بسبب الفساد وسوء التخطيط.(حسن، 2015 : 1-2).

ويعد الفساد المالي والإداري احد ابرز الأسباب الرئيسة وراء تدهور الاقتصاد العراقي، وبسببه تعطل تنفيذ أكثر من 9 آلاف مشروع اقتصادي، وتنموي، وصناعي، وخدمي في جميع المحافظات، بحسب وسائل الإعلام محلية.(حسن، 2015 : 2).

احتلال العراق عام 2003 كان من احد الأسباب التي أدت إلى الربيع العربي في الدول العربية الأخرى، إذ أن ما حدث وما يحدث في العراق من ظلم مجازر في حق الشعوب العربية، جعل الكثير من الشباب يستفيق من نومه ويصاب بخيبة أمل في الدول الكبرى ويعرفها على حقيقتها، وأصبح الكثير من أبناء الأمة يسال عن مصداقية الغرب وحسن نيته في الدعوة الديمقراطية وحقوق الإنسان إضافة إلى مواقف الحكام العرب مما يجري لشعوبهم، إضافة إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي (الانترنت، الواتس أب، التوتير، الفيسبوك،) عدت الأنظمة العربية ومواقف حكامها.(بوشة، 2011 : 2).

هناك من يعتقد أن الربيع العربي بدا في العراق منذ عام 2003 عندما بدأت الولايات المتحدة الأمريكية باحتلال العراق ونهب ثرواته واشتعال المقاومة العراقية الوطنية ضد المحتل، والكل يستقرا الآن أن هناك ضريبة سيدفعها العراقي منذ ظهور داعش حتى بعد أن تختفي أو بعد غلق ملف " داعش" مع الملاحظة أن غلق هذا الملف كان خارج إرادة القوى المتآمرة على العراق التي أجهض مخططاتها رجل مسن يمكث في زقاق بسيط النجف هناك، كان من ورائه رجال قاوموا أعداء العراق ، وكانت السلطات تخاف اجتماع الشباب العراق وخاصة مع زخم الأحداث أن يجتمعوا في ساحة التحرير في بغداد ولكن تلك الأحداث المتفرقة أم تصل إلى درجة الثورة العارمة في كافة أنحاء العراق.(الكمالي، 2017 : 2-3).

ثانيا : موقف روسيا من الأزمة العراقية :

كانت روسيا إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج الثانية 1990-1991، وافقت على اثنتي عشر قرارا صادرا عن مجلس الأمن الدولي فيما بعد ضد العراق، وان لم تشارك الحرب ضدهن وحاولت إيجاد حلول سلمية للازمة .(السرحان، 2011 : 285).

وهكذا ظل الموقف الروسي المراقب للأحداث في العراق، حيث لم يكن لروسيا دور فعلي في العراق سوى الموافقة على القرارات الدولية ضد العراق، وذلك من اجل مصالحها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

والعراق منذ 2003 وحتى 2017 ما زال يشهد أزمة سياسية واجتماعية واقتصادية مزمنة بين مكوناته السكانية الأساسية (السنة ، الشيعة، الأكراد). أخذت أبعادا أمنية واحتدمت لتصل إلى حد المواجهة المسلحة التي أعلنت اعتبارا من 10 حزيران يونيو 2014 ، وذلك عندما استطاعت الجماعات المسلحة التي أطلقت على نفسها ثوار العراق ، أو ثوار العشائر أن تفرض سيطرتها على محافظة نينوي (شمال العراق) ثم محافظة صلاح الدين ومناطق عديد محافظتي كركوك وديالي التي انطلق بها المواجهات منذ نهاية كانون الثاني / ديسمبر 2013، وبدأت تلك الجماعات المسلحة تفرض طوقا على العاصمة بغداد بعد أن تكبدت القوات الحكومية أمامها خسائر كبيرة، العراقية أمام هجمات المسلحين و(داعش) بالذات، الأمر الذي سهل عليهم فرض سيطرتهم على مناطق الصراع.(العبيدي، 2014 : 2).

لقد وجدت روسيا في الأزمة العراقية فرصة كبيرة لها في مضمار التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب ولا سيما إيجاد موطئ قدم لها في العراق الذي يعد من مجال النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط منذ عام 2003، هذه الأزمة دفعت رئيس الحكومة السابق نوري المالكي إلى صوب روسيا لتزود بالأسلحة التي تحتاجها في مواجهة جماعات الثوار والتنظيمات المحاربة معها، وبالمقابل كانت روسيا الأسرع استجابة للاستفادة الاقتصادية والحصول على مكانة سياسية بالتعامل مع الأزمة، فضلا عن التخلص من الأسلحة والطائرات القديمة بيعها إلى العراق بأسعار باهظة.(العبيدي، 2014 : 5-6).

بيد أن الثابت في الموقف الروسي تجاه الأزمة العراقية، وفيما يخص العلاقات الروسية الأمريكية، فإن موسكو تعول في مقارنتها للازمة العراقية، على حاجة واشنطن عاجلا أو آجلا للدور الروسي في عراق ما بعد الحرب وقد أخفقت الساسة الروس في إيجاد لغة دبلوماسية تجمع بين القوة الإستراتيجية والضعف الاقتصادي، ولم تكن ما آلت إليه السياسة الروسية الخاصة بالعراق إلا نموذجا لهذا الإخفاق .(المرهون، 2017 : 3-4).

يبقى التوافق الروسي الأمريكي حاسما للجانبين وان هذا التوافق معرض اليوم لامتحان كبير متحملة الملف العراقي ولكن الذي لا ريب فيه هو أن الساسة الروس لا يتمنون أبدا خسارة ما حصدوه نتيجة موقفهم البراغماتي من أحداث 11/أيلول /سبتمبر ولا يتصورون تحكم مكاسبهم بين ثنايا الأزمة العراقية.(المرهون، 2017 : 6).

المطلب الثاني

أسباب الأزمة اليمنية والموقف الروسي منها

يعتبر اليمن أفقر دولة في شبه الجزيرة العربية قبل فترة طويلة من اندلاع الثورة اليمنية منذ بداية عام 2011 والاضطرابات الحالية، وكان ثلثا السكان بحاجة إلى مساعدات، في حين لا يحصل نصف السكان الذين يبلغ عددهم 26 مليون نسمة على مياه نظيفة، ووصل سوء التغذية إلى معدل مماثل للمعدلات السائدة في العددي من البلدان في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.(دايك، 2015 : 2).

بدأت الأزمة في اليمن مع ثورة ضد حكم الرئيس علي عبد صالح الذي ترأس اليمن لأكثر من 33 سنة، وقد ترك السلطة في أوائل عام 2012 بعد ضغط الشارع اليمني، كجزء من اتفاق بوساطة بين السلطة الحاكمة، وجماعات المعارضة بقيادة نائب الرئيس حينها عبد ربه منصور هادي، الذي صارع من اجل توحيد المشهد السياسي المنقسم في البلاد ودرء التهديدات من كل من تنظيم القاعدة في جزيرة العرب والحويثيين، الذي كان قد خاض نزاع صعده لعدة سنوات. (Johnson, 2015 : 2) .

يتناول الباحث في هذا المطلب المحورين الآتيين :

أولا : أسباب الأزمة اليمنية .

ثانيا : موقف روسيا من الأزمة اليمنية.

أولا : أسباب الأزمة اليمنية :

نجحت الجماهير في اليمن في كسر حاجز الخوف عندما بدأت الاحتجاجات في التشكل في عدد من المدن الرئيسية أولا في كانون الثاني / يناير 2011، قبل أن تنتقل الاحتجاجات إلى العاصمة صنعاء، حيث عدد قليل من اليمنيين كانوا يؤيدون الرئيس علي عبد الله صالح، وعلى رغم من لجوء النظام إلى أسلوب القمع للمظاهرات، إلا أن المظاهرات اتصفت بالصبغة السلمية، وتضمنت شعارات مختلفة منها " جمعة الغضب" في 18 شباط /فبراير 2011 في تعز وصنعاء وعدن، " وجمعة اللاعودة" في 11/آذار 2011 على سبيل المثال، ولكن الوضع انفجر في العاصمة صنعاء عندما أطلقت القوات الحكومية النار على عددا من المتظاهرين في 18/آذار /مارس أسفرت عن قتل 52 شخصا، الأمر الذي حث عددا من أعضاء القوات المسلحة إلى الانضمام إلى صفوف المتظاهرين، وعلى الرغم من ذلك بقي الجيش تابعا لنظام صالح، خاصة وهو قائد الجيش.(حسيب، 2012 : 12).

حاول مجلس التعاون الخليجي الاتفاق مع الرئيس صالح بنقل السلطة بشكل سلمي، وقدم مبادرة لهذا الغرض، إلا أن صالح رفض التوقيع في 23 أيار/ مايو 2011، مما جعل احد مؤيديه شيخ صادق الأحمر ينقلب عليه في 3حزيران / يونيو وقد تعرض صالح إلى إصابة بالغة جراء انفجار وقع في قصره نقل على أثرها إلى السعودية لتلقي العلاج، وبعد عودته وافق على توقيع اتفاق مجلس التعاون الخليج وذلك في 23 كانون الثاني / يناير 2012، والذي يقضي بتسليم السلطة إلى نائبه عبد ربه منصور هادي، مقابل حصوله وأولاده وأقربائه وجميع من عمل معه خلال 33 عاما على حصانة من الملاحقة القانونية كاملة من الملاحقة بناء على الاتفاق الموقع، على الرغم من ردود فعل واسعة للشعب اليمني اعتراضا على هذا القانون وفي 21/شباط /فبراير 2012، بعد فوز الهادي بنسبة 99.8 بالمئة من أصوات الناخبين ، كونه

المرشح التوافقي الوحيد للرئاسة تسلم مقاليد الرئاسة اليمنية لمدة سنتين فقط، تليها انتخابات برلمانية، ثم الانتخابات الرئاسية الحرة.(بلقزيز، 2012 : 342).

لذا نرى أن حالة اليمن مختلفة عن مثيلاتها، وتغيير النظام الذي حصل فيها، إذا أمكن اعتباره كذلك، لا يخلو من الالتباس والريبة، من ناحية أخرى، لم تجتمع إلا ثلاثة عوامل من أصل أربعة في حالة اليمن، وبالتالي فإن غياب عنصر دعم الجيش للثورة لعب دورا حاسما، وحال دون تحقيق هدف الثورة في إسقاط النظام، كما كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية والعربية السعودية من الثورة بالغ الأهمية، فكلاهما لم يكن يزيد فوزا صريحا لقوى المعارضة على النظام، الأمر الذي يمكن أن يحمل إحراجا للأنظمة الخليجية نفسها، وهو يسلط الضوء على السبب الذي أرغم في نهاية المطاف، حركة المعارضة الرئيسية " اللقاء المشترك" على الموافقة على تسوية مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربي.(حسيب، 2012 : 12).

إن الأزمة اليمنية معقدة التركيب متعددة الجوانب ومتداخلة الأطراف وتتكون من شقين داخلي وخارجي، الشق الأول يتمثل بالصراع على السلطة بين القوى السياسية اليمنية التي لا تملك أي مشروع وكني مشترك بالحد الأدنى وغياب المكون السياسي المنظم الحامل للمشروع الوطني ساعد إلى حد كبير في حدة الصراع في ظل نظام المحافظة والفساد والمحسوبية، والإدارة السيئة، واستمرار غياب هذا المشروع يجعل بكل تأكيد حل الأزمة أكثر تعقيدا وتحقيق الاستقرار الدائم أمرا مستحيلا، والثاني يتجسد بالتناقضات والصراعات الإقليمية وخاصة بين السعودية وإيران اللتان تتنافسان على الدور الإقليمي والسعي نحو بسيط استراتيجيها في ظل المعطيات والمستجدات الدولية وازدياد التحديات الأمنية بشكل غير مسبوق في المنطقة العربية في ظروف عملية الانتقال التدريجي إلى النظام الدولي الجديد المتعدد الأقطاب.(شمسان، 2015 : 2).

ويمكن القول أن أسباب الأزمة اليمنية والتي تحولت إلى ثورة في بداية 2011 ، كانت على النحو التالي :

1) حالة الانغلاق والانسداد السياسي : حيث سعى الرئيس السابق عبر سلسلة من الأزمات وتزويد الانتخابات إلى إقصاء القوى السياسية، والانفراد الكامل بالسلطة ، فأزمة عام 1993، انتهى بحرب عام 1994، وأدت إلى 1997 أمضت الشريك في حرب 1994، وخلال هذه الفترة وما بعدها تم بعثرة الجيش القديم الذي كان يقوده رفقاء صالح بدءا بمقتل اللواء محمد إسماعيل عام 1999 وشن حروب استنزاف في صعده 2004-2010، وفي 28 تشرين أول /أكتوبر 2010 أصبح الرئيس صالح على قناعة بان توريث الأولاد أصبح في متناول اليد، وان المسالة مسالة وقت لا أكثر، حيث قام بتعديلات دستورية تلغي تحديد شغل الرئاسة لدورتين وجعلها مفتوحة لهذا الوقت اندلعت الثورة ورفعت شعار إسقاط النظام لأنه لم يعد قابل للإصلاح.(Alkhutary, 2015 : 1).

2) سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية : حيث انتشر الفساد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والبطالة والفقر خاصة بعد جهود قطع التمرد في الجنوب، حيث تبلغ نسبة البطالة في اليمن 35% على الأقل، وتشير مصادر الأمم المتحدة إلى أن 31.5% من السكان يفتقدون إلى الأمن الغذائي بينما 12% منهم يعانون من نقص غذائي حاد، ويعيش نحو 40% من سكان البلاد البالغ عددهم 24 مليون يمني تحت خط الفقر (اقل من دولارين في اليوم) .(عبد الكريم، 2011 : 53).

3) أقارب الرئيس صالح : كثرت المطالب الشعبية بتنحية جميع أقارب الرئيس علي عبد الله صالح من المناصب القيادية بالمؤسسة العسكرية والأمنية والحكومية ، وقد دعت مجموعة الفيسبوك أسمت نفسها "شباب العاشر من فبراير" إلى عزل هؤلاء بشكل عاجل، وتأخذ أحزاب المعارضة على الرئيس تعيين 22 شخصا من أبنائه وأقاربه ومن سكان قريته (سخان) في مراكز قيادية مهمة في الجيش والأمن ، منها الحرس الخاص والحرس الجهوري، والقوات الجوية والبحرية والبرية والدفاع الجوي والفرقة أولى مدرعة وحرس الحدود إلى جانب الأمن المركزي والأمن القومي وقيادات المعسكرات والمناصب الإدارية. ومن بينهم ابنه الأكبر احمد في قيادة الحرس الجمهوري والقوات الخاص أبناء أخوته في مناصب أركان حرب الأمن المركزي، وقيادة الحرس الخاص ووكالة جهاز الأمن القومي.(بلقزيز، 2012 : 342).

وهناك أسباب أخرى للثورة اليمنية هي على النحو التالي (الخطاري، 2015 : 5-6) :

1) افتقار نظام صالح لأي مبرر أيديولوجي أو أخلاقي حيث ظل صالح يتأرجح على صعيد الايدولوجيا (العقيدة السياسية) بين اليمين واليسار، الوسطية والتطرف، والليبرالية والمحافظة حسب ما تطلبه ضرورة البقاء وكان ذلك كفيلا بخسران النظام لكل القوى على اليمين واليسار الوسطى منها والمتشدد.

2) انقسام النظام من الداخل : حيث انقسم نظام صالح نتيجة فكرة التوريث في السلطة إلى ثلاثة تيارات متصارعة وهي :

تيار مشايخ حاشد.

تيار اللواء الركن علي محسن الأحمر.

تيار صالح وأقاربه.

3) الفساد السياسي : حيث حكم النظام البلاد بالفساد، ولم يكن ذلك يخاف على الشعب اليمني وجاءت تسريبات ويكليكس للبرقيات المرسلة من السفراء الأمريكيين في صنعاء إلى الإدارة الأمريكية قبل أسابيع من قيان ثورة 11 شباط / فبراير لتؤكد ما كان مؤيدا منذ البداية.

4) غياب المشاركة السياسية الفاعلة : والمقصود بالمشاركة السياسية الفاعلة هو قدرة المواطن على التأثير في الحياة السياسية لبلاده إما بشكل مباشر عن طريق التصويت في الانتخابات العضوية في الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، والمشاركة في التعبير عن الرأي بالطرق المختلفة بما في ذلك الاحتجاجات بأنواعها المختلفة.

5) الفشل في مواجهة التحديات الأمنية : فشل نظام صالح في مواجهة مختلف التحديات الأمنية وعلى نحو خاص التمرد الحوثي، الجماعات الإرهابية، والحراك الانفصالي الجنوبي.

أما الأسباب الاقتصادية التي أدت إلى قيام الثورة اليمنية : (الفقيه ، 2013 : 2-3) :

1) الاقتصاد الريعي : تبنى نظام صالح وعمق نظام اقتصادي ريعي يعتمد بشكل شبه كامل على عائدات النفط والغاز والمساعدات الخارجي وهو ما مكنه من شراء الولاءات عن طريق توزيع الريع لكن انقسام النظام والتنافس بين مراكزه وزيادة السكان عقدت مسالة توزيع الريع فكثر المنتقدون والمعارضون له.

2) التوزيع غير العادل للثروة : جمع أركان نظام صالح بين السيطرة على السلطة والسيطرة على الثورة وهو ما خلق فئة صغيرة من السكان تعيش في ثراء فاحش بينما الغالبية الساحقة من أبناء الشعب اليمني تعامي من الفقراء المرقع.

3) انخفاض معدلات النمو الاقتصادي : الفشل في تحقيق معدلات نمو تتناسب مع معدلات نمو السكان.

4) الفقر والفاقة : أدى النمو السكاني المصحوب بمعدل منخفض للنمو الاقتصادي ارتفاع معدلات التضخم إلى تأكل الدخول واتساع رقعة الفقر والفاقة.

5) البطالة وخصوصا بين خريجي الجامعات من الشباب الذين أشعلوا الثورة اليمنية.

أما الأسباب الاجتماعية التي أدت إلى الثورة اليمنية : (مركز دراسات الجزيرة 2013 : 1-2)

1- الأداء الاقتصادي السيئ أدى إلى أداء اجتماعي رديء انعكس سلبا على الحالة الاجتماعية للشعب اليمني .

2- العامل السكاني : ارتفاع معدلات الشباب العاطلين عن العمل، وعدم تناسب معدل النمو مع المعدلات السكانية.

3- انعكاس البطالة والفقر والحاجة سلبيا على الحالة الاجتماعية الداخلية لليمنيين والتي أدت إلى الجرائم الداخلية .

4- انتشار القنوات الفضائية ووسائل التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك، والانترنت والتوتير والتي أثرت على الحالة العامة لليمنيين.

5- التنوع اليمني حيث لم تكن الثورة دينية بل كانت متنوعة ولكن الدين الإسلامي لعب دورا بارزا.

6- غياب القيادات الاجتماعية حيث أن نظام صالح لم يستطيع قمع الثورة بسبب عدم وجود قيادات مباشرة للثورة.

ثانيا : موقف روسيا من الأزمة :

إن العلاقة بين اليمن وروسيا تعود إلى زمن الاتحاد السوفياتي الذي حاول التقرب من اليمن من خلال نظراته الأيديولوجية إلى منطقة شبه الجزيرة العربية، وحاول الروس تحسين العلاقات والروابط مع اليمن وخاصة في فترة الحرب الباردة 1945-1990، وكانت أهداف روسيا من وراء ذلك محاولة الحد من النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، وكانت اليمن خلال فترة الحرب البارجة يعتمد بشكل على المعدات والتجهيزات العسكرية من أسلحة بكافة صنوفها، ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفياتي 1989-1990، عاشت روسيا فترة عزلة سياسية، ولكن مع حدوث أزمات سياسية واقتصادية في منطقة الشرق الأوسط عادت روسيا بقوة إلى المنطقة ، وأصبحت تبدي اهتمامها بمشاكل المنطقة، وخاصة في ظل تنافس حاد مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.(chon, 2013 : 6-7) .

إن الأسباب التي تدعو روسيا إلى الاهتمام بمشاكل المنطقة ومن بينها اليمن، إنما تعود إلى الأسباب التالية : (مركز دراسات الجزيرة، 2015 : 1-3) :

الأول : كانت روسيا تدرك أن الوضع السياسي والأمني في منطقة الشرق الأوسط (واليمن منها) أعمق من ذلك، وذلك لان الوضع في المنطقة يؤثر على الساحة الدولية بشكل عام، ولذلك نرى روسيا قبل عام 2011 وتأزم الوضع في اليمن اتبعت سياسة المواءمة مع الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الأوروبية، واليمن هي دولة مهمة لروسيا باعتبارها دولة تمتاز بموقعها الاستراتيجي ، لأنها مطلة على البحر الأحمر وخليج عدن .، إضافة إلى تحكمها بباب المندب، الأمر الذي يجعل اليمن بوابة أساسية لوجود دور روسي تجاري واقتصادي في شمال إفريقيا.

الثاني : منع المملكة العربية السعودية من استخدام سلام النفط ضد روسيا، وعدم السماح لها بالتحكم بسعر النقط عالميا، باعتبار أن اليمن جارة السعودية، ودخول روسيا إلى المنطقة من خلال حكومة موالية لها تدير اليمن، وأيضا ستعمل روسيا على الضغط على المملكة العربية السعودية من خلال اليمن، وللضغط على السعودية أيضا للحيلولة دون دعم السعودية للجماعات الإسلامية في القوقاز والتي تشكل خطرا على الأمن القومي الروسي.

الثالث : روسيا لا ترضى بأي حال من الأحوال أن تقع اليمن ضحية لأمريكا والغرب، لأهميتها الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية والعسكرية، وهذا ما يدفع روسيا اتخاذ موقف مغاير للغرب وأمريكا، خاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية تدعم التحالف (عاصفة الحزم) في اليمن، وعلى الرغم من تأكيد السفير الروسي في اليمن فلاديمير بوتين على دعم بلاده الشرعية الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، وروسيا تدعو دائما أيضا بوقف العمليات السعودية ضد اليمن، والبدء بالمفاوضات بين كافة الأطراف للوصول إلى حل سياسي.

واعتقد ، أن روسيا رغم ذلك هي غير مستعدة لان تدفع الثمن الذي تدفعه الآن في سوريا وأوكرانيا، وموقف روسيا يتصف باللين في اليمن بهدف كسب جميع الدول الخليجية بما فيها المملكة العربية السعودية لأهداف اقتصادية وتجارية ونفطية، وهي في الوقت نفسه تسعى إلى إبقاء اليمن مستقلة للحيلولة دون محاولات السيطرة عليها واستغلاها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والغرب والسعودية.

الفصل الثالث

السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية

الفصل الثالث
السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية
(2011-2016)

إن الفترة الزمنية التي تبدأ من عام 2011 والتي تعتبر بدايات ثورة الربيع العربي التي عمت بعض البلدان العربية مطالبة بالحرية والإصلاح السياسي والاقتصادي بالذات ووصولا إلى العام 2016من أهم الفترات التي تزايد فيها الدور الروسي على المستويين الإقليمي والدولي، وكذلك تطور الأوضاع السياسية والعسكرية في سوريا، حيث شهدت مجمل الأحداث وتطورات الأزمة السورية في تلك الفترة وخروج المظاهرات في معظم المدن السورية مطالبة بإطلاق الحريات والإفراج عن المعتقلين السياسيين، ورفع حالة الطوارئ إلى أن زاد سقف المطالب حتى وصل إلى المطالبة بإسقاط نظام بشار الأسد، وقد تعرضت تلك المظاهرات إلى القمع الشديد والعنف على أيدي القوات النظامية، ومع مطلع العام الجديد بدا النظام باستخدام الأسلحة الثقيلة ومنها (البراميل المتفجرة)بطريقة متزايدة، في الصراع، وكانت روسيا في بداية 2011 تدعم النظام السوري، قد استطاعت بالتعاون مع الصين عرقلة كافة القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة الصادرة بحق الرئيس السوري والتي تدينه.(بسيوني، 2016 : 3).

يتناول هذا الفصل المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : موقف روسيا تجاه الأزمة السورية عام 2011-2012

المبحث الثاني : السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا من 2012-2016 (تطور الموقف الروسي السياسي).

المبحث الأول

موقف روسيا تجاه الأزمة السورية عام 2011-2012

ترتبط سوريا كغيرها من دول البحر الأبيض المتوسط، باتفاقية شراكة اقتصادية وعسكرية في إطار العلاقات السورية الروسية التي تمتد إلى عشرات السنين، وتتضمن تلك العلاقات، علاقات سياسية تعمل على توفير الإطار المؤسسي للحوار السياسي المنتظم بشان القضايا الثنائية والإقليمية والدولية، وكذلك علاقات اقتصادية وتجارية من شانها أن تعمل على تطوير العلاقات بينهما، وكذلك العلاقات في المجالات التعليمية والبحث العلمي، والتراث الثقافي والحضاري وحماية البيئة والصحة والزراعة والاستثمار.(السرحان، 2013 : 121).

ومنذ تطور الأزمة في سوريا عام 2011 وتحولها إلى ثورة، وبخلاف باقي دول ثورات الربيع العربي، كانت الثورة السورية الأسرع في تحديد الموقف الروسي في حيالها، حيث بادرت روسيا بإعلان دعمها للنظام السوري، ورفضت رفضا قاطعا تدخل الدول العظمى والإقليمية في الشأن السوري، وتعتبر الأزمة السورية الآن هي محط اهتمام روسيا على كافة المستويات والأصعدة.(العوضي، 2016 : 7).

يتناول الباحث المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : أسباب التدخل الروسي في سوريا منذ عام 2011.

المطلب الثاني : دور روسيا في الأزمة السورية عام 2012-2016.

المطلب الأول

أسباب التدخل الروسي في سوريا منذ عام 2011

هناك العديد من الأسباب التي تدفع روسيا إلى التدخل العسكري والسياسي في سوريا، وقد جاء هذا التدخل ومنذ عام 2012 إلى أن بلغ أوجه عام 2016 في محاربة الفصائل المعارضة ومن تطلق عليهم إرهابيين من تنظيم الدولة (داعش) والنصر وأحرار الشام، حيث قدمت روسيا دعما بمئات الملايين من الدولارات ، كما وفرت غطاء سياسيا كبيرا في مجلس الأمن الدولي من استخدام حق النقض (الفيتو) ضد القرارات الصادرة بحق النظام السوري بقيادة بشار الأسد.(مركز دراسات الجزيرة، 2015 :1).

هناك أسباب مباشرة وأسباب غير مباشرة جعلت روسيا تتدخل في سوريا، ولكن السبب الرئيس للتدخل هو الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية والقومية والاقتصادية معها.

يتناول الباحث في هذا المطلب المحورين الآتيين :

أولا : الأسباب المباشرة للتدخل الروسي في الأزمة السورية عام 2011.

ثانيا : الأسباب غير المباشرة للتدخل الروسي في الأزمة السورية منذ عام 2011.

أولا : الأسباب المباشرة للتدخل الروسي في الأزمة السورية عام 2011

كانت روسيا قد وطدت علاقاتها في سوريا منذ زمن بعيد، وبالأحرى منذ تولي الرئيس حافظ الأسد رئاسة الجمهورية العربية السورية في عام 1970، وتطورت هذه العلاقات بسبب حرص روسيا على مصالحها الحيوية في المنطقة، ومع بدايات الأزمة السورية في آذار /مارس 2011 كانت الثورة السورية في بداياتها، وكان الرئيس السوري بشار الأسد قد قام بإصلاحات سياسية واقتصادية، وتشكيل أحزاب سياسية وان كامن هامشية، وإلغاء قانون الطوارئ ، إلا أن هذه الإصلاحات لم ترضي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي الذي قلل من شانها، وتم وصفها بأنها غير واضحة، حيث طالبت القوى الدولية الرئيس السوري بوقف العنف ضد المتظاهرين والمدنيين، كما دعت فرنسا وبريطانيا بالذات إلى وقف ممارسات النظام السوري ضد المحتجين، وإجراء الإصلاحات الحقيقية اللازمة والعاجلة.(عياصرة، 2013 : 96).

إلا أن النظام السوري تتوافر لديه نقاط قوة تجعله يقمع الثورة السورية بقوة الحديد والنار، وتمثيل ابرز تلك النقاط في تمركز السلطات بيد الرئيس، وقوة الأجهزة الأمنية وتعددها، حيث يقوم عليها جنرالات شديدو الولاء للنظام بحكم المصالح التي تجمعها ، كما أن الفرقة الرابعة من الجيش، والتي يسيطر عليها شقيق الرئيس، إضافة إلى قوات الحرس الجمهوري وكلتاهما من قوات النخبة ذات التدريب القوي والمميز، ويضاف إلى ذلك التحالف القوي والمميز بين سوريا وإيران وحزب الله وروسيا والصين، وفي المنحنى السياسي فإن النظام السوري متماسك، حيث لم يشهد استقالة أي مسؤول من مسؤولية، وان القرب الجغرافي، والحدودي لسوريا من إسرائيل يدفع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية إلى التخوف من مجيء نظام يهدد وجود الدولة الصهيونية، فضلا عن أن النظام السوري يعتمد على كتلة بشرية تبلغ ما يقارب من ثلاثة ملايين مواطن شديدة الولاء للنظام السوري لاعتبارات أثنية، ومذهبية، طائفية، ومصلحية، وأخيرا يشار إلى

الدور المتميز للنظام في احتضان ما يسمى (المقاومة) ودعمها في وجه المشاريع الأمريكية والاستعمارية في كل من لبنان والعراق وفلسطين.(أبو عويضة، 2014 : 150).

ومن اجل مصالح روسيا الاستراتيجية في سوريا، فقد استخدمت روسيا حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي ثلاث مرات في 5 تشرين أول /أكتوبر 2011، وفي 5 شباط /فبراير 2012، و19 تموز /يوليو 2012، ضد توجيه ضربة لسوريا، وقد بررت روسيا موقفها ذلك بان : روسيا تدافع عن النظام العالمي الجديد، وتريد استخدام القوة فقط في إطار القواعد الدولية والنظام الدولي، ومن اجل ذلك فقد زار وفدا من مجلس الدوما الروسي الولايات المتحدة الأمريكية والتقى أعضاء من الكونغرس الأمريكي في ضربة عسكرية لسوريا.(السرحان، 2014 : 37).

والواقع فإن روسيا تدافع عن مصالحها بدعم النظام السوري عبر قاعدة طرطوس على البحر الأبيض المتوسط، وقد كان حلم روسيا القيصرية والاتحاد السوفياتي وروسيا الاتحادية دوما الوصول إلى المياه الدافئة ، وبعد فقدان دورها وتسهيلاتها في ليبيا بعد سقوط نظام معمر لقذافي ، اعتبر روسيا تدخل الناتو وسقوط القذافي خطا استراتيجيا لن تسمح بتكراره في سوريا، ولهذا كان موقفها في مجلس الأمن الدولي باستعمال حق الفيتو.(السرحان، 2014 : 38).

والدور الروسي إنما يأتي في سياق التداخلات الدولية التي عنوانها العريض هو المصالح الإستراتيجية الكبرى لمختلف الأطراف المتدخلة والمتداخلة، في مسارات الأزمة السورية وتعقيداتها فالتدخل الروسي في سوريا ، هو تدخل استراتيجي أولا، وأخيرا حيث تريد روسيا استعادة تسعينيات القرن المنصرم، واستعادة أمجادها كذلك، وفي هذا السياق ، إن واشنطن وكما يشير العديد من أصحاب القرار فيها من خلال تصريحاتهم الإعلامية المباشرة وغير المباشرة، ترى المشهد في غاية التعقيد وهو ما يسرها ويريحها، في ظل الجهود الحالي لمختلف أزمات

المنطقة ومنها الأزمة السورية، وفي وقت تبدو فيه غير مستعجلة للوصول إلى حل للازمة السورية ، بل تريد إدامة حالة الصراع والنزيف في سوريا إلى مدايا زمنية مفتوحة لذلك تتقلب في مواقفها الإعلامية المعلنة بشان ما يطرح من أفكار للحلول التي تجري تقدمها من قبل بعض الأطراف الدولية المؤثرة وحتى الإقليمية المختلفة، وتعكس حال مواقفها على مواقف مختلف الأطراف الأوروبية كفرنسا وبريطانيا وألمانيا وغيرها.(بدوان، 2015 : 1).

والمسالة السورية جزء من مسالة اكبر بالمنطقة تعود إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى وهي تجزئة المنطقة ودعم نظام حكم الأقلية (الطائفية ، القبلية، العسكرية) والاستخفاف بمطالب الشعوب، وقد وصل الصراع في سوريا لصراع نفوذ متعدد الأطراف واتفاق الغرب والشرق على " سوريا علمانية" كما عبر وزير خارجية روسيا وأمريكا، وهذا يعني بالنسبة لشعوب المنطقة محارب كل ما يعبر سياسيا عن الإسلام السني المعتدل وغير المعتدل، أي غالبية الشعوب بالمنطقة، حيث أن هذه الأطراف لا تريد إلا منهم مصالحها في سوريا، ولا تريد فهم حقيقة الصراع بسوريا ولا تداعيات حكم الأقليات وإشعال الحروب الأهلية في المنطقة.(ماضي، 2015 : 1).

ومن هنا فإن أسباب طبيعة الوجود المباشرة الروسي في سوريا تتمثل فيما يلي : (صحيفة الشرق الأوسط، 2016 : 1-2)

1- حماية مصالح روسيا في سوريا ، حيث أن لدى موسكو مصالح اقتصادية عسكرية كبيرة في سوريا وخصوصا القاعدة العسكرية التابعة للبحرية الروسية في مدينة طرطوس والموجود هناك منذ فترة الاتحاد السوفياتي السابق.

2- الحافظ على المصالح الإستراتيجية، حيث يبعض الرئيس فلاديمير بوتين رسالة للعالم بتدخله في سوريا مفادها أن روسيا لا تزال قوة يعتد بها على الساحة الدولية، وخصوصا بعد الإطاحة بحلفاء مثل صدام ومعمر القذافي.

3- قتال الجماعات الإسلامية المتطرفة، حيث يوجد قلق في الكرملين من تنامي هذا الخطر الذي أدى إلى استهداف روسيا بعدد من الهجمات التي نفذها الإسلاميون من الشيشان منذ عام 1990.

4- رفع الدعم للرئيس بوتين داخليا حيث أن العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا بعد ضمها لشبه جزيرة القرم من أوكرانيا، وتدني أسعار النفط دفع الملايين من المواطنين الروس للدخول في الطبقة الفقيرة وان العمليات في سوريا تشغل الناس عن الأوضاع الداخلية وترفع الاعتزاز بالوطنية.

5- بيع الأسلحة، حيث أن العمليات الروسية في سوريا وعمليات استعراض الأسلحة من طائرات وصواريخ وأنظمة عسكرية يعتبر دعاية للتصنيع العسكري الروسي.

وهناك أسباب مباشرة أخرى منها : (العوضي، 2016: 7)

1- رغبة روسيا في إنشاء نظام عالمي متعدد الأقطاب أو على الأقل تقرير ثنائي قطبية تكون روسيا واحد قاؤهما قطبا مؤثرا فيه.

2- سقوط نظام الأسد هو بمثابة تضييق للخناق على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وعلى حزب الله اللبناني، وهنا سوف تخسر روسيا نفوذا هاما في منطقة الشرق الأوسط عموما، والخليج العربي بشكل خاص.

ومما سبق ، تبين لنا إصرار روسيا على الاهتمام بالحليف السوري وبأزمته والوقوف المتين إلى جانبها ومحاربة كل من شانه أن يؤثر على المصلحة الروسية العسكرية والأمنية والإستراتيجية والسياسية ، ولهذا كان اهتمام روسيا بسوريات منذ بداية أزمته التي تفاقمت منذ عام 2011 وحتى الآن 2017.

ثانيا : الأسباب غير المباشرة (البعيدة) للتدخل الروسي في الأزمة السورية منذ عام 2011

إن الأسباب الأكثر أهمية وأبعد خطرا لتدخل روسيا في سوريا وهي الأسباب التي لم تعلن عنها روسيا من ضمن أهدافها الموضوعة المعلنة، وهي تسعى الآن لتحقيقها أو للحفاظ عليها، وهذه الأسباب هي : (الصغير ، 2015 : 2)

1) الطاقة : وتهدف روسيا من خلال ملف الطاقة وذلك من خلال الحفاظ على المستهلك الأوروبي من خلال صادرات الغاز الطبيعي المسال وهو احد ابرز الراوفد الرئيسة للاقتصاد الروسي، وتعتبر أوروبا الزبون الأقدم والأكثر احتياجا للغاز الروسي، إذ تستورد قرابة 65% من احتياجاتها من الغاز من روسيا فقط، وهو ما يجعل روسيا تولي مسالة " الحفاظ على احتياج الزبون الأوروبي لها" اهتماما دائما تصدر روسيا غازها إلى أوروبا عبر خط أنابيب " نورد ستريم" أو " السيل الشمالي" روسيا – أوكرانيا إلى ألمانيا، وبعد أن عملت على إنشاء خط أنابيب السيل الجنوبي، " ساوث ستريم" (روسيا – البحر الأسود- بلغاريا–المجر –النمسا) قامت بإلغائه في كانون أول ديسمبر 2014، وإحلال خط أنابيب " تيركش ستريم" الرباعي محلة وسيمر مباشرة عبر البحر الأسود إلى تركيا واليونان في بعض تفريعاته متفاديا العبور بأوكرانيا.

2) الحفاظ على الاستثمارات الروسية في الطاقة داخل سوريا المثلث الجغرافي الذي سماه بشار الأسد " بسوريا الآمنة" ليس أكثر من منطقة واعدة بالبترول والغاز الطبيعي ومياهها الإقليمية في البحر المتوسط بحسب ما وأضحت كشوف بترولية أمريكية وأوروبية، إلا أن امتياز الاستثمار في مصادر الطاقة السورية ما حازته روسيا بشكل حصري، ففي كانون أول /ديسمبر 2013، عقدت شركة " سويز نفت جاز" الروسية عقدا مع الحكومة السورية يقضي بالتنقيب عن البترول في المياه الإقليمية السورية لمدة 25 سنة، قبل أن تعلن الشركة ذاتها عن تخيلها عن خطط التنقيب لصالح شركة روسية كبرى أخرى على الأرجح هي عملاق الطاقة الروسي.(غاز بروم).

3) إدراك روسيا ألا فضاء لها ولا وجود لها في المنطقة إلا فيما يمكنها تحقيقه من اختراق في الشأن السوري من خلال تحالفها العضوي مع إيران ونظام بشار الأسد والمراهنة في قدرتهم على أنها الصراع بالطريقة التي يرغبون بها .

علاوة على أن نظام الأسد خسر خيرة ضباطه وعناصره ومعظم آلته العسكرية، ولم يعد قادرا على التعويض ولا تدارك النقص الحاصل فيها ولا يملك الوقت والإمكانات والإعداد اللازمة للتدرب على السلاح الروسي الجديد، حتى مع الإمداد الإيراني، والته العسكرية والمنخرطة في العراق، وحتى مع دعم الميلشيات على الأرض لم يعد بالإمكان سد النقص الحاصل ولا التعويض عن القوة الجوية والأرضية الثقيلة المطلوبة، (فريدمان، 2015 : 3-4).

4) احتواء التوجه الإيراني لتصدير الغاز إلى أوروبا، ففي 25تموز /يوليو 2011، وقعت سوريا والعراق وإيران اتفاقية مد أنبوب غاز بطول 5600 كيلو متر، لنقل قرابة 61 مليون قدم متر مكعب من الغاز الإيراني من حصل " بارس" يوميا مبتدئا من إيران

ومارا بالعراق ثم سوريا إلى البحر المتوسط، وصولا إلى أوروبا المتعطشة دائما إلى الغاز الطبيعي، فوجود روسيا في سوريا مدعومة بغرض العمليات في بغداد تضم لغرفة روسيا وإيران والعراق وسوريا، سيقطع الطريق أو يضيقه على اقل تقدير أمام إمكانية تصدر الغاز الإيراني الحليف إلى دول الاتحاد الأوروبي .(الصغير، 2015 : 2-3).

5) وضع موطئ قدم في المتوسط :حيث انه بعد الثورات العربية، تزايد التواجد العسكري الأمريكي والأوروبي عبر حلف الناتو، في البحر الأبيض المتوسط بشكل مشهود، حاولت تركيا أن توجد لها موطئ قدم عبر بعض الترتيبات التي لم تكتمل (توطين سفن حربية تركيا لحماية خط الإغاثة البحري من تركيا إلى غزة) والغاية تكمن ببساطة في أن التواجد في المتوسط بشكل قيمة استرايتجية واقتصادية عالية، لأجل هذا ، تشير خارطة التواجد العسكري الروسي في سوريا إلى نية روسيا في التواجد مستقبلا في البحر المتوسط وبشكل واقعي ودائم.(الصغير، 2015 : 3).

وإذا استطاعت روسيا بذلك التواجد في شرق الأوسط، فتتمكن بالتالي من صياغة تحالفات إقليمية جديدة في المنطقة، والدخول بقوة في أسواق السلاح والطاقة ، حيث أن الدولة الروسية كانت قد أعدت لذلك من خلال مقدمات لهذه التحالفات ومن خلال اتفاقياتها في الطاقة السلمية مع كل من إيران، ومصر، السعودية، ومفاوضاتها مع الإمارات، والكويت والأردن، بهذا الشأن.

6) إن التدخل الروسي في سوريا إنما جاء لزيادة مدة الحرب الأهلية، وهذا في حد ذاته سبب من أسباب التدخل الروسي لإطالة أمد الحرب الأهلية حتى تستطيع قطع الطريق على الغرب، ولجني الكثير من المكاسب، فهي لا تريد حلولا سياسيا سريعة،

وهي تعلم أن في هذه الإستراتيجية خطر، وهذه النظرية مدعومة بكلام وزير الدفاع الأمريكي السابق اشتون كارتر الذي رأى أن تدخل والولايات المتحدة الأمريكية غير منطقي وأنها ما زالت ترفض الانخراط بشكل مباشر في الصراع السوري الذي يرى أن الخطوة الروسية أشبه بربط الروس أنفسهم تغرف في إشارة إلى نظام الأسد.(BBC, 2015 : 2) .

7) سعى روسيا إلى التوصل إلى تسوية سياسية قبل انهيار المؤسسات الهيكلية للدولة الروسية ويرتبط ذلك بتامين مشاركة الحكومة في المرحلة الانتقالية مع هيئات المجتمع المدني، وقوى سياسية معارضة يتم بما يتناسب مع الآفاق السياسية التي تشتغل القيادة الروسية بالتعاون مع أطراف إقليمية ودولية على تحضيرها، لهذا فإن التدخل الروسي العسكري سيكون للضغط أطراف الصراع والدول الداعمة لفرض مسار سياسي يتزامن مع استئصال القوى الجهادية، وقد ظهر من خلال أهداف روسيا غير المعلنة أن العلميات العسكرية الروسية تتجاوز تنظيم " داعش" إلى مجموعات أخرى تفرض المشاركة في أي تسوية سياسية تقترن مع بقاء النظام في المرحلة الانتقالية، ويتزامن مع المرونة، ظاهرية بدأت تبدلها دول غربية أخرى إقليمية كانت إلى وقت قريب ترفض أي دور للأسد في المرحلة الانتقالية.(حيسو، 2015 : 2).

8) تطلعات فلاديمير بوتين لكسب مزيد من الشعبية وبالتالي ضمان فترة رئاسية جديدة على غرار الشعبية التي اكتسبها اثر تدخله في أوكرانيا حيث بلغت نسبة شعبيته 80% ،وهي نسبة لم يصل إليها رئيس من قبله، وهو يأمل تكرار هذا المكسب من خلال سوريا تحت مظلة محاربة مخاطر الدولة الإسلامية، وما قاله المحلل الروسي

ديمتري ادامسكي في مقال له عبر مجلة الشؤون الخارجية الأمريكية (foreign affairs) عن أهداف وأسباب موسكو التقليدية الواضحة في سوريا وهي :

- بناء منطقة عازلة ضد الجهاديين المتطرفين على حدود الجنوبية.
- تصدير الأسلحة والطاقة النووية.
- تقوية نفوذها وترسيخ مشروعها في الشرق الأوسط حيث المياه الدافئة.
- التنافس مع الغرب لتوسيع نفوذها بين الطرائف المسحية الإقليمية. (الحضرمي، 2015 :2).

ومما سبق يتبين لنا أن الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي دعت الدولة الروسية إلى التدخل في الأزمة السورية منذ عام 2011 ولغاية 2016 تتمثل فيما يلي :

1) لحماية مراكز روسيا في سوريا، والحفاظ على مصالحها الحيوية الإستراتيجية سواء كانت اقتصادية أم تجارية أم سياسية أم عسكرية بيع الأسلحة والحفاظ على القاعدة البحرية الروسية في مدينة طرطوس.
2) لحماية المصالح الإستراتيجية الروسية، والإرسال رسالة للمجتمع الدولي أن روسيا ما زالت حاضرة على الأرض وأنها ما تزال قوة يعتد بها على الساحة الدولية، وما زال لها ثقلها رغم انهيار الاتحاد السوفياتي السابق عام 1990.
3) روسيا تعلم أن في إسقاط، النظام السوري بقيادة الرئيس السوري بشار الأسد هو بمثابة خنق لمصالحها الحيوية الإستراتيجية في روسيا كيف لا والنظام السورية هو حليف قوة حافظ على مصالح روسيا في المنطقة وخاصة بعد استلام حافظ الأسد السلطة في سوريا عام 1970.

4) الموقع الجيواستراتيجي والسياسي لسوريا، والذي يمثل بالنسبة لروسيا الفسحة المطلة على المياه الدافئة (البحر الأبيض المتوسط).

5) بيع الأسلحة الروسية، حيث تحتل سوريا المركز الرابع عالميا في شراء الأسلحة الروسية ومساعدة روسيا لسوريا في تطوير أسلحتها ومنظومتها الدفاعية.

6) روسيا ومن خلال مساعدتها للنظام السوري ترغب وبقوة في إنشاء نظام عالمي تكون روسيا فيه قوة فاعلة على المستوى الدولي وبشكل قوي والهدف من وراء ذلك هو تأسيس نظام عالمي متعدد الأقطاب.

7) حصول الرئيس الروسي على الدعم الشعبي في روسيا إذ أن العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا وبعد ضمها لشبه جزيرة القرم من أوكرانيا ، وتدني أسعار النفط دفع الملايين من المواطنين الروس، حيث أن التدخل الروسي في سوريا سيشغل الشعب الروسي عن المشاكل الاقتصادية التي يمر بها الشعب.

المطلب الثاني

دور روسيا في الأزمة السورية من عام 2012-2016

في بداية الثورة السورية التي بدأت في 11/آذار مارس 2011 كانت الأطراف التي تحارب إلى جانب النظام السوري وهما إيران وحزب الله اللبناني واللذين يشكلا مع النظام السوري ما يسمى بمحور المقاومة، حيث كان هذا المحور يجني أرباحا سياسية صافية منه، وكان التأييد المطلق لهذه الثورة هو القاسم المشترك لخطاب كل من إيران وسوريا وحزب الله اللبناني بالإضافة إلى حركة حماس (الفلسطينية) إلا انه مع ووصول الثورة إلى سوريا تغيرت مواقف الأطراف ، إذ اعتمد النظام السوري على المقاربة الأمنية والحل الأمني بين الخيارات المتاحة أمامه لمواجهة مطالب شعبه، التي بدأت بالمطالبة بالحرية فقط مع تثبيت الرئيس، واعتبرت إيران مظاهرات الشعب السوري مؤامرة خارجية، وقدمت الدعم السياسي والإعلامي واللوجستي للنظام السوري، وبدوره قدم حزب الله الدعم السياسي والإعلامي والعسكري، أما حماس فقد حاولت الالتزام بالحياد الايجابي، إذ قدرت موقع النظام القومي وموقفه، ودعته إلى الاستجابة لمطالب الشعب المشروعة للإصلاح، وحاولت تقديم بمبادرة سياسية لاحتواء الموقف، لكن النظام السوري رفضها مبكرا، واستمرت ضغوط النظام السوري على الشعب، وفي هذه الأثناء تراقب الوضع في سوريا.(عبد الكريم. وآخرون، 2012 : 57).

يتناول هذا المطلب المحورين الآتيين :

أولا : حدود الدور الروسي والدولي في الأزمة السورية 2011-2016.

ثانيا : موقف روسيا من الدور الإقليمي في الأزمة السورية.

أولا : حدود الدور الروسي والدولي في الأزمة السورية 2011-2016

لا يزال الحضور والدور الروسي في الأزمة السورية له أهميته ومكانته في صلب السياسة السورية الداخلية والخارجية والاقتصادية والعسكرية والأمنية وكذلك الإستراتيجية ، كان ولا يزال الحضور والدور الروسي له أهميته التاريخية على الصعيدين الداخلي والخارجي ، في الشأن السوري ، إلا أن السلوك الروسي إبان الحرب السورية وبالتالي التأثير أو النفوذ الروسي فيها يكتسبان أهمية سياسية وإستراتيجية كبيرة، ويحمل هذا الدور بين ثناياه الكثير من الروس والعبر من خلال الخوض في جوانبه ومضامينه السياسية والاقتصادية والإستراتيجية.(ملحم، 2017 :1).

تأتي أهمية دور روسيا للتدخل في سوريا لحماية نظام بشار الأسد وذلك انطلاقا من العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية التاريخية بين الطرفين منذ عقود، ورغم أن هذه العلاقات أصابها نوعا من الوهن والضعف والركود أحيانا وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق عام 1990 ، لكنها سرعان ما استعادة قوتها ونشاطها وحيويتها بعد تسوية قضية الديون التي كانت مترتبة على سوريا، حيث قررت روسيا شطب ما يقارب 80% من هذه الديون والبالغة عشرة مليارات ونصف مليار يورو، إلا أن روسيا كانت تعتبر سوريا دولة ذات أهمية كبيرة في تحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية وذلك لأنها تعتبر فضاؤها على المياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط، ولذلك فقد أسست قاعدة عسكرية بحرية لها في مدينة طرطوس السورية منذ عهد الاتحاد السوفياتي السابق.(عبد القادر، 2013 : 2).

إن التدخل الروسي في سوريا لم يأتي من فراغ بل قد أسس ومهد له، إذ أن العلاقات الروسية السورية كانت قوية جدا منذ بداية عهد الرئيس السوري السابق حافظ الأسد، ويشكل جزءا كبيرا من هذه العلاقة الجزء الأساس من عملية إعادة تحديث القوات المسلحة السورية حيث

يأتي معظم مشتريات الأسلحة المجهزة بها القوات المسلحة الروسية من الاتحاد السوفياتي السابق ومن روسيا الاتحادية، ولولا استمرار تدفق هذه الأسلحة والذخائر اللازمة لها، لما استطاع النظام أن يخوض هذه الحرب الطويلة ضد المجموعات المسلحة المعارضة، وعلى النقيض من ذلك فإن توقف هذه الشحنات من الأسلحة المتواصلة منذ عام 2011 بالذات سيؤدي إلى إضعاف موقع النظام في المواجهة، فلا تقتصر أهمية الدور الروسي في حماية النظام على تدفق الأسلحة والذخائر، بل يتعدى الأمر ذلك ليشمل الحماية السياسية التي توفرها موسكو لسوريا من خلال استعمالها حق النقض ضد كل مشاريع القرارات التي تقدمت بها الدول العظمى وخاصة الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي لإدانة النظام السوري واتخاذ الإجراءات الرادعة ضد تحت الفصل السابع لشرعة الأمم المتحدة.(عبد القادر، 2013 : 2–3).

لقد أبدت روسيا أهمية خاصة تجاه الثورة السورية فمنذ اندلاع الاحتجاجات في سوريا عام 2011، أكدت موسكو على حق الشعب السوري في الحرية والتغيير والتأكيد على أهمية التغيير السلمي، ونبذ العنف والدعوة إلى الحوار والحل السياسي ضمن الأطر القانونية وعلى أساس الوفاق الوطني ، كما قامت القيادة الروسية بتوجيه الكثير من الانتقادات للنظام السوري في استخدامه القوة في قمع المظاهرات، ولكن على الرغم من ذلك إلا أن الموقف الروسي منذ بداية الاحتجاجات يعبر عن الدعم والتأييد الواضحين للنظام السوري وذلك لان روسيا تعتبر سوريا حجر الزاوية في امن منطقة الشرق الأوسط وان عدم استقرار الوضع فيها سيؤدي إلى زعزعة الوضع في البلدان المجاورة والى صعوبات بأكملها، وان سقوط النظام السوري بقيادة بشار الأسد بموقع سوريا الجغرافي بالتوازن الإقليمي.

وتهديد له في الشرق الأوسط، كما أن حماية روسيا لسوريا هو كبح للجهود الغربية وخاصة الأمريكية التي تأمل وتعمل على إسقاط النظام السوري، ولذلك فإن روسيا ترفض التدخل

الخارجي للدول العظمى في سوريا، ولعدم تكرار النموذج الليبي، فإن روسيا ساندت النظام السوري ودعمته سياسيا وكذلك عسكريا ودبلوماسيا.(الشيخ، 2016 : 18-20).

ويمكن رد الدعم الروسي اللامحدود للنظام السوري إلى موقف سياسي أكثر من اعتباره سياسة ، مع الفارق الكبير بين الحالتين، ذلك أن الموقف غالبا ما يتم اتخاذه وفقا لتقديرات معينة تحتملا الخطأ والصواب، ويملك في داخله إمكانية التراجع والتقدم، في حين أن السياسة تحكمها اعتبارات عير لحظية، وترتبط في الغالب بما يسمى إستراتيجية الدولة، بحيث تصبح السياسة والسلوك الموازي لها وسيلة تصريف تلك الإستراتيجية وتظهر مرتكزاتها الأساسية.(دحمان، 2012 : 1).

إن روسيا أرادت من وراء التدخل في الأزمة السورية إظهار مدى قوتها وتأثيرها في الأزمات الدولية، فأعلنوا عودة اللاعب الروسي من جديد إلى مسرح الشرق الأوسط خصوصا بعد الثورة الليبية، والتي شعروا من خلالها أن الغرب أبعدها وتجاهلها وتريد من الدول الغربية أن تحسب الدول الغربية حسابها وتشركها في حل القضايا الدولية، وهي بذلك تود إرساء قواعد معادية جديدة للتنافس الدولي في منطقة الشرق الأوسط، إذ لا غنى لروسيا عن التفاهم مع الغرب، بدلا من إطلاق مرحلة جديدة من الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي مع روسيا والصين على دعم مبعوث الأمم المتحدة، وعلى أساس العودة الروسية الجديدة كلاعب سياسي مهم في المنطقة راح القادة الروسي يتعاملون مع الأزمة السورية بوصفها صراعا دوليا على سوريا متعدد الأطراف إقليميا ودوليا ومختلف المحددات الداخلية والخارجية ، حيث اعتبروا انه يجب أن عليهم أن يوفروا الحماية للنظام السوري، الأمر الذي يفضي إلى توفير الغطاء للنظام السياسي ومنع الدولة الغربية وتجريدها من أهم القلاع المهمة في المنطقة .(دحمان، 2012 : 2-3).

وفي عام 2015 قررت روسيا بعد مضي خمس سنوات على الحرب المستعرة في سوريا، التدخل بقوة في تلك الأزمة، بعد إعلان الكرملين منح الرئيس فلاديمير بوتين تفويضا بنشر قوات عسكرية في سوريا، بعد طلب الرئيس السوري مساعدة عاجلة من موسكو ، حيث أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد أعرب عن رغبة بلاده في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في سوريا، داعيا لتشكيل تحالف حقيقي (سوري ، عراقي ، إيران، روسي، حزب الله) متهما والولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب " التغذية الإرهاب" وكان الطرفإن الروسي والأمريكي قد اجتمعا لمناقشة عمليات محتملة في سوريا، ولكنهما اختلف بشان مستقبل الأسد (مركز دراسات الجزيرة، 2015 : 1-2).

ثانيا : موقف روسيا من الدور الإقليمي في الأزمة السورية 2011-2016

لقد كانت جهود فلاديمير بوتين متواصلة منذ عام 2000 من اجل إعادة هيبة روسيا،التي تراجعت أيام الرئيس : بوريس بلتيس " حينما وضع رجال العصابات والطفيليين ممن أحاطوا واستفادوا منه، وسرقوا المال العام، تحت طائلة القانون، وإذا كان يحسب لبوتين حساب وفضيلة لحماية امن روسيا، فإنه استطاع، رغم أوضاع روسيا القلعة، من إفشال مسعى الأطلسي لتوسيع حلف الناتو شرقا، من خلال التطلع لضم " أوكرانيا" "وجورجيا" كأعضاء فاعلين في الحلف مؤكدا بذلك قدرة روسيا المتعاظمة بوجه هذه المخططات ، وعدم تراجعها في تصعيد الموقف في حالة كونه يشكل تهديدا لأمن روسيا وسلامتها، وسياسات بوتين وميديفيديف ترمي إلى تعزيز قوة روسيا في الشرق الأوسط، وفي توازنات القوى الدولية، مع محاربتها لأي محاولة للتدخل في الشؤون الداخلية لها، مع سعيها لتطوير العلاقات مع الجوار الآسيوي ومن اجل أن تبقى روسيا محافظة على توازناتها في الشرق الأوسط فإنها ستمنع أي دولة من التدخل في

سياسات الدول الحليفة لها وخاصة تلك الدولة التي تربطها علاقة خاصة مثل سوريا.(Lucas, 2008 : 146).

إن الأزمة التي شهدتها سوريا منذ آذار/مارس 2011 تشكل الطريق المسدود الذي وصلت إليه الحال بين قوى النظام والمعارضة السورية المسلحة التي كسبت موحدة، وبالتالي كانت في بداية الأزمة عام 2011، وبالتالي لا تمتلك برنامجها مستقبليا موحدا كذلك، ولا بديلا واضحا يمكن أن يقنع الكثير من السوريين، وبينما كانت تدعم تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي (خاصة قطر والمملكة العربية السعودية) والولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى الدول الأوروبية كفرنسا، الثورة السورية ومعنويا وماديا في بعض الأحيان ، فإن إيران والاتحاد الروسي والصين تقف بالمقابل وراء النظام السوري، كما يقدم لبنان والعراق دعما نسبيا له، وعلى الرغم من دعم الجامعة العربية ومجلس الأمن الدولي ، فقد فشلت كل المحاولات الإقليمية والدولية لخلع بشار الأسد العسكري في سوريا رغم موافقة الدول الإقليمية على حل لهذا.(حسيب، 2012 :18).

قام النظام السوري في التعامل الأزمة منذ بداياتها بتطبيق الحل الأمني باستخدام قوة الفيضية الحديدية حتى بدأت القوات المعارضة الإقليمية، كدولة قطر والسعودية بالدعوة علنا إلى العمل على تسليح المعارضة السورية، والتي كان بعضها يملك السلام أصلا، الأمر الذي دفع بعض عناصر المعارضة من أمثال ميشال كيطو وآخرون في هيئة التنسيق إلى التنبيه حول خطر استخدام المعارضة للسلاح من نامية إضعاف الموقف المعنوي والسياسي لمطالبها المشروعة ولهة إمكانية تذرع النظام السوري بالرد الشرس على قوات المعارضة في حال تسليحها، ثم الإفلات من العقاب ورغم التدابير العسكرية الباطشة التي استخدامها النظام الاستعادة المظاهرات ، علما أن الوضع الداخلي للازمة السورية، على الأرض، لا يطابق أحيانا

كثيرة، الصورة التي ثبتها وسائل الإعلام الرئيسية المعروفة عالميا وإقليميا وعربيا.(بلقزيز، 2012 :349).

إن الدور الروسي في الأزمة السورية يظهر بشكل فعال في مواجهة الغرب والدول الإقليمية الشرق أوسطية، وخاصة العربية السعودية وقطر وإسرائيل، لا سيما إن دول الشرق الأوسط، قد تأثرت من الأزمة السورية اقتصاديا وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن دعم القوى الإقليمية والدولية للمعارضة السورية، لم يمكن ذلك التأثير القوي في سير الثورة السورية، وإنما لعب دوره الأكبر في جعل بعض العناصر والظروف تعمل لصالح لاعبين إقليميين ودوليين، سواء عن قصد أو غير ذلك، للاستفادة من الأزمة في المنطقة ولكن قد بدا واضحا أن صورة النظام وهيبته قد اهتزت اثر الأزمة الحالية، وأيا كانت المعادلة التي ستخرج بها سورية من ظروفها وهيبته ولن تمكين من دور الإقليمي أو الدولي الذي كان يلعبه في الأربعة عقود المنصرفة .(حسيب، 2012 : 20-21).

إن تمسك نظام بشار الأسد في البقاء في السلطة مهما كلف الثمن، وعجزه عن تحقيق ذلك بقدراته الذاتية، جعله يستدرج تدخلا خارجيا لصالحه تمثل بالمحور الروسي الصيني الإيراني، وفي مقابل ذلك تشكيل المحور الأوروبي والأمريكي المكرس بالتوافق مع تركيا وبعض الدول العربية الإقليمية، الذي فتقر لتنظيم وتنسيق الجهود وفاعليتها مقارنة بحلفاء النظام وبالرغم من المحاولات المتكررة لتقديم النصائح والمبادرات التي قدمت من أطراف عربية وإقليمية ودولية لمساعدة النظام على تجاوز أزمته، إلا انه جليا انه النظام السوري قضى على أي أمل بإبقاء الحل في الإطار الوطني، الأمر الذي حول سوريا إلى ساحة صراع وتصفية حسابات إقليمية دولية الأمر الذي زاد من تعقيد المشهد الأساسي السوري.(حايد، 2014 :1).

ومن جهة أخرى ترى بعض الغربية والعربية أنا ما يحدث في سوريا على انه فرصة كي يتخلصوا من البؤر المؤثرة والمؤيدة لروسيا وإيران في العالم العربي، أي انه كانت بمثابة إعلان حرب بالوكالة ضد إيران عدو السعودية الإقليمي فيها وأبت سوريا الصين وبشكل فعال على إحباط محاولة والولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها الأوروبيين والعرب من تمرير أي قرار في مجلس الأمن كمحاولة للتمسك بآخر موطئ قدم في الشرق الأوسط لموازنة الحضور العسكري الغربي في البحر الأبيض المتوسط.(حايد، 2014 :2).

وتركيا كالسعودية تعتبر أن هناك مخاطر حقيقية من السيطرة الروسية على سوريا، حيث أن المجهود العسكري الروسي يصب في غير الاتجاه الذي تبنته الدولة والحكومة التركية في مساعدة الشعب السوري من قبل، فالدولة التركية تساعد الشعب السوري وليس النظام السياسي، وروسيا تعلم أن الدعم التركي هو للشعب السوري المغلوب على أمره، وان روسيا تدعم الأقلية الطائفية المستبدة بالحكم فأسرت الأسد واستعانت بمن يناصرها في قتل الشعب الروسي، لأسباب طائفية أولا، وسياسية ثانيا، وهذا بحد ذاته غير مطمئن للدولة التركية أن تكون الدولة الإيرانية القائمة على أساس طائفي تحدها من الشرق ومن الجنوب أيضا، إضافة إلى نفوذ إيران في العراق، أي أن الدولة التركية ستكون محاصرة سياسيات من دولة ذات أطماع طائفية وسياسية، إيران التي أخطأت كثيرا في معالجة تحديات نفوذنا في سوريا ولبنان والعراق، فدمرت كل شيء من اجل أن تحافظ على شيء لم تحقيقه، ولن تحققه في المستقبل، وجاءت روسيا بقوتها العسكرية لتحقق ما لم تحققه إيران وحرسها الثوري ومليشيات حزب الله اللبناني والمتطوعين من الشيعة، لذا فإن روسيا تسعى لتحقيق هدفت رئيسيين هما : (زاهد، 2015 :3).

1) تامين النفوذ الروسي واستثماراته المستقبلية في سوريا .

2) إيجاد الحكومة السورية التي تضمن لها هذا النفوذ، بغض النظر عن طائفتها وقوميتها.

تعتبر تركيا أن الوجود الروسي في سوريا هو ضد المصالح العربية والتركية وضد امن الدول العربية وتركيا الإقليمية، في الشرق الأوسط ، فهذا خط استراتيجي تلتقي فيه المصالح العربية والتركية والألمانية والأمريكية لإخراج النفوذ من سوريان لان النفوذ الروسي في سوريا سيستخدم الميلشيات الإيرانية وحزب الله اللبناني هو المهمين على القواعد العسكرية في سوريا، وان الدول العربية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية ودولة قطر، ودول الخليج العربي، بل والأردن معها من مصلحتها جميعا أن تتحالف مع تركيا والولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبية لحماية الشعب السوري من ما يسمى " الاحتلال الروسي الجديد"، وتحرير سوريا من النفوذ الروسي الإجرامي ومن يسانده، وتوجيه نداء إلى إيران بان لا تلعب ومن معها من الميلشيات العربية التي تأتمر بأمرها، أن لا تعلب دور المرتزقة ضد أمتها لصالح روسيا، لا بد من أن يفهم الشعب الروسي بان يفعله النظام الروسي ليس في مصلحة الشعب الروسي ومصالحه الوطنية والقومية.(زاهد، 2015 :3-4).

المبحث الثاني

مكانة سوريا الاقتصادية والعسكرية والسياسية في محددات السياسية الخارجية الروسية (2011-2016)

ترتبط سوريا كغيرها من دول البحر الأبيض المتوسط باتفاقيات شراكة مع روسيا ومع الاتحاد الأوروبي في النواحي السياسية والاقتصادية والتجارية والعسكرية، حيث شكل الموقف الذي تبنته الخارجية الروسية تجاه الأحداث التي تمر بها الدولة السورية منذ آذار /مارس 2011 نقطة تحول بارزة في تاريخ السياسة الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط منذ سقوط الاتحاد السوفياتي السابق عام 1990، واعتبر ذلك عودة للدور الروسي في الساحة الدولية، ومن الطبيعي أن يكون الدور الروسي دور إنساني محض بمساعدة الشعب السوري بقدر ما يكون دور براغماتي عملي واقعي للحصول على مكتسبات وتنفيذ مصالحة الاقتصادية والسياسية والعسكرية، لذا فإن لسوريا مكانة اقتصادية وسياسية وعسكرية في السياسة الخارجية الروسية.(مدوخ، 2014 : 158-175).

يتناول هذا المبحث المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : مكانة سوريا اقتصاديا وعسكريا وسياسيا في محددات السياسة الخارجية الروسية(2011-2012).

المطلب الثاني : المبادرات السياسية الروسية لحل الأزمة السورية(2011-2016).

المطلب الأول

مكانة سوريا اقتصاديا وعسكريا وسياسيا في محددات السياسة الخارجية الروسية (2011-2012)

مكانة سوريا اقتصاديا وعسكريا وسياسيا في محددات السياسة الخارجية الروسية 2011-2012 استطاعت روسيا الاتحادية أن تفرض نفسها كقوة عالمية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق عام 1990-1991 ، وكانت روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي قد تراجعت اقتصاديا وسياسيا واستراتيجيا، ولكنها عملت في العقدين الأخيرين على استعادة مكانتها من جميع النواحي وذلك في مناطق آسيا الوسطى والقوقاز والشرق، وذلك من خلال الاتفاقيات الاقتصادية وتأسيس رابطة كومنولث الدول المستقلة(CIS) وغيرها من الروابط، وقد تأثرت روسيا بالأزمة السورية والتي تحولت إلى ثورة في مختلف المدن السورية، حتى تدخلت روسيا في تلك الأزمة، وكانت دوافعها سياسية، واقتصادية وعسكرية وإستراتيجية، ولها أهداف أخرى بشكل عام فإن روسيا تسعى لتشكيل مثلث روسي آسيوي ومن هنا فقد عكس طلب رجب اردوغان الانضمام إلى منظمة شنغهاي للتعاون وتوجه السياسة التركية شرقا ، وكلها أهداف تتعلق بالاقتصاد والسياسة والتعاون الإستراتيجي ولمواجهة الغرب من خلال سوريا.(السرحان، 2014 :35-40).

يتناول المطلب المحاور الاتية:

أولا : المكانة الاقتصادية السورية في محددات السياسة الخارجية الروسية.

ثانيا : المكانية السياسية السورية في محددات السياسة الخارجية الروسية.

ثالثا : المكانة العسكرية السورية في محددات السياسة الخارجية الروسية.

أولا : المكانة الاقتصادية السورية في محددات الخارجية الروسية

كان الاقتصاد الروسي عام 2000يعاني من حالات تدهور متعددة، حيث تفاقمت الديون الروسية التي وصلت إلى أكثر من 200 مليار دولار، الأمر الذي أدى إلى عجز الدولة عن تسديد رواتب العاملين والجنود في مواعيدها ، وانتشار الفقر، وارتفاع معدل البطالة إلى أكثر من 20مليونا، وتراجع الإنتاج الصناعي والزراعي بعد توقف الإنتاج 50% من المؤسسات الصناعية، منها 70% من الصناعات الثقيلة، كما اختفت الاحتياطات الذهبية إلى جانب تفشي الفساد والرشوة وسيطرة عصابات المافيا على جل ميادين النشاط الاقتصادي والمالي وانتشار الجريمة وانقلاب الأمن، وكان لكل ذلك انعكاسات على تراجع السياسة الخارجية الروسية ودور روسيا في الاقتصاد العالمي، حيث انشغلت بمشاركتها الداخلية وتخلت عن دورها في الكثير من القضايا الدولية لذا فإن فلاديمير بوتين كان أو برنامج له بعد انتخابه كرئيس لروسيا هو خلق بيئة اقتصادية جديدة في روسيا، ونتيجة لسياسته الذلية نما الاقتصاد الروسي ، نموا كبيرا وانتعش النشاط الاقتصادي وفي نهاية 2011 حقق الاقتصاد الروسي نموا مرتفعا عما كان عليه في بداية التسعينات من القرن الماضي.(مجدان، 2009 :47).

وقد نجحت روسيا في عهد الرئيس بوتين من 2000–2008 ومن 2012–2016 من لتوفيق بين أهدافها الاقتصادية في المنطق، ومصلحتها الإستراتيجية والتي كانت تعتمد بالأساس على العنصر الأيديولوجي الذي كان يتغلب في معظم الأحيان على المنطق الاقتصادي(الطحلاوي، 2014 :3–4).

وبالنسبة للعلاقة التجارية والتي تتمثل بمبيعات الأسلحة الروسية إلى سوريا باعتبار أن روسيا دولة مستهلكة للأسلحة الروسية منذ فترة طويلة وما حصل بعد مجيء الأسد وبوتين إلى السلطة في عام 2000 هو في ازدياد تجارة الأسلحة بين البلدين بصورة مكثفة ووفقا لمعهد

ستوكهولم" الدولي لأبحاث السلام " شكلت روسيا 78 في المائة من مشتريات سوريا من الأسلحة بين عامي 2007 و2012 ، كما وصلت مبيعات الأسلحة الروسية إلى روسيا بين عامي 2007 و2010 إلى 4.7مليار دولار، أي أكثر من ضعف الرقم المسجل في السنوات الأربع التي سبقتها، وقفا " لخدمة أبحاث الكونغرس الأمريكي، وعلى نطاق أوسع، تعتبر روسيا الآن ثاني اكبر دولة مصدرة للأسلحة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية .

ووقفا لصحيفة " موسكو تايمز" فإنه فضلا عن الأسلحة، استثمرت الشركات الروسية مجموعة 20 مليار دولار في سوريا منذ عام 2009، كما أن القروض الروسية المقدمة للنظام السوري كانت معرضة منذ 2011-2016 للخطر، فوفقا لقوائم السفر التي حصلت عليها" بروبيلكيا" أرسلت موسكو إلى النظام السوري عن طريق الجو أكثر من مائتي طن من الأوراق النقدية في جنيف 2011، أي خلال الفترات التي تصاعد خلالها القتال، وقد تكون هذه الشحنات السبب الوحيد التي تمكن فيه النظام السوري من تجنب الإفلاس، والاستمرار في دفع الرواتب إلى قواته مع تضاؤل الاحتياطات الأجنبية في البلاد.(بورشفشكايا، 2013 :2).

ولكن لا يجود توازن بين الصادرات والواردات بين روسيا وسوريا بشكل عام، ومثال ذلك ففي العام 2014، بلغ حجم الصادرات من روسيا إلى سوريا أكثر من 600ميلون دولار، بينما لم يتجاوز حجم الصادرات السورية إلى التجاري لأسباب عديدة منها، أن التعاون الاقتصادي بين البلدين كان مقتصرا في مراحل سابقة على التعاون الحكومي في القطاع الخاص ضعيفا نسبيا وشبه معدوم في مراحل سابقة خصوصا خلال فترة الاتحاد السوفياتي ، إضافة إلى أن العقوبات الخارجية التي فرضت على سورية سواء خلال الأزمة أو قبلها ، والعقوبات المفروضة على روسيا ساهمت في الحد من تطوير من تطوير التعاون في القطاع الخاص، حيث تسببت

العقوبات في إضعاف من مصادر التمويل للعلاقات الاقتصادية الخارجية بين البلدين، حيث أن العقوبات منعت المصارف الروسية من تمويل للتبادل التجاري الخارجي.(ماتفيف، 2015 :1).

وتتبع أهمية سوريا بالنسبة لروسيا من اعتبار أن سوريا هي نافذة روسيا على المياه الدافئة للبحر الأبيض المتوسط، ولا يمكن أن نتغافل مرفأ طرطوس العسكري والمهم بالنسبة لروسيا، والذي يجعل عنه المرفأ موجود دائم لروسيا في البحر المتوسط، ومن خلال هذا الوجود تستطيع روسيا القيام بعمليات اقتصادية وعسكرية إلى الأطلنطي، بالإضافة إلى أهمية سوريا من إقامة المشاريع الاقتصادية والمصانع كالنسيج، والصلب، والحديد، والسكر، والفوسفات، والأنابيب،وصفائح الألمنيوم، وغيره.(يحيى، 2016 : 2).

ثانيا : المكانة السياسية السورية في محددات السياسة الخارجية الروسية :

تحاول روسيا أن تصبح لاعبا كونيا لصعوبة أن تعود قطبا رئيسيا في النظام العالمي الجديد، لذلك فهي تحاول إعادة بناء قدرتها العسكرية والاقتصادية، برغم العقبات الكثيرة التي تواجه الإصلاحات القانونية والتشريعات والحاجة إلى تحديث الاقتصاد، وان تكون طرفا سياسيا فاعلا ومؤثرا في بعض الأزمات الإقليمية، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل من خلال الاتحاد الأوروبي وجناحه العسكري حلف شمال الأطلسي NATO Pact ، وكذلك من خلال الجهود الأمريكية غير المباشرة على الحد من النفوذ العالمي لروسيا، وتشكيل سياق جغرافي مناسبا يستطيع احتواء روسيا تعاوني اكبر مع دول أوروبا، وذلك للحفاظ على انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالمهيمنة على النظام العالمي الجديد.(السويدي، 2014 :508).

لقد دعمت روسيا إلى تطوير دورها في عالم متعدد الأطراف، لا يخضع لهيمنة قوة واحدة (قطب واحد) وعمدت إلى استرجاع دورها في آسيا والشرق الأوسط، ولذلك جاءت الأزمة السورية، في آذار /مارس 2011 لإثبات روسيا لدورها الذي كانت تنتظره منذ انهيار الاتحاد

السوفياتي السابق وذلك للحفاظ على أمنها القومي، وكذلك فإن روسيا شعرت أن ثمة فراغ في سوريا، يجب أن تملؤه، وأن تتصدى للولايات المتحدة الأمريكية،وأوروبا، وفرصة لتكون قطبا دوليا جديدا، مستغلة بذلك ما تملكه من مقومات ومزايا تاريخية، وجغرافية وعسكرية واقتصادية ، لإعادة بناء اقتصادها الداخلي والاستفادة من تلك المكاسب في سوريا، وتعزيز قواها العسكرية والاقتصادية والنووية لتضييق أو ردم الفجوة بينها وبين القوى الغربية العظمى الذي أحدثها انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، فقد ضعفت في الفترة من 1990–2010 ، لذلك بعد الأزمة السورية أو بالأحرى بعد بدء ثورات الربيع العربي بدأت تستعيد دورها ووعيها السياسي لإثبات دورها ووجودها.(cm الولايات المتحدة الأمريكية macfaul, 1999: 1-2) .

ونلاحظ أن فلاديمير بوتين إلى وضع روسيا مقابل الغرب في الشرق الأوسط، وخاصة في سوريا المطلة على المياه الدافئة للبحر الأبيض المتوسط، وتعتبر سوريا ذات أهمية سياسية وإستراتيجية في حسابات الرئيس الروسي بوتين، حيث أنه قام بتهيئة الشعب الروسي لهدف وطني وسياسي واستراتيجي وهو أهمية سوريا على المسرح الدولية، الأمر الذي يجعل من روسيا لاعبا مهما يمكن اتخاذ قرارات لمصلحة الدولة الروسية.(بورشفشكايا، 2013 :3).

إن موقف روسيا إلى جانب سوريا في أزمتها وخاصة بعد عام 2015 عسكريا واقتصاديا وسياسيا، واستخدامها، لحق النقض (الفيتو)ضد كل القرارات التي تدين سوريا هو دليل على أهمية الدولة السورية سياسيا، ولكن في الوقت نفسه، يبدو أن روسيا التي تمتلك اكبر عدد من الأوراق في الأزمة السورية أنها تملك القدرة وتضغط باتجاه انتقال للسلطة يخرج نظام بشار الأسد من الأفق المسدود الذي وضع نفسه فيه، حيث استطاع النظام السياسي في سوريا أن يستمر لفترة طويلة وان يبقى صادما أمام قوى الثورة السورية، ولذلك نرى أن روسيا أدت

مبادرات لإنقاذ سوريا من الانهيار ومن الغرق ومن الفوضى وخاصة في الفترة من 2011-2016، وهي الفترة الصعبة في تاريخ سوريا المعاصر.(سالم، 2012 :1).

ولذلك فإن سوريا تعني الكثير بالنسبة لروسيا ، رغم أن هناك ما يسفر موقف موسكو من الأزمة السورية وخاصة في بداياتها 2011-2016 على انه موقف براغماتي بحت، خاضع لاثمان التبادل والتفاوض، مثل ما هو محدود في بازار لمصالح الجيوسياسية والإستراتيجية للقوى الكبرى ، سيما وان السمة المشتركة لتحليلات من يزعمون المنهج البراغماتي الروسي، هي أن تبدأ من الملاحظة نفسها – الروس-براغماتي وتنتهي إلى الخلاصة نفسها أن الروس سيبيعون الرئيس السوري الأسد إذا ما دفع الغربيون والعرب يوما الثمن المطلوب سياسيا واقتصاديا ، كما توضح تلك التحليلات المنشودة على شبكة الانترنت (دكروب، 2012 : 1).

القيادة الروسية ، وعلى عكس نظيرتها الأمريكية لا تعاني من عقدة هزيمتها في أفغانستان فيما يبدو ولا تجعل من هذه الهزيمة، التي أرضت لانهيار الإمبراطورية السوفياتية، عائقا أمام التدخل عسكريا في سوريا لإنقاذ النظام الحليف الوحيد لها في العالم العربي، والحيلولة دون سقوطه، ومحاولة لاستعادة نفوذها بقوة في منطقة الشرق الأوسط برمتها، وربما لم يكن من قبيل الصدفة أن توجه السلطات الروسية، رسائل تحذيرية إلى السعودية وقطر من ناحية، وتركيا من ناحية أخرى، بعد إصدار وخمس وخمسون عالما إسلاميا سعوديا بيانا دعوا فيه إلى الجهاد ضد القوات الروسية في سوريا.(عطوان، 2015 :1-2).

آثار هذا الإعلان إحراج للعربية السعودية وآثار مخاوفها من النتائج التي يمكن أن تترتب على هذا البيان ، وبارزها ظهورها، بمظهر الداعم للجماعات الإسلامية التي تقاتل لإسقاط النظام في سورية، في وقت تحاول السعودية فيه أن تقدم نفسها " كدولة معتدلة" وكان التحذير الروسي للسعودية ودول الخليج قد جاء شفهيا، والتحذير الآخر لتركيا جاء عسكريا، من خلال

اختراق الطائرات الروسية للأجواء التركية، حيث كان هذا الاختراق متعمدا، والهدف إرسال رسالة إلى الرئيس رجب طيب اردوغان ، وفحوى الرسالة الروسية إلى أن تركيا بان على الرئيس أن يهدا وان يتراجع عن تدخلاته في سوريا من خلال السماح بتحويل بلاده إلى ممد للمتطوعين ، والأسلحة إلى الجماعات الإسلامية، وهو الدعم الذي أدى إلى هزيمة الجيش السوري عسكريا، وخسارته في عدة مدن إستراتيجية، مثل جسر الشغور، وادلب، ونصف حلب، ومعظم ريفها علاوة على تدمير الرقة في الشرق.(عطوان، 2015 :2).

وكانت إيران قد افتتحت قاعدة (نوجه) في همران أمام الطائرات الحربية الروسية لتنفيذ غارات جوية في سوريا، وهذا الأمر وفقا للدستور الإيراني غير مسموح فتح أي قاعدة عسكرية بإيران لاستخدامها من قبل دولة ثانية، إلا أن طبيعة العلاقات والتعاون مع روسيا منحها هذه الميزة، مشيرا إلى أن العديد من الميزات والتسهيلات منحت ضمن فترة محدودة ، إلا أن التعاون مع الروس سيستمر بالنظر إلى المتطلبات والظروف الميدانية، الأمر الذي أدى إلى تفرد روسيا بالدور كاملا لصالحها في سوريا وخاصة عقب عمليتي استعادة حلب وتدمر، كما أن روسيا بدأت في الآونة الأخيرة العمل على تشكيل وحدات عسكرية تابعة لجيش النظام ومنها " الفيلق الخامس" بهدف تقليص دور المليشيات التي استقدمها النظام من إيران وأفغانستان وباكستان.(دهقان، 2017 : 1-2).

وكانت روسيا قد بدأت عملياتها العسكرية بضربات جوية في سوريا اعتبارا من 30 أيلول / سبتمبر 2015، لكن قوات المعارضة المسلحة تتهم روسيا بقصف مقراتها وقواتها، وقد شاركت روسيا بطائرات يبلغ عددها 50 طائرة ومروحية متطورة جدا، والتي تعد من أهم الأسلحة الدفاعية في الجيش الروسي ومنها سور 24 سو 34 المقاتلة ومتعددة المهام، وطائرة سو 25، وطائرة وغيرها من الأسلحة الفتاكة، (وزارة الدفاع الروسي ، 2015: 1-3).

وفي 20/كانون أول /ديسمبر 2016 عقد لقاء بين وزراء خارجية تركيا وإيران وروسيا ، وقد اتفقت الدول الثلاثة على ما يسمى " وثيقة موسكو" والتي ضمت النقاط التالية : (نص وثيقة موسكو 2016 : 1-2)

1) نؤكد إيران وروسيا وتركيا كليا على احترامها لسيادة سوريا واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها بصفة دولة متعددة الأعراف، والطوائف الدينية وديمقراطية وعلمانية.

2) إيران وروسيا وتركيا متفقة على عدم وجود أي حل عسكري لنزاع السوري، وتأخذ بعين الاعتبار أهمية دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة سلميا، بناء على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254، وتأخذ بعين الاعتبار قرارات المجموعة الدولية لدعم سوريا.(iss6).

3) إيران وروسيا وتركيا ترحب بالجهود المشتركة في شرق حلب، والتي من شانها أن تسمح بإجراء إجلاء طوعي للمدنيين وإخراج مسلحي المعارضة من هناك، ويرحبون بالإجلاء الجزئي للمدنيين من الفوعة ولغريا والزبداني ومضايا، وهم متمسكون بضرورة ضمان استمرارية هذه العملية وسلامة انجازها، كما أن وزراء الدول الثلاث إيران وروسيا وتركيا ممتنون لممثلي الصليب الأحمر الدولي (ICRC) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) على مساعدتها في إجراء عملية الأجلاء.

4) اتفق الوزراء الثلاث على أهمية توسيع وقف إطلاق النار إلى كامل سوريا، بهدف إيصال المساعدات الإنسانية وحرية تنقل السكان المدنيين.

5) تعرب إيران وروسيا وتركيا، عن استعدادها للمساعدة في تسهيل ضمان أي اتفاق بين الحكومة السورية والمعارضة وتدعو جميع الدول إلى التعامل بنفس الطريقة، خاصة الفعالة في الميدان.

6) تعتقد إيران وروسيا وتركيا بان هذا الاتفاق سيسهم في إعطاء دافع ضروري لاستئناف العملية السياسية في سوريا بناء على قرار مجلس الأمن الدولي.(2254).

7) ينظر الوزراء الثلاثة باهتمام إلى دعوة رئيس كازاخستان لإجراء لقاءات حول مستقبل سوريا في أستانا.

8) تؤكد إيران وروسيا وتركيا على التزامها بحرب مشتركة لمكافحة تنظيمي داعش وجبهة النصرة والعمل على فصلهما عن مجموعات المعارضة المسلحة.

وهكذا بدأت بعد هذا الاتفاق بين الدول الثلاثة محادثات أستانا في كازاخستان وذلك في 14/شباط فبراير 2017، وقد عقدت تلك المحادثات وسط تشكيك المعارضة السورية في المراهنة حول صدق ونوايا النظام السوري ، وكانت قد عقدت وسط خلافات بين روسيا وتركيا حول جدول أعمال المحادثات وأولوياتها ، حيث أن هذه المحادثات ستبحث آليات مراقبة، وقف إطلاق النار، ومعاقبة الجهة التي ستنتهك الهزيمة، وكانت الدول الضامنة لهذا الاتفاق وهي روسيا وتركيا وإيران، ستوقع على وثيقة تشكيل مجموعة الرقابة على وقف إطلاق النار والية هذه الرقابة الفعالة.(الجزيرة، 2017 :1).

المطلب الثاني

المبادرات السياسية الدولية والروسية لحل الأزمة السورية من 2011-2016

كثيرة تلك المبادرات التي انطلقت منذ عام 2011 وحتى نهاية 2016 على الأزمة السورية التي تفاقمت، والتي أدت إلى مئات الآلات من القتلى والجرحى وتدمير البنية التحتية للمدن السورية، فمنذ قيام الحرب في سوريا قدمت أطراف دولية واقلييمة العديد من المبادرات على الأزمة السورية التي لم تكتب لها النجاح بعضها احد على رحيل بشار الأسد عن السلطة والبعض الآخر من المبادرات كان يدعو لانتخابات حرة، وانتقال سلمي للسلطة.(حسام الدين، 2015 : 1).

يتناول هذا المطلب المحاور التالية :

أولا : المبادرات السياسية العربية لحل الأزمة السورية.

ثانيا : المبادرات السياسية الإقليمية لحل الأزمة السورية.

ثالثا : المبادرات السياسية الدولية لحل الأزمة السورية.

رابعا : المبادرات الروسية لحل الأزمة السورية.

أولا : المبادرات السياسية العربية لحل الأزمة السورية :

كانت المبادرات التي قدمتها الدول العربية عن طريق الجامعة العربية وغيرها لحل الأزمة السورية على النحو التالي :

1) مبادرة جامعة الدول العربية ، لحل الأزمة السورية سلميا، والتي قدمتها في آب/أغسطس 2011، وتقترح هذه المبادرة تسوية الأزمة في سوريا، وقد قدمها الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي إلى القيادة السورية، والتي تنص على إجراء انتخابات رئاسية في 2014، وانتخابات نيابية لمجلس الشعب السوري قبل نهاية عام 2011، ولكنه لم يكتب لهذه المبادرة النجاح.

2) مبادرة الجامعة العربية الجديدة في كانون الثاني /يناير 2012 وحيث قامت هذه المبادرة على تشكيل حكومة وحدة وطنية من النظام والمعارضة فيما لا يتجاوز شهرين بمشاركة من السلطة والمعارضة السورية داخليا وخارجيا، على أن يتولى رئاستها شخصية متفق عليها تكون مهمتها تطبيق بنود خطة جامعة الدول العربية (مبادرة أغسطس، 2011) والإعداد لانتخابات برلمانية ورئاسية تعددية حرة بموجب قانون ينص على إجراءاتها ، بإشراف عربي ودولي.

3) المبادرة القطرية في أيار /مايو 2012 ، وتقوم مبادرة قطر على البنود التالية :

- إصلاح العلاقات بين سوريا وقطر.
- تعيين حكومة سورية جديدة برئاسة مسلم سني من الإخوان المسلمين.
- تقوم قطر بدعوة المعارضة السورية على عقد مؤتمر لها في الدوحة.
- تتعهد قطر خلال المؤتمر أن تمارس ضغوطا على المعارضة السورية للقبول بالحوار مع النظام السوري.

- إلا أن النظام السوري الرسمي رفض المبادرة القطرية لحل الأزمة السورية، لأنها لا تتفق وأهداف دمشق الوطنية.

4) المبادرة المصرية في أيلول /سبتمبر 2012، حيث أن الرئيس المصري السابق محمد مرسي دعا إلى عقد حوار عربي تركي إيراني مشترك من اجل حل الأزمة السورية سلميا، وبحث عملية انتقال سلمي للسلطة داخل سوريا، وقد لاقت دعوة الرئيس مرسي ترحيبا دوليا ومن قبل تركيا وإيران، إلا أن هذه المبادرة لم يكتب لها النجاح.

5) مبادرة المعارضة السورية في كانون الثاني /2013، حيث اصدر رئيس الائتلاف الوطني القوى الثورة والمعارضة السورية معاذ الخطيب بيان، صرح فيه أن المعارضة على استعداد للجلوس والتفاوض مع ممثلين عن النظام السوري في القاهرة أو تونس أو اسطنبول إلا أن هذه المبادرة لم يكتب لها النجاح.

6) مبادرة الرئيس العراقي السابق نوري المالكي في أيلول سبتمبر 2013 حيث أن الرئيس العراقي السابق المالكي أطلق مبادرة لحل الأزمة السورية، من خلال جلوس المعارضة والنظام على طاولة المفاوضات، وإنهاء الصراع في سوريا، ومن ابرز مقرات المبادرة الرئيسة رفض التدخل الأجنبي في الشأن السوري ، ورفض أي عملية عسكرية تستهدف الدولة والأراضي السورية.

7) المبادرة العربية للسلام في تشرين الأول /أكتوبر 2013، وقد جاءت هذه المبادرة من خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب في العاصمة الفرنسية باريس فيما يسمى " لجنة مبادرة السلام العربية" مع وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية المستر جون كيري Jhon Kerry ، وقد نصت هذه المبادرة على حكومة سوريا انتقالية بموافقة كافة الأطراف الإقليمية والدولية والمعارضة والنظام.

8) مبادرة المعارضة السورية الثانية التي أطلقها المعارض السوري معاذ الخطيب رئيس الائتلاف السوري المعارض السابق، حيث توجه الخطيب برسالة إلى النظام السوري تحت عنوان " معايدة للسوريين" وكانت هذه الخطوة اقرب ما تكون إلى مبادرة لحل الأزمة السورية سلميا وإنهاء الحالة السياسية والأمنية القلقة، وعودة الأمور إلى نصابها ، وقد طالب الخطيب من خلال المبادرة بوقف فوري للقتل، والخراب والتدمير ونزيف الدماء، إلا أن النظام السوري رفض هذه المبادرة.

9) المبادرة المصرية الثانية في آب /أغسطس 2014، وقد قدمت الدولة المصرية هذه المبادرة بهدف إنهاء الأزمة السورية ، إضافة إلى ذلك فإن هذه المبادرة تنص على ما يلي : (عبد الحميد، 2015: 1)

- إنهاء الأزمة السورية سلميا.
- تأسيس تكتل إقليمي ودولي وعسكري لمواجهة الإرهاب الذي يمثله تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).
- رحيل الرئيس السوري عن السلطة.
- إجراء حوار بين مختلف الأطياف السورية حول شكل ومستقبل النظام السوري الذي سيحكم البلاد.
- المبادرة المصرية في مؤتمر المعارضة السورية المنعقد في القاهرة من 8-9 حزيران /يوليو 2015، حيث عقد مؤتمر المعارضة في القاهرة والذي جاء بعنوان : " من اجل السياسي في سوريا" وتتضمن تلك المبادرة رؤية واضحة لمستقبل سوريا، وصيغة تنفيذية لوثيقة جنيف، بحيث تم طرح هذا التطور على

الشعب السوري والمجتمع الدولي من اجل الحل السياسي (عبد الحميد، 2015 :1).

10) المبادرة المصرية الثالثة لحل الأزمة السورية في 17تشرين الأول /2016 ، حيث أكد وزير الخارجية المصري سامح شكري عن وجود دور للقاهرة في حل الأزمة السورية، وذلك بما يحفظ وحدة وسلامة أراضي البلاد السورية، وحق الشعب السوري في رسم مستقبله من خلال مفاوضات مع الأمم المتحدة، وفي إطار المشاورات المشتركة مع العرب والدول العظمى، وإنقاذ الشعب السوري من التدمير ونزيف الدماء والتنظيمات الإرهابية، وكان وزير الخارجية قد أوضح هذه الخطوات في لقاء مع وزير الخارجية الاسباني، وأثناء ذلك كان وقد وصل وفد المعارضة إلى القاهرة للاطلاع على بنود المبادرة المصرية لحل الأزمة السورية، ومن بين بنود المبادرة : (الشرق الأوسط، 2006: 1-2)

- تأليف مجلس عسكري يعيد بناء الجيش السوري.
- تأليف مجلس يعين حكومة انتقالية تعمل وفق دستور 1950.

إلا أن مصر اتفقت فيما بعد مع سوريا على استبعاد المعارضة المسلحة من أي حل للازمة السورية، والإبقاء على المعارضة السلمية غير المسلحة المؤمنة بالحل السياسي للازمة السورية. (الشرق الأوسط، 2016 :1-2).

ثانيا : المبادرات السياسية الإقليمية لحل الأزمة السورية :

1- المبادرة الإيرانية لحل الأزمة في سوريا آب /أغسطس 2012 حيث أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية قد تقدمت بمبادرة لحل الأزمة السورية ، حيث أعلن وزير الخارجية الإيرانية آنذاك علي اكبر صالحي،أن الجمهورية الإسلامية

الإيرانية ستقدم مبادرة لحل الأزمة السورية بشكل سلمي في مؤتمر دول عدم الانحياز ، وان إيران ستجري اتصالات سياسية مع الدولة المصرية للتشاور دول هذه المبادرة وشروطها.

2- المبادرة الإيرانية الثانية وذلك من كانون أول / ديسمبر عام 2012 كانت هذه المبادرة من خلال تقديم الجمهورية الإسلامية، لمبادرة عن طريق سفيرها في العاصمة اللبنانية ، بيروت حيث سلم السفير الإيراني في بيروت عضنفر ركن أبادي وزير الخارجية اللبناني آنذاك عدنان منصور وقام تسليم منصور المبادرة على ما يلي (وزارة الخارجية الإيرانية :2012).

- وقف كافة أشكال العنف في سوريا.
- العمل على إعادة الهدوء إلى الدولة السورية.
- إجراء انتخابات برلمانية.
- تعديل الدستور.

3- المبادرة الإيرانية الثالثة وذلك في آذار /مارس 2013 حيث طرحت الجمهورية الإسلامية مبادرة جديدة للمرة الثالثة تنص على ما يلي (وزارة الخارجية الإيرانية، 2013)

- أن تقوم هذه المبادرة على أساس جنيف.
- وقف كافة أشكال العنف في سوريا .
- إجراء انتخابات نيابية برلمانية.
- تعديل الدستور.
- إجراء انتخابات رئاسية.

4- المبـادرة الإيرانيـة الرابعـة فـي آذار مـارس /2014، حيـث عرضـت الجمهوريـة الإسـلامية الإيرانيـة علـى الأخـضر الإبراهيمـي مبعـوث الـسلام، مبـادرة جديـدة تضمنت الإطـار العـام الـذي يـتم الاتفـاق عليـه فـي مـؤتمر جنيـف للـسلام حـول سوريا، فـي شـان نقـل الـسلطة بـشكل سـلمية، والـذي هـو احـد مطالـب المعارضـة وتـصر عليـه بقـوة، وكـذلك الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والـدول الإقليميـة ومنهـا قطر، والسعودية.

5- المبادرة الإيرانية الخامسة، وذلك في آب /أغسطس /2015، حيث أعلنت إيران عن المبـادرة الجديـدة لحـل الأزمـة الـسورية سـلميا، ومسـاع لتحسين العلاقـات مـع المملكـة العربيـة الـسعودية ودول الخلـيج العربـي، وذلـك بعـد توقيـع إيـران علـى الاتفـاق النـووي مـع الـدول العظمـى مجموعـة (5+1) فـي تمـوز /يوليـو 2015، حيـث أن هـذا الاتفـاق يتـيح لطهـران الحـل الـسياسي لازمـات منطقـة الـشرق الأوسط.(عبد الحسين، 2015 :213-232).

ثالثا : المبادرات السياسية الدولية لحل الأزمة السورية :

1- خطـة كـوفي عنـان الأمـين العـام الـسابق لهيئـة الأمـم المتحـدة، فـي شـباط/فبراير /2012 بـدأت خطـة سـلام كـوفي عنـان (مبعـوث الأمـم المتحـدة وجامعـة الـدول العربيـة) لـسوريا، وذلـك فـي شـباط /فبرايـر 2012، وتعتبـر مـن أكثـر المحـاولات الدوليـة لتـسوية الأزمـة الـسورية 2011-2012، فـي 24اذار /مـارس 2012، حيث توجـه كـوفي عنـان إلـى موسـكو فـي محاولـة منـه لـدعم خطتـه والتـي تركـز علـى وقـف فـوري وبـدا حـوار سياسـي مفتـوح بـين كافـة الأطيـاف الـسورية (الموسوعة الحرة، 2012: 1-2).

2- المبادرة الصينية لحل الأزمة السورية في آذار /مارس 2012 ، اعتمدت هذه المبادرة على وقف الحكومة السورية المعارضة لجميع أشكال العنف، ثم إطلاق حوار سياسي شامل بدون شروط مسبقة، تحت وساطة من المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية للتوصل لاتفاق حول خريطة طريق شاملة للإصلاح مرتبطة بجدول زمني .(حسام الدين، 2015 :2).

3- المبادرة الصينية الثانية في تشرين الثاني /نوفمبر 2012؛ إذ أن الصين قدمت مقترحات جديدة حول السلام في سوريا، وقدمت تلك المقترحات إلى مبعوث الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية السيد الأخضر الإبراهيمي وتنص على المبادرة على النقاط التالية :

- وقف إطلاق النار بين النظام والجماعات المعارضة على مراحل.
- تشكيل حكومة انتقالية وبعدما استخدمت الصين وروسيا حق النقض (الفيتو) لمنع صدور قرار مجلس الأمن بهدف لإدانة الرئيس السوري بشار الأسد.

4- مبادرة الأمم المتحدة (مباحثات دي ميستورا وبشار الأسد) في شباط /فبراير 2012 حيث أعلن المبعوث الدولي إلى سوريا ستيفإن دي ميستورا أن الرئيس السوري بشار الأسد هو جزء من الحل في سوريا، وأكد أن الحل الوحيد هو الحل السياسي، وقد أشار دي ميستورا إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية داعش هو المستفيد الأول والأخير من الأزمة القائمة ومن عدم وجود حل للازمة السورية وبالتالي عدم وجود اتفاقات ، حيث أن داعش تستغل هذا الوضع للاستمرار في البقاء.(الأمم المتحدة، 2012 :1).

رابعا : المبادرات الروسية السياسية لحل الأزمة السورية

هناك مجموعة من المبادرات الروسية التي صنعتها روسيا من اجل حل كامل للازمة السورية ومن تلك المبادرات ما يلي :

1) مبادرة روسية عربية لحل الأزمة السورية في شباط /فبراير 2012، حيث أصبح هناك توافق روسي سوري على ما يمكن وصفه بخريطة طريق لحل الأزمة في سوريا، تستند إلى المبادرة العربية الأولى، وتقوم هذه المبادرة على النقاط التالية: (وزارة الخارجية الروسية، 2012 :1)

- وقف الحرب والعنف في إرجاء سوريا.
- إجراء حوار بين كافة الأطياف السورية.
- تسريع عملية الإصلاحات السياسية، والاقتصادية والدستورية.
- المشاركة في صنع القرار السوري السياسي.

2) مبادرة الروسية الثانية في آب /أغسطس 2015، حيث جاءت هذه المبادرة نتيجة المباحثات التي أجراها سيرغي لافروف، وزير الخارجية الروسي مع المؤولين الأمريكيين والسعوديين، حيث مثل الجانب الأمريكي وزير الخارجية جون كيري، ومثل السعودية عادل الجبير وزير الخارجية، حيث تم بحث التسوية الجديدة بناء على مبادرة روسية، تهدف إلى حل سلمي في سوريا والتركيز على القتال ضد داعش، وإجراء حوار شامل بين كافة الأطياف السورية.(وزارة الخارجية الروسية،2015 :1).

3) مباحثات أستانا تشرين الثاني /نوفمبر 2016، ا(الجزيرة ،2016: 1)

وفي هذه المباحثات أجرى عسكريون روس وآنذاك مباحثات في أنقرة مع ممثلين عن المعارضـة السورية المسلحة تتناول تلك المباحثات معايير وقف إطلاق النار في سوريا، وكان الهدف الرئيس من هذه المحادثات هو مناقشات وقف إطلاق النار في سوريا، والإعداد للاتفاقية التي ستوقع في أستانا عاصمة الدولة كازاخستان.

والمحادثات بين كافة أطياف الدولة السورية باستثناء تنظم الدولة الإسلامية (داعش) ، وجبهة فتح الشام (النصر سابقا) اللذين تعتبرهما روسيا من المنظمات الإرهابية التي لا يمكن التفاوض معها.

وقد شاركت روسيا ، وإيران وتركيا، والنظام السوري والمعارضـة السورية، والسعودية، وقطر في هذه المحادثات.

الخاتمة :

إن استقرار النظام السياسي الذي يحكم منطقة الشرق الأوسط أمر لازم لإتاحة الفرصة للاركان الإستراتيجية والسياسية أن تؤسس وهناك عوامل تشكل خطرا على مستقبل المنطقة من وجود الكيان الصهيوني وما يشكله من مخاطر متعددة على دولة الشق على دول الشرق الأوسط، وكذلك التطرف الذي أدى إلى الإرهاب من أهم العوامل إلى عدم الاستقرار النظام السياسي في المنطقة كما أن عدم وضوح التكاملية بين دور النظام والحاكم والدور الشعبي في تحمل المسؤولية إزاء البناء الاستراتيجي وحمايته يشكل عاملا آخر أدى بذور عدم الاستقرار في المنطقة، وأدى إلى ثورات متتالية ابتدأت من تونس ثم إلى مصر إلى ليبيا واليمن وسوريا، ومما استتبع تدخل القوى العظمى في المنطقة ومنها روسيا التي تربطها بالمنطقة وسوريا خاصة مصالح إستراتيجية وسياسية واقتصادية وثقافية.

ولذلك يظهر الدور الروسي يشكل أكثر فعالية في مواجهة الغرب في الشرق الأوسط، حيث التحرك في الصراع العربي الإسرائيلي، وبناء علاقات اقتصادية وتعاون تقني وعسكري مثل بيع الأسلحة وتعاون سياسي مما عزز الدور الروسي لا سيما أن دول الشرق الأوسط بحاجة إلى نظام متعدد الأقطاب تستطيع فيه الدول المناورة في ظل توازن قوى إقليمي ودولي.

النتائج:

لقد كان من نتائج هذه الدراسة ما يلي :

1) إن تنامي الدور الروسي وسعيه الحثيث لعالم متعدد الأقطاب يستند إلى مقومات قوة حقيقية، ويمكن أن نلمس ذلك من خلال مصالح روسيا في المنطقة ومنها المصالح الجيواستراتيجية والاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية والأمنية باعتبار أن روسيا كانت قد نتجت عن انهيار الاتحاد السوفياتي السابق عام 1990–1991.

2) إن تبني روسيا سياسة خارجية ذات محددات واضحة وناضجة انعكس بشكل واضح على حل مشكلاتها الإقليمية بشكل بارع ومبدع، حيث تعاملت بموازين معينة مع كل أزمة تراوحت بين الدبلوماسية والقوة العسكرية كما هي الأزمة السورية التي تعاملت معها بأسلوب دبلوماسي وعسكري في آن واحد.

3) عملت روسيا في تعاملها مع الشرق الأوسط بإنشاء علاقات خارجية واسعة ومتوازنة تتبادل عبرها المصالح والمنافع مع مختلف دول المنطقة لتخفيض عدوان هذه الدول تجاهها، ولتقنين مصالحها الضرورية في الشرق الأوسط وفق نظام وترتيب تضعه بما يحقق لها مصالحها بدرجة أساسية ويمنع محاولات الهيمنة الأمريكية والغربية .

4) عملت روسيا على إيجاد أشكال مفيدة من التعاون في حل المشاكل المزمنة في عدد من دول الربيع العربي خاصة والدول الأخرى عامة، والعمل على المشاركة في حل بعض المشاكل المزمنة في عدد من دول المنطقة لمنع استغلال القوى الغربية.

5) استطاعت روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق 1990-1991 من تطوير اقتصادها، حيث تطور بشكل كبير، حيث كان الدخل ضعيف في بداية تفكك الاتحاد السوفياتي وخاصة في عهد الرئيس يلتسين وتبنيه سياسة الاقتصادي الليبرالي الحر، وبعد تسليم بوتين الحكم وتطور الناتج القومي بشكل متزايد حتى وصل إلى 2.5 تريليون دولار عام 2000، الأمر الذي أعطى لروسيا مكانة لتأخذ دورها كقوة كبرى في السياسة الدولية، مما استتبع تدخلها في منطقة الشرق الأوسط بشكل متزايد في عهد بوتين للحفاظ على مصالحها وخاصة تدخلها في الأزمة الروسية التي تعتبرها قضية حياة أو موت.

6) انتهجت روسيا سياسة خارجية لتعزيز قوتها الاقتصادية فإنضمت إلى منظمة التجارة العالمية عام 2012، حيث عززت علاقاتها مع إفريقيا ودول الكومنولث الروسي، والصين ودول الشرق الأوسط.

7) بعد أن كانت روسيا تترقب الوضع منذ بدء الثورة السورية في آذار مارس 2011 ولم تتخذ أي مواجهة لمشاركة مع الولايات المتحدة بشان سوريا، حاولت روسيا تجنيب منطقة الشرق الأوسط حربا إقليمية من خلال طرح مبادرات روسيا من شانها حل الأزمة السورية وتفويت الفرصة على الغرب، الأمر الذي قد يفضي إلى خسارتها لسوريا التي تشكل أهم مناطق نفوذها في الشرق الأوسط.

8) استطاعت روسيا من خلال طرح مبادرة لحل الأزمة السورية عام 2013، أن تحقق انتصارا دبلوماسيا عزز من مكانتها الدولية ودعم محور إيران روسيا الصين مقابل محور تركيا ودول الخليج العربي وفرنسا الذي بدا متحمسا لضربة أمريكية آنذاك ولكن جهود روسيا فوتت الفرصة على الغرب والخليج.

9) روسيا استطاعت أن تستحوذ بالكلية على سوريا كمنطقة نفوذ بدعمها لسوريا اقتصاديا وعسكريا وسياسيا إلى جانب إيران والصين، وذلك من خلال مبادرات سياسية إلى جانب محاربتها لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وجبهة النصرة وبذلك اعتبرت نفسها منتصرة في سوريا.

10) بينت الدراسة أن الجانب الجيواسراتيجي والاقتصادي من أهم أولويات السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط بشكل عام وسوريا بشكل خاص، ويعتبر ذلك بمثابة متغير متزايد في الاهتمام وفي نسبة النفقات العسكرية لروسيا تجاه سوريا.

التوصيات :

بناء على نتائج الدراسة ، فإن الباحث يوصي بما يلي :

1- إن غياب إستراتيجية الأمن الموحد لدى الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط والتباين في النظرة لمستويات التهديد، وذلك بسبب عجز في المنظومة القيمية والأمنية والإستراتيجية العربية لذا لا بد من وجود قاعدة صلبة لمنظومة قيمية وأمنية عربية تحول دون تدخل الدول الأخرى في مصائر الدول العربية.

2- هناك قواسم مشتركة وتقاطعات في المواقف السياسية الروسية العربية تجاه القضية السورية بشكل خاص، لذا لا بد من تبيان هذه القواسم دون اللجوء إلى القوة العسكرية.

3- إن تنظيم الدولة وجبهة النصرة والجماعات الإرهابية لم تأتي من فراغ، بل استغلت تلك الجماعات حالة الشعوب العربية الضعيفة والتدخل الأجنبي المباشر وغير في الأنظمة السياسية ونشطت في غفلة من تلك الأنظمة واهتمامها بشعوبها.

4- لا بد من إيجاد آلية تنظم عملية العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية بين الدول العربية التي أصبحت أرضها مسرحا لتدخل الدول العظمى وبين الدول العظمى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا اللتان أصبحتا تتدخلان بشكل اكبر في شؤون الداخلية للأنظمة العربية.

5- العمل على إجراء المزيد من الدراسات حول الموضوع الروسي وعلاقته الخارجية بالبلاد العربية وأنظمتها وشعوبها.

6- العمل على إيجاد مساقات خاصة تدرس السياسة الخارجية للدول العظمى تجاه دول العربية العربي ومنها سوريا.

7- العمل على إجراء المزيد من الدراسات حول الأزمة السورية في الفترة من 2011-2016 وذلك لأهميته هذه الأزمة دوليا وإقليميا وعربيا وشعبيا.

مراجع الدراسة

أولا : الكتب العربية

- المومني، محمد احمد عقلة، (2010)، السيطرة على العالم، عالم الكتب الجديد، عمان، الأردن، ط1.
- شيفتو سوفا، ليليا، (2006)، روسيا بوتين، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط1.
- عبد المحسن، ياسر (2015)، السياسة الخارجية الإيرانية (مستقبل السياسة في عهد حسن روحاني، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت لبنان، ط1.
- ساعاتي، أمين(1993)، الأمن القومي العربي، المركز السعودي للدراسات الإستراتيجية ، جريدة الرياضي، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- مكنمارا، روبرت(1971)، جوهر الأمن، ترجمة يوسف شاهين ، الهيئة العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ط1.
- نعمة، كاظم، هاشم،(2016)، روسيا والشروق الأوسط بعد الحرب الباردة، فرص وتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة، قطر.
- دراج، فيصل، (2012)، العالم العربي ومعضلاته والإصلاح المنشود، مطبعة السفير للطباعة والنشر عمان، .
- فرحان، محمد فائز(2004)، أبعاد التحول الديمقراطي في تونس، في مجموعة مؤلفين (التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي) تحرير احمد قيسي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، بالأهرام، القاهرة.

- المديني، توفيق(1989)، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، دار الزاوية، دمشق، ط1.
- إبراهيم ، حسنين توفيق(1999)، الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة.
- زايد، احمد (2006)، تناقضات الحداثة في مصر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ط1.
- عز الدين ناهد(2000)، قراءة في برامج الأحزاب في انتخابات مجلس الشعب، تحرير مصطفى علوي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة.
- شارما، راكي، وليزاكاميرو (2010) العنف الانتخابي : أسبابه وتوجهاته، ووسائل التخفيف منه، أصول مصرية، مركز الدراسات السياسية بالأهرام، العدد 48.
- الكوت، بشير علي(2012)، الهوية والاستبداد والثورة ، دار الفسيفساء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1.
- عبد الكريم ، إبراهيم وآخرون(2012)، تقرير موقف الثورات العربية ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان، الأردن،ط1.
- بلقيزيز، عبد الإله (2012)، الربيع العربي إلى أين، مطبعة السفير، وزارة الثقافة ، عمان، الأردن.

ثانيا : الدراسات :

- بدوان ، علي(2015)، التدخل الروسي في سوريا يخدم من؟ ، مركز دراسات الجزيرة، الدوحة ، قطر، 6تشرين الثاني /نوفمبر/2015.
- ماضي، عبد الفتاح(2015)، التدخل الروسي في سوريا يخدم من؟ مركز دراسات الجزيرة الدوحة، قطر، 6تشرين الثاني/نوفمبر/2015.

- عبد القادر، نزار (2013) ، روسيا والأزمة السورية (مصالح جيواستراتيجية وتعقيدات مع الغرب؟ مجلة الدفاع الوطني اللبناني، (بيروت، العدد (84) نيسان، ابريل/2013.
- دحمان، غازي(2012)، أحلام نخب روسيا وكوابيس الشعب السوري، مركز دراسات الجزيرة، الدوحة قطر، 26/آذار /مارس 2012.
- مركز دراسات الجزيرة،(2015) التدخل الروسي في سوريا يخدم من؟ ، مركز دراسات الجزيرة للدراسات السياسية والإستراتيجية، الدوحة، قطر، 6/تشرين الأول /أكتوبر 2015.
- مجدان، محمد (2009) سياسة روسيا الخارجية اليوم البحث عن دور عالمي مؤثر، سياسة روسيا الخارجية اليوم البحث عن دور عالمي مؤثر، كلية العلوم السياسية. قسم العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر.
- السويدي، جمال السند (2014)، آفاق العصر الأمريكي (السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد)، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ط1.
- سالم، بول (2012)، هل تستطيع روسيا إنقاذ روسيا، مركز كارينغي للشرق الأوسط، الدوحة، قطر، 23شباط/فبراير 2012.
- شعبان، عبد الحسين (2015)، الأزمة العراقية والسيناريوهات المحتملة، مركز دراسات الجزيرة ، الدوحة ، قطر، 25/تشرين الأول /أكتوبر 2015.
- حسن، غلام(2015)، جذور الأزمة الاقتصادية والمالية العراقية، مجلس السياسات الاقتصادية، وزارة التخطيط العراقية، بغداد.
- وزارة التخطيط العراقية(2015)، الأزمة الاقتصادية العراقية، 23/حزيران، /يونيو، وزارة الاقتصاد، بغداد دولة العراق.،

- الخطاري ، عبد الناصر(2015)، التعريف بثورة 11 فبراير اليمنية، مؤسسة قرطبة للدراسات السياسية والإستراتيجية، جنيف، سويسرا، الخميس 12/آذار مارس /2015.
- الفقيه، عبد الله(2013)، الحكومة والمواطنة ثورة 11 شباط فبراير ، مدونة الدكتور عبد الله الفقيه، 19/تموز/يوليو صعناء، اليمن.
- مركز دراسات الجزيرة(2011)، أحداث الثورة في اليمن، مركز دراسات الجزيرة، الدوحة قطر، 13 نيسان، /ابريل. 2011.
- بسيوني، شدوى محمد إبراهيم(2016)، السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية في الفترة (2011-2016)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، القاتهرة، مصر.
- مركز دراسات الجزيرة(2015)، التدخل الروسي في سوريا يخدم من؟ مركز دراسات الجزيرة، قطر، الدوحة، 6/ تشرين الثاني/ نوفمبر 2015.
- نومكين، فيتالي (2006)، العلاقات الروسية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية : انعكاسات على الأمن العلمي، مركز الدراسات الإمارات، والبحوث، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
- إبراهيم ، وفين(2015)، بوتين 15 عاما في قمة السلطة، مركز دراسات جامعة البعث، دمشق، سوريا، 7ايار /مايو 2015.
- الطحلاوي، احمد عبد الله(2014) استعادة الدور : المحددات الدالية والدولية للسياسة الروسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 6تشرين الثاني/نوفمبر/2015.

- العوضي، حسني عماد حسني (2016)، السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط (2011–2016)، المركز الديمقراطي العربي (D.A.C) برلين، ألمانيا.
- مدوخ، نجاة (2015)، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط، في ظل التحولات الراهنة (دراسة حالة سوريا 2011–2014).
- دياب، احمد (20129، عودة بوتين : تحديات وطموحات روسيا بعد انتخابات الرئاسة، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (188)، المجلد (47)، نيسان، ابريل /2012.
- شلبي، السيد أمين، (2009)، بوتين وسياسة روسيا الخارجية ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (175)، المجلد (44، كانون الثاني /يناير 2009.
- سلامة ، عبد الغني (2012) السياسة الروسية في الشرق الأوسط مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة العدد (151)، خريف 2012.
- مركز روابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية(205)، هكذا تؤسس روسيا لخارطة جديدة للشرق الأوسط، وحدة الدراسات السياسية والإستراتيجية، بغداد، العراق، 17 حزيران/يونيو 2015.
- شوملين، الكساندر(2016)، برجماتية بوتين (تغيرات السياسة الروسية في الشرق الأوسط، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

- نافعة ، حسن(2009)، مستقبل النظام العربي في ظل التحولات الإقليمية والدولية الراهنة، محاضرة ألقيت بتاريخ 6/نيسان ابريل /2009 في منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن.
- الشيخ نورهان(2014)، روسيا والتغيرات الجيواستراتيجية في الوطن الغربي من كتاب (لتداعيات الجيو إستراتيجية للثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت، لبنان، ط1.
- حسيب، خير الله (2012)، الربيع العربي نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل، مجلة المستقبل ، بيروت، السنة (34) العدد 398، نيسان، ابريل، 2012.
- مركز دراسات الجزيرة(2015)، الموقف الروسي تجاه اليمن ودوافعه ، مركز دراسات الجزيرة، الدوحة، قطر، حزيران، يونيو، 2015.

ثالثا : الرسائل الجامعية

- السرحان، برجس حباس (2013) السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية (2001–2012) رسالة ماجستير غير منشورة، معهد بيت الحكمة ، جامعة آل البيت ، المفرق الأردن.
- عياصرة، خالد محمود وسالم (2013)، موقف دول الاتحاد الأوروبي إزاء الربيع العربي (2011–2013) (رسالة ماجستير عير منشورة) الجامعة الهاشمية الزرقاء، الأردن.
- أبو عويضة، محمود عبد الكريم (2014) موقف الاتحاد الأوروبي من الاحتجاجات في العالم العربي، (رسالة ماجستير غير منشورة) معهد بيت الحكمة ، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

- مدوخ، نجاة(2014)، السياسة الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة (دراسة حالة سوريا 2010 –2014) رسالة ماجستير) قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة خيضر. بسكرة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجزائر.
- عبد العزيز ، محمد أسامة (1991–1992) انعكاسات تفكك الاتحاد السوفياتي على الصراع العربي الإسرائيلي (رسالة ماجستير غير منشورة9 جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.
- الجبور، بشار سعود بشير(2007)، الدور الروسي في النظام العالمي الجديد في الفترة 2000–2006 (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان.
- دبانبة، تراث فايز (2002) ، السياسة الخارجية الروسية اتجاه الوطن العربية بعد الحرب الباردة (1991–2001)، رسالة ماجستير غير منشورة) كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- مريم، مالكي،(2014)، السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة السورية (2011–2014)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجيلاني بونعامة بخميس مليانة، الجزائر، الجزائر.
- السلطان، عري المبخوت صالح(2001)، السياسة الروسية تجاه العراق(1999–2000)، (رسالة ماجستير غير منشورة) كلية التجارة، جامعة صنعاء، الجمهورية اليمنية .

- أبو دوح، خالد كاظم(2004)، التحولات العالمية الجديدة والديمقراطية في المجتمع المصري(دراسة لرؤى عينه من مثقفي المجتمع المصري، (رسالة ماجستير غير منشورة) قسم علم الاجتماع ، جامعة سوهاج ، القاهرة.

رابعا : الدوريات :

- البرصان، احمد سليم(2014)، تنامي قوة روسيا وعودتها إلى الشرق الأوسط، مجلة دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، السنة 18، العدد 68 ، صيف 2014.
- حايد، حايد(2014)، المجتمع الدولي والثورة السورية، مؤسسة هسيدستفين 3/ آذار/ مارس/2014 ، مكتب الشرق الأوسط.
- عبد الكريم، إبراهيم(2012)، تقدير موقف الثورات العربية، مجلة دراسات الشرق الأوسط(23) مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط1.
- العراقية فاطمة(2011) العراق والربيع العربي، صحيفة المثقف العراقية، مؤسسة المثقف العربي، بغداد، العدد (1898) الاثنين 3/تشرين أول /أكتوبر 2011.
- عبد المجيد، وحيد(2003) الإدارة العراقية للازمة العراقية، مجلة السياسية الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد (152) المجلد (38) نيسان، ابريل 2033.
- السرحان، صايل فلاح(2011)، اثر التطورات الجديدة في السياسة الخارجية الروسية على بنية النظام الدوليين مجلة المنارة، جامعة آل البيت، المجلد (117) العدد (2).
- المرهون، عبد الجليل زيد (2017) روسيا والمسالة العراقية : فرص المستقبل، صحيفة الرياض، الرياض السعودية العدد(17784) الجمعة 4جمادي الآخرة 1438هـ /3اذار مارس 2017.

- ملحم، غسان، (2017)، قراءة للدور الروسي في الأزمة السورية صحيفة الأخبار اللبنانية، بيروت، العدد (3072) الخميس 5كانون الثاني /يناير 2017.
- ما تضيف، ايغور (2015) العلاقات الاقتصادية السورية الروسية، الملحقية التجارية في السفارة الروسية، دمشق(14 أيلول /سبتمبر 2015.
- كود، احمد إبراهيم(1994)، العقيدة العسكرية الروسية (التحولات والدوافع) مجلة السياسية الدولية، مركز للدراسات والأبحاث ، الأهرام، القاهرة(العدد 115) كانون الثاني /يناير.
- أبو بكر ، داليا(2000)، مفهوم الأمن القومي الروسي (مترجم ، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات والأبحاث بالأهرام، القاهرة، العدد 140، نيسان، ابريل.
- الأصفهاني، نبيه(2000)، المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية، مجلة السياسة الخارجية، مؤسسة الأهرام للدراسات والأبحاث، القاهرة، العدد (142)، تشرين أول /أكتوبر.
- مجدان ، محمد (2016)، سياسة روسيا الخارجية اليوم : البحث عن دور عالمي مؤثر، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(48)، 20/نيسان/ ابريل 2016.
- الشيخ، نورهان(2008)، روسيا خلافة بوتين ومستقبل النظام السياسي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات، القاهرة، العدد (171)، المجلد (43) كانون الثاني/يناير/2008.

- عبد الحكيم ، معين (2015) روسيا ... بين استعادة الدور والانفتاح على العالم، مجلة الوحدة الإسلامية، بيروت العدد (157) ربيع أول 1436هـ/كانون الثاني /2015، بيروت، لبنان.
- الراوي، عبد العزيز مهدي(2013)، توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية، بغداد ، العراق، العدد (35).
- مصدق، حسن(2015)، العلاقات الروسية العربية(مسيرة معقدة وثقة مفقودة) صحيفة العرب، لندن، العدد (9882)، نشر المقال بتاريخ 9/نيسان/ابريل 2015.
- الشيشاني، مراد بطل(2005) روسيا والشرق الأوسط ، صحيفة الغد الأردنية، 4/أيار /مايو، 2005 الساعة 20:00 صاحبا .
- السرحان، صايل فلاح(2011)، اثر التطورات الجديدة في السياسة الخارجية الروسية على بينة النظام الدولي ، مجلة المنارة، المجلد 17، العدد 2، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- حارث، قطحان، وفائقة مرعي مثنى(2014)، أهمية منطقة بحر قزوين في العلاقات الروسية الإيرانية، مجلة آداب الفراهيدي، بغداد ، العدد 19. بغداد، العراق،
- حسيب، خير الدين (2011)، حول " الربيع" الديمقراطي الدروس المستفادة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، السنة، العدد (386)، 1/نيسان/ابريل /2011.
- البجالي، عبد الفتاح(2010)، تضارب المصالح في مصر : الواقع واليات الإصلاح، كراسات إستراتيجية، القاهرة، العدد 214.
- المرزوقي، منصف(2010)، الآفاق المدعية والمذهلة للثورة العربية، مجلة المستقبل العربية، بيروت، السنة 33، العدد 386، نيسان/ابريل، 2011.

- حسيب، خير الدين (2011)، ليبيا إلى أين ؟ سقوط نظام القذافي ... ولكن؟ ، مجلة المستقبل العربي، بيروت، السنة34، العدد 391، أيلول/سبتمبر 2011.
- عبد المجيد، وحيد (2011)، نهاية الاهانة ثورة 25 يناير ضد النظام الهش، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 184، نيسان، ابريل.
- عمر، خيري(2014)، التوجهات السياسية حول الدولة المدنية بعد ثورة يناير /2011 المصرية مراجعة تحليلية، مجلة دراسات شروق أوسيطة، السنة 17، العدد 66، عمان، الأردن.

الانترنت :

- الدويك، عبد الغفار (2004) فشل عقيدة بوش الاستباقية : ليس بالإستراتيجية العسكرية وحدها تحسم الحرب صحيفة الأهرام المصرية 11 كانون الثاني /يناير 2004، انظر الرابط: http://www.ahram.org.eg/achive/11/1/2004/filE10HTM
- حنا ، الياس (/2014) ماسسة عقيدة بوش، 3تشرين الأول /أكتوبر 2004، انظر الرابط : /http://www.alJazeera.net/3/10/2004/home/print. :
- منصور ، جوني (2012) اثر الثورات العربية على عملية السلام في الشرق الأوسط، انظر الرابط التالي : http://www.ynet.i/larticles10.7340,L-4152680,00.html
- حسين، عبد الخالق(2012) محاولة لفهم الأزمة العراقية ، انظر الموقع : www.abdulkhaliqhussein.nl/22/4/2012/10:00
- الزاملي ، ماجد احمد (2013)، الدبلوماسية وتأثيرها في العلاقات الدولية، موقع الحوار المتمدن، العدد 4223، أيلول /سبتمبر /انظر الرابط : http://ahewar.org/debat/sgow.ar.asp/22/9/2013/15:12

- كوانت، ويليام (2006) مبادرات الشرق الأوسط الكبير، خيال الشعارات وصعود المقايضات ، صحيفة الاتحاد الإماراتية، أبو ظبي، 7/آذار /مارس 2006 انظر الرابط : http://www.alittihad.aelwjhatdetails.php/7/3/2006
- الصغير، فارس(2015) الأسباب الخفية للتدخل الروسي في سوريا، مصر العربية، 21/تشرين الأول /أكتوبر 2015 : انظر الموقع : m.msralarabia.com21/10/2015/18:10
- فريدمان، توماس (2015)، صحيفة نيويورك /تايمز الأمريكية 2015/9/30/ انظر الموقع : www.elshaab.org.new/5/10/2015/10:16
- BBC(2015) ما أهداف التدخل الروسي في سوريا، 5تشرن الأول /أكتوبر 2015/ انظر الموقع : www.BBC.com.interactivity/5/10/2015/16:5
- حسيو، معتز (2015) أسباب التدخل الروسي في سوريا وتداعياته، صحيفة السفير اللبنانية ، بيروت لبنان، السبت 3 تشرين أول /أكتوبر 2015، انظر الرابط : ://http:://www.nessma.tv/new/3/
- الحضرمي، أبو بكر ((التدخل الروسي في سوريا ماذا ولماذا ؟ انظر الموقع : ialamoline.net.21/9/2015/10:15
- زاهد محمد (2015) ضرورة التحالف العربي الغربي التركي لمواجهة الغزو الروسي في سوريا، موقع انيت نيوز، انظر الموقع : Oreint.news.ne>news-show/3/12/2015/8:00
- بورشفسكايا، آنا (2013) مصالح روسيا الكثيرة في سوريا المرصد السياسي،24 كانون الثاني /يناير 2013، انظر معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، واشنطن، (دراسة).

- يحيى ، هيفاء احمد (2016)، دراسة في العلاقات السورية والحدث الدولية ، انظر الموقع : www.alhadathnews.net/16/3/2016/10:15
- دكروب، فداء(2012) ما تعنيه سوريا لروسيا رسالة بالستية توبول، ترجمة خالد مختار بوريجي الجزء الأول، مركز العالمي للأبحاث والدراسات (CGR) لندن، المملكة المتحدة،.
- عطوان عبد الباري(2015) ما هي الرسائل التحريرية التي وجهتها روسيا إلى دول الخليج تركيا؟ رأي اليوم، 7اكتوبر 2015، انظر الموقع : www.raialyaum.com/7/10/2015/10:10
- دهقان، حسين (2017) منحنا روسيا ميزات لم تمنح لدولة أخرى، وكالة فارس الإخبارية 5 آذار /مارس 2017، انظر الموقع : eldorar.com>node/5/3/2017/32:11
- وزارة الدفاع الروسية (2015) تعرف عن مواصفات الطائرات الروسية المقاتلة في سماء سوريا، انظر الموقع : www.enabbalad.net./13/10/2015/4:49 .
- وزارة الخارجية الروسية (2016) نص وثيقة موسكو حول سوريا ترجمة شونم عبد الله خوشناو، موسكو. روسيا، 20 كانون الأول/ديسمبر 2016.
- الجزيرة القطرية، (2017) محادثات استانا تعقد وسط خلافات روسية تركية، الجزيرة مباشرة، 14/شباط/فبراير، 2017، انظر الموقع : www.aljazeera.net/14/2/2017/15:03
- حسام الدين، سالي(2015) مبادرات حل الأزمة السورية، موقع تايم لاين Time line ، أغسطس 2015، انظر الموقع :

- عبد الحميد شرف(2015)، مؤتمر المعارضة السورية من اجل الحل السياسي في سوريا، القاهرة، 8-9حزيرن، يونيو 2015 انظر الموقع : www.alarabiga.net/8/6/2015/10:10
- الشرق الأوسط، (2016) مبادرة مصرية لحل الأزمة السورية تستقطب اهتمام بشار الأسد، 24/تشرين أول /أكتوبر 2016/، انظر الموقع : www.i24News.tv/24/10/2016/23:15
- الموسوعة الحرة (2012)، مقترحات تسوية الأزمة السورية (خطة كوفي عنان) 16نيسان /2012، انظر الموقع : http://ar.m.wikipedia.org>wiki/16/4/2012/13:00
- الجزيرة (2016)، مباحثات روسية تركية مع المعارضة السورية 27/كانون أول /ديسمبر 2016، انظر الموقع : www.aljazeera.net/27/12/2016/12:11
- بوشة، احمد (2011) كلام في الربيع العربي، الأسباب والنتائج، الحوادث، 3/كانون الثاني /يناير 2011، انظر الموقع : www.turess.com/3/1/2011/10:15
- الكمالي، طلال فائق (2017) هل بدا الربيع العربي في العراق، وكالة الخبرية، 13شباط/فبراير ، انظر الموقع : www.non/4/net/13/2/2017/15:15
- ألبعدي، مثنى (2014) صراح المصالح : المواقف والانعكاسات الإقليمية والدولية من الأزمة العراقية، موقع آمد، 25/تموز/يوليو 2014 انظر الرابط : http:://www.amad.ps/25/7/2014/15:55
- دايك ، جو (2015) أربعة أسباب تجعل الأزمة في اليمن وخيمة إلى هذا الحد(ايرنيت) بيروت، 10 نيسان، ابريل، انظر الموقع : www.irinnews.org/10/4/2015/17:15

- شميسان، رياض طه(2015) تفاصيل الأزمة اليمنية ومساراتها ومع التغير (change) انظر الموقع : m.al-tagheer.com/18/11/2015/8:35
- صحيفة الشرق الأوسط (2016) 5اسباب وراء دعم بوتين لبشار الأسد، الاثنين 8شباطج/فبراير 2016 : انظر الموقع : Arabic.cnn.com/Russia-syria-interst/8/2/2016
- وزارة الخارجية الروسية (2015)، ولاية فلاديمير بوتين ، انظر المواقع : www.Russiu.com/2/3/2015/7:24 .
- صحيفة الرياض (2014)، بوتين يتصدر قائمة " فوريس" للشخصيات الأقوى نفوذا في العالم ، صحيفة الرياض، المملكة العربية السعودية، تشرين الثاني، نوفمبر 2014/ الساعة 12:15ص، انظر الموقع :
- سلامة، معتز (2015)، مستقبل العلاقات العربية الروسية، مجلة السياسة الدولية. العدد (203)، مركز الأهرام للدراسات السياسية، القاهرة، انظر الموقع : www.siyassa.org/2015
- بشارة عزمي، (2011)، وجهات نظر بصدد ثورة تونس الشعبية المجيدة من موقع : www.Algazrra.Net/11/9/2011/10:15
- جيلاني، العبدلي (2011) قراءة في عوامل نجاح الثورة التونسية، من موقع : www.Al-Jean.Net/17/4/2011/15:15
- محمد نهى(2011)، ما أسباب ثورة تونس، من موقع : EJABAT-goole-com/17/4/2011/16:05
- ELAPH(2011)، عرب في المهجر يتحدثون عن ثورة الياسمين، تكرار التجربة التونسية في البلاد العربية، وارد مع اختلاف النتائج من موقع : www.ELAPH.com/16/4/2011/10:10

- حمودة ، صلاح(2013)، أسباب قيام ثورة 25 يناير من موقع : www.alastba.net/17/1/2013/22:10
- Chizar(2011)، أسباب قيام ثورة 17 فبراير الليبية من موقع : Friendsurever.ahlamontda.com/18/7/2011/10:1
- موسى، راند(2013)، العاقات العربية الروسية ما بعد الربيع العربي، رؤية تركية، من موقع : rouyaturkiyyah.com.3014/2013/17:05
- الطواني، يوسف (2013)، الانتقال الديمقراطي في ليبيا (التحديات والآفاق، 11/ آب أغسطس، انظر rabsfodemocracy.org/democracy/pagesview/pageld /3207/11/8/2013/18:17
- منشاوي، إبراهيم (2014)، نشأة الجماعة الليبية المقاتلة الصراع يحتدم مأزق الجماعات المسلحة في ليبيا،ـ المركز العربي للبحوث والدراسات /كانون الثاني /يناير ، انظر الرابط: http:www.acresg-org/8/1/2014/15:15
- شبكة الأخبار الليبية (2013)، قادرة كتائب لثوار الطوارق والتبو في ليبيا يهددون بإعلان فزان إقليميا فيدراليا، 18/آب /أغسطس انظر الرابط http://libyann.netlindex-php?option=com-: contentandview/15/8/2013/15:15
- عبد الواحد ، طه(2011)، الموقف الروسي الرسمي من الموقع في ليبيا، 26/آذار /مارس، انظر الموقع:/ ttp://www.sourialgh.net/indexex/26/3/2011/10:00
- CNN Arabic(2011)، هل مساعد ويكليسكس في إذكاء جذور ثورة تونس من موقع (www.CNNArabic.com/13/4/2011/17:55
- friedman, George(2007) Russias window of Opporunity star for Global in tellegence Augest 21, for more details,

see.http://www.starfor.com/russia-window-opprtuninty/21/8/2007/10:11

- Rumer, Eugene and Dangerous Difft(2000) Russia Middle East policy, policy papers 54, Washington D.C washing toninstitute, see:http://www.wasgingtiongtonsinstite,org/policy/analysis/view/danager-drift-russia-,iddle
- Sgevtsova, lilia, and Dauid J Kramer(2012) what the mangnitsky Act means, American interest, Deember 18/ 2012 , see : http://www.the-amarican-interest.com/18/12/2012
- Hoffman, David (1998), Bowing to opposition yeltsin Appoints primakov to Top post washing ton post September 11, available at : http://tech.mit.edu/v118/N40/russia/90ww.html
- Macfaul, Michael(1999) what are Russian foreign policy aljectives: Testimony before the house committee on Interna tional Relations, Carnrgie Endowment for International peace, Washington, I may 1999: http://carnegieendowment.org.1999/05/01/what-are-russian-foreign-policty-objectives/157f

مراجع أجنبية

1- vorkaneva, olga. A(2008) , Regioual Security in Russia and the Near Abroad in challenges to clibal security, I. B Tauris London .
2- wipperfuerth, Christian(2012) Russia's foreign and Security Goals , Russia's foreign affairs, mosco, Rossia

3- Freedman, Robert, O(2001) Russian in middle east under yeltsin in the middle east and the peace process : the impact of olso accord ed Robeat O Freedman, university press of Florida, Gainesvill, p391.
4- Dannreuther, Ronlad (2011) Russia and the middle east crises, Russian analytical Digest Researeh centre gor rast Euro pean, studies , No 98, Germany, Tulay2011
5- Pargefer, Alison(2013) Libya: The rise and fall of Qaddafi Yale university press, London .
6- Northern, Richard and James pack (2011) The Role of Qutfide Actorsin packed, The Libyan Uprising and the Struggle for the past Gaddafi future.
7- Cohn, Ariel(2013) Mow, the U.S Should Respond to Russia un helpful Role in the middle East Back gruund (2662) on Russia and Eurasia, The Meritage foundation, March 15/2013
8- Lucas, Edward , (2008) The New cold war : the Future of Russia and the threat to the west palgvawe mac,illan, New York, K.U. S.A
9- Johnsen, Gregory D.(2015) , meet The Group that Now Rules yemen (Buzz feed, News) pested 6/2/2015.
10- Drachev,Pavel, (1993) Grafting a New Russian military Doctrine : Guidines for The Establishing of Russian Armed forces " military Technalogy, VolXvll, 1 ssue2.
11- Gross, Native (1992) Reflection on Russian New military Doctorine : Jane's IK negligence Review, vo1, 4, No 8, August.